المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت –
معهد العلوم القانونية والادارية
قسم العلوم السياسية

دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة شركة فاميلي شوب بتيسمسيلت
« 2018-2016 »

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **ادارة و جماعات محلية**

من اعداد الطلبة :

عبداللاوي محمد

مكبرت علي

اشراف الاستاذ:

حمزة نش

اعضاء لجنة المناقشة

1- الاستاذ: بتة الطيب ..... رئيسا

2- الاستاذ: حمزة نش .... مشرفا

3- الاستاذ: قلاع الضروس سمير ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017م

اهـــــــداء

اهـــــــدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين .....اطال الله في عمرهما

و الـــــــى الزوجة الكـــريمة .

و إلـــــــــى كل زملائي في الدراسة بدون استثناء.

و إلـــــــــى كل معلم وأستاذ كنت يوما تلميذا له.

و إلـــــــــى كل اصدقائي و اخوتي خاصة :لخضر، بغالم احمد ،السامبا ،حاج عثمان، امين ،بلال، عبدالحـق ،يوسف خالد، و ابني حسام الدين و الى الغـــــــــالي رابح بسام.

عبداللاوي محمد

اهـــــــداء

اهـــــــدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين ابي و امي ،و الى زوجتي الغالية وولديا محمد عبد الباسط و مرام باتول ،و الى اخوتي و اخواتي و كل العائلة الكريمة .

كما اخص بالذكر الأستاذ و الاخ نش حمزة الذي اشرف على انجاز هذه المذكرة والذي لقينا من طرفه العون و التوجيه فشكـــــرا شكـــــــرا أستاذي الفاضل .

دون ان انسى كل أسرة قسم العلوم السياسية .

مـكـبرت عـلـي

تشكـــرات

نقـــــدم شكرننا الجزيل وامتناننا العظيم إلى أستاذنا الفاضل **نش حمزة** على قبوله أولا بتشريفنا من خلال إشرافه على هذه المذكرة، وعلى كل ما لقيناه منه من رحابة الصدر وعميق التفهم، فله منا اصدق التحيات وأنبلها على ما قدم لنا من نصائح ثمينة وما أسدى إلينا من توجيهات قيمة،

وللوالدين الكريمين على دعواتهما لي بالتوفيق والنجاح ،وإلى **زوجتي** العزيزة على صبرها وتفهمها و دعمها لي في دراستي، وإلى ابنتي **بيلسان** ،**ابراهيم** و **مصعب** ،و كل الزملاء في الدراسة الذي لم يبخلوا

عليا بالتشجيـــــع.

كما نقدم شكرنا الخاص للسادة مسؤولي شركة فاميلي شوب و على رأسهم السيد المدير العام ، و السيد **زجار خليل** ، **البوزيري محمد** على ما قدموه لنا في اعداد هذه المـــــذكـــــرة

عبداللاوي محمد

مـكـيرت علـي

الملخص:

لقد اصبح مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم الشائعة في الوقت الراهن فبعد اهتمام الدول بالتنمية الوطنية ظهرت فكرة الاهتمام بالجانب المحلي و التي أ صبحت ضرورة مهمة بالنسبة للدولة المعاصرة كونه يختص بانتقال المجتمع من حالة الركود و الضعف الى حالة التقدم و الرفاه و القوة حيث شهد العالم في اواخر القرن العشرين تحولات و تطورات سياسية و اقتصادية و اجتماعية انعكست على الدور التقليدي للدولة و التي لم تعد الفاعل الوحيد و المهيمن في وضع البرامج التنموية في جميع مراحلها خاصة في ظل التنامي المتزايد لدور الفواعل غير الرسمية في ذلك و الممثلة في المجتمع المدني و القطاع الخاص و الاحزاب السياسية و غيرها و التي تهدف الى تنمية المجتمعات المحلية في شتى القطاعات في اطار تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

و الجزائر كغيرها من الدول لجات الى انتهاج نفس سياسات الاصلاح و ذلك بتفعيل دور هذه الفواعل المختلفة مثل منظمات المجتمع المدني و خاصة القطاع الخاص الذي يمكن ان يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية المحلية الا انها اتسمت في غالب الفترات بالضعف و العجز نتيجة مجموعة من العراقيل و المعوقات باستثناء ما حققه القطاع الخاص من مستويات متوسطة في ذلك و لعل دراستنا الميدانية و التي اتخذت من شركة فاميلي شوب نموذجا لهذا الفاعل ابرز مثال على ذلك حيث استطاعت الشركة ان تساهم بخلق فرص عمل للأفراد المحليين و الرفع من جودة و كفاءة الخدمات و بالتالي الرفع من الناتج المحلي بالإضافة الى انعاش المداخيل الجبائية المحلية.

Abstract:

The concept of local development has become one of the common concepts. After the attention to national development, the idea of interest in the local aspect has emerged. It concerns the transition of society from stagnation to progress and welfare. And political, economic and social developments reflected on the traditional role of the state; which is no longer the sole and dominant actor in the development of development programs, especially in light of the growing role of informal actors in that represented in civil society, the private sector, political parties and others And it aimed at community development within the framework of achieving comprehensive local development.

Algeria has resorted to the same reform policies by activating the role of these different actors, such as civil society organizations, especially the private sector, which can play an important role in advancing local development. However, they have know deficit due to a number of obstacles, Except for what the private sector achieved in this. Perhaps our field study, which was taken by FamilyShop as a model for this actor, is an example of this. The company was able to contribute to creating job opportunities for local individuals and increasing the quality and efficiency of services, Local taxation

مقدمـــــة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

القوانين :

1- دستور1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 لسنة 1996 .
2- قانون البلدية رقم11-10، مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 .
3- قانون الولاية رقم12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 .
4- الحصائل المالية لشركة فاميلي شوب بتيسمسيلت لسنة 2016 -2017.

المراجع:

الكتب :

ا/ باللغة العربية :

1- أبوهيف عبدالله ، **الحرية والمجتمع المدني والعولمة** ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب ،العدد 16 2002
2- إبراهيم سلامة علي ، **اقتصاديات التنمية** ،مصر: منشأة المعارف الاسكندرية ،1991.
3- الجبوري شفيق ابراهيم صالح ،**علم اجتماع المعرفة عند ابن خلدون :دراسة نظرية تحليلية** ، عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع ط 01، 2011.
4- احدادن زهير ، **مدخل لعلوم الاعلام و الاتصال** ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007.
5- الدخيل محمد حسن ، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة** ،مصر: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط2009/1
6- المديني توفيق ، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ،دمشق :اتحاد الكتاب العرب،1997.
7- المخادمي عبدالقادر رزيق ، **الاعلام و التنمية " قضايا و طموحات"** ، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، 2003 .
8-العيسوي ابراهيم ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** ،مصر: دار الشروق ،ط2 ، 2001 .
9- العساف احمد عرف ، الوادي محمود حسين ، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011،

10- التابعي كمال، **تغريب العالم الثالث "دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"**،القاهرة ، دار المعارف،1993.

11- النصراوي عباس و اخرون ، **القطاع العام والخاص في الوطن العربي** ، بيروت *:* مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990 ،

12-الوكيل محمد ابراهيم خيري ، **المجتمع المدني "دراسة تحليلية مقارنة :مصر فرنسا السعودية"**، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، ط 1 ،2015 .

13- القريشي محمد صالح تركي ، **علم اقتصاد التنمية**، الاردن: اثراء للنشر و التوزيع ،ط2010،1.

14- سامية جلال سعد الغدارة، **البيئية المتكاملة** ، مصر :منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،أمبرشن للطباعة،2005 .

15- اندرسون جيمس ، **صنع السياسات العامة**، ترجمة د .عامر الكبيسي ،الدوحة ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 1998.

16- اسامة الغزالي ،**حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: علم المعرفة ،1987.

17- أسد عبيد، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1998.

18- بعلي محمد الصغير، **القانون الإداري** ، دار العلوم والنشر والتوزيع ، عنابة.

19-كنعان علي عبدالفتاح ، **الاعلام و التنشئة الاجتماعية** ، عمان: دار الايام للنشر والتوزيع ، 2013

20- حاروش نورالدين ، **الاحزاب السياسية** ، الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر و التوزيع، 2009.

21- حاتم سامي عفيفي، **الخبرة الدولية في الخصخصة**، القاهرة *:*دار العلم للطباعة 1994.

22- مشري عبدالقادر ،**الاحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر: دار الخلدونية.

23- ماير توماس ، اود وفور هولت ،**المجتمع المدني و العدالة** ،ترجمة راندا النشار و اخرون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010

24- مفتي محمد احمد علي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، الرياض:مركز البحوث و الدراسات، 2014.

25- معزوز عبداللطيف ، **المجتمع المدني و الحكامة الترابية**، المغرب: الشركة العامة للتجهيز والطبع، ط1 ، 2012 .

26- عبدالرحمان اسامة ، **البيروقراطية و معضلة التنمية** ، (الكويت :عالم المعرفة، 1989)

27- عبد القهيوي ليث ، الوادي بلال محمود ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص** ، عمان *:* دار الحامد للنشر والتوزيع،2011

28- عبد المولى سيد شوربجي ، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون "الاسعار و النقود"**، المملكة العربية السعودية: ادارة الثقافة و النشر ، 1989.

29- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون ، **مقدمة في التنمية و التخطيط** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1983 .

30- عزمي بشارة، **المجتمع المدني "دراسة نقدية"** ، بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 6 ،جانفي 2012.

31- فيتشر مارتينا ، **المجتمع المدني و معالجة المنازعات التجاذبات "الامكانيات والتحديات"** ،ترجمة يوسف حجازي، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات،2009.

32- صادق عباس مصطفى، **الإعلام الجديد– المفاهيم والوسائل والتطبيقات،** عمان: دار الشروق، ط 1 ،2009 .

33- رشوان حسين ،عبدالحميد احمد ، **الاحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط**، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008.

34- خوري محمد ، **التنمية بين الأمس والغد**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 1991.

ب/ باللغة الفرنسة :

1- Nacer Eddine Sadi. **La Privatisation des Entrepises publiques en Algérie**. OPU. Algérie .2005.

2 - Michel Amar, "**les trés hauts salaires du secteur privé**", INSEE première, n° 1288, avril 2010.

ح/ باللغة الانجليزية :

1- Andrea liverani, c**ivil society in algeria "the political functions of associational life**",USA :Routledge 2008.

المجلات :

1- الدراجي السعيد،" عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص الية فعالة لتمويل التنمية المحلية" ،**مجلة العلوم الاجتماعية** ،مجلد ب ، ع41 ،جوان 2014.

2- بابا عبد القادر، أجري خيرة ،"الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية**، ع 2 ،سبتمبر 2014.

3- بن صويلح ليليا ، "قراءة تحليلية في مسار تطور القطاع الخاص بالجزائر "، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية** ،ع 08 ،2012.

4- بسعود عمر،" الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية 1963-2002"، **مجلة انسانيات** ،ع22 ، 2003.

5- كريم محمد ، "الطاقات المتجددة في الجزائر مستقبل و افاق"، **مجلة افاق البيئة و التنمية** ،ع83 ، 2016/04/01.

6- مولاي لخضر عبدالرزاق، بونوة شعيب ،"دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر "،**مجلة الباحث** ،ع 7 ،2009.

7- محمود عبدالرحمان عباس ، "التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي"، **مجلة الجامعة العراقية**، ع 32 . 2016

8- عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع 5، (21 /2007/09).

9- نوري اسراء علاء الدين ، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية** ، ع6 ، السنة الثانية .

10- عبد عامر عياش ، اديب محمد جاسم ، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان "، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية**، ع 6 ،السنة الثانية ، 2012.

11- قاشي خالد،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005 -2013"،**مجلة الابحاث الاقتصادية**، جامعة البليدة :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ع 12 ،جوان 2015.

الجرائـــد :

1- **جريدة الفجر**، ع1120، 2017/03/02.

2- جريدة **الخبر**، ع7، 2018/04/17.

3- لويزة شاشوة، "الصحة في الجزائر" ،**جريدة المسار العربي**، ع88 ، 2012/07/03 .

4- حسين محمد ، "78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال" ،**جريدة الاتحاد الإماراتية**، ع90، 23 فيفري 2011.

الاطروحات:

1- منصوري الزين، **اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كألية لتموين التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2005/2004.

2-مولاي لخضر عبدالرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"**، اطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.

3- صلاح محمد ، **دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل** ،مذكرة دكتوراه ،جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.

4- خشمون محمد ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ،اطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة :كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، 2010 / 2011.

5- خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2011/2010 .

رسائل ماجستير:

1- اسماعيل فريجات ،**مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري** ،رسالة ماجستير ، جامعة الوادي: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013.

2- باري عبداللطيف ،**المجتمع المدني العالمي و تاثيره على المجتمع المدني الجزائري** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2013/2012.

3- بدة عيسى ، **مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

4- جدعون عبدالحكيم ،**البلدية و التنمية المحلية المستدامة** ، رسالة ماجستير ، جامعة تبسة: كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية ، 2011/2010.

5- هرموش منى ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

6- يحياوي حكيم ،**دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 /2011 .

7- لمزواد صباح ، **دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة**، رسالة ماجستير ،جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2015/2014.

8- محمدي نورة ، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على آداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005 – 2006 .

9- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير ،(جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2010/ 2011).

10- سويقات لبنى ،**الاعلام المحلي و ابعاده التنموية في المجتمع** ، رسالة ماجستير ،جامعة وهران :كلية العلوم الاجتماعية ،2009/ 2010.

11- عبداللاوي عبدالسلام ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر** ،رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/ 2011.

12- عثمان عزيزي، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية**، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة :كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، 2008.

13- فتاح كمال ،**دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ،جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011/ 2012.

14- قرقاح ابتسام ، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير،جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/ 2011 .

15- شويح بن عثمان ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.

مذكرات ماستر:

1- العابد عمر ، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية** ، مذكرة ماستر اكاديمي ،(جامعة ورقلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015).

2-بن شلوية ام كلثوم ، **دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

3- زغرات مهدي ، **دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة بسكرة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014/2013 .

4-محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ،مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 /2014 .

5- تاوز محمد ،**دراسة قياسية في مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2015/2014 .

مذكرات ليسانس:

1- هشام جوهري ، رضوان بن بوبكر، **اشكالية الاستقرار السياسي و التنمية المحلية بالجزائر** ،مذكرة ليسانس ،جامعة ورقلة :كلية الحقوق العلوم السياسية ،2012 /2013 .

2- صمودي محمد لعرباوي امين، **اشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية**، مذكرة ليسانس ، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2014/2013.

مداخلات :

1- أبركان فؤاد ، "**المجتمع المدني في الجزائر بين الخطاب والممارسة**"، مداخلة ضمن ، الملتقى العلمي الاول حول المجتمع المدني و المسار الديمقراطي في الجزائر ،(جامعة تيزي وزو).

2-بوعمامة نصرالدين ،بوعمامة علي ،"**استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**" ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي ، جمعية الانوار للأنشطة العلمية للأنشطة العلمية و الثقافية ، المركز الجامعي المدية ،4/3 مارس ،2008.

3 - لرقط فريدة ، "**ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة** "،مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع و آفاق) ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المركز الجامعي برج بوعريريج ،15/14 أفريل 2008.

4- مشري مرسي ، "**المجتمع المدني في الجزائر اليات و سبل تفعيله**" ، مداخلة ضمن ندوة التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات ،جامعة الجزائر، بتاريخ 20 اوت 2008.

المنشورات و المنظمات:

1- منظمة هاريكار غير الحكومية العراقية ،**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** ، مطبعة زانا – دهوك ،مارس 2007.

2- سامية جلال سعد الغدارة، **البيئية المتكاملة** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،أمبرشن للطباعة،مصر،2005

3- عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم النموذج التطبيقات** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية،2006 .

مقالات المواقع الالكترونية:

1- برقوق أمحند ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، في: **https://www.politics-dz.com/threads/dur-almgtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-** ، (06 /2018/03).

2- بولعوالي التجاني، مقال بعنوان " أي دور للإعلام في التنمية المحلية ؟"في: http://**www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215148**

3- بعو زين العابدين ، "سياسة التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها"،في: **http://emploi. montada.com/uni**، (2018/05/17).

4- بزاوية عبد الحكيم ، عبد الله بن منصور ، "تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة و معالجة مشكل البطالة" ، في : **https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2014-dafatir/1993-2014** ، (2018/05/17).

5- بلقاسم جميلة ، "قرابة 100 ألف جمعية أغلبها على الورق"، في: **https://www.echoroukonline.com** ، (2018/03/15).

6- هجرس منصور ، "الموارد المائية في الجزائر الامكانيات و الانجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام"، في : **http://mansour-hadjeres.over-blog.com** ، (2018/05/17).

7- موقع صندوق النقد الدولي الجزائر : المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2017، (17 /2018/04).

8- حمروش ابراهيم ، "لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر" ،في: **http://pemarabe.ahlamontada.com/t2-topic**، (2018/05/17).

9- عيجاج مروة ، "النقابات في الجزائر"، في: **https://www.echoroukonline.com** ، (2018/04/18).

10- العربية للأخبار،" ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟"،في: **https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report**، (2018/04/17).

11- شريط عابد ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة "حالة الجزائر"، في: **http/montadaat djelfa modakira.dz** ، (2018/02/15) .

12- سالم احمد ، "الطاقة في الجزائر"، في:

http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1031 ، (2018/05/17).

13- شريط عابد ، بن الحاج جلول ياسين ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة حالة الجزائر، في **http/montadaat djelfa modakira.dz** ، (2018/02/15) .

محاضرات:

1- الأستاذ : نبيل بويبية ،**محاضرة ماهية التنمية** ،مقياس نظريات وسياسات التنمية السنة ثانية ، جامعة سكيكدة ، ،25 فيفري 2013.

المقابلات:

1- مقابلة مع **السيد المدير العام للشركة،** ، تيسمسيلت، بتاريخ 21 /2018/02 .

2- مقابلة مع **السيد المدير العام للشركة و المسير العام** تيسمسيلت، بتاريخ 27 /2018/02 .

3- مقابلة مع **السيد المدير العام للشركة ومسؤول الموارد البشرية بالشركة** ،تيسمسيلت بتاريخ 2018/02/28

4- مقابلة مع **السيد مسؤول التكوين و السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة** ،تيسمسيلت، بتاريخ 2018/03/ 06

5- مقابلة مع **السيد مسؤول التكوين و السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة**،تيسمسيلت ،بتاريخ 2018/03/ 07

6- مقابلة مع **السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة** ، تيسمسيلت بتاريخ 19 /2018/03 .

7- مقابلة مع **السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة** ، تيسمسيلت، بتاريخ 25 /2018/03 .

8- مقابلة مع **السيد مسؤول المكتب الولائي للتشغيل،** تيسمسيلت، بتاريخ 25 /2018/03.

9- مقابلة مع **السيد مسؤول التكوين بالشركة** ،تيسمسيلت، بتاريخ 2018/04/18 .

10- مقابلة مع **السيد مسؤول التكوين بالشركة** ،تيسمسيلت، بتاريخ 2018/04/18.

11- مقابلة مع **السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة** ، تيسمسيلت، بتاريخ 14 /2018/05 .

12- مقابلة مع **السيد مسؤول الموارد البشرية بالشركة** ،تيسمسيلت، بتاريخ 2018/05/16.

فهرس الاشكال و الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور العمالة في الشركة.	125
2	المساهمات الجبائية.	134

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تحديد الموقع الجغرافي للشركة	113
2	صورة بيانية للمساحة التجارية للشركة (المدخل الرئيسي).	115
3	الهيكل التنظيمي لشركة فاميلي شوب.	118
4	تطور قيمة الخدمات	120
5	تطور بيع السلع.	121
6	قيمة بيع السلع المنتجة.	122
7	صورة بيانية لحديقة فاميلي بارك (المدخل الرئيسي).	123
8	الرسم البياني لسياسة التشغيل بالشركة	124
9	توزيع العمال حسب الجنس.	126
10	توزيع العمال حسب السن.	127

فهرس المحتويات

اهداء..... 2-1

تشكرات 3

الملخص 4

مقـــدمة 12-5

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة..... 13

المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية..... 14

المطلب الاول :مفهوم التنمية المحلية..... 14

الفرع الاول : الجذور التاريخية لمفهوم التنمية..... 14

الفرع الثاني : التنمية و المفاهيم المشابهة لها..... 16

الفرع الثالث: تعريف التنمية المحلية..... 16

الفرع الرابع : مبادئ التنمية المحلية..... 19

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية 20

الفرع الاول :المجال الاقتصادي 20

الفرع الثاني : المجال الاجتماعي 21

الفرع الثالث: المجال البيئي 21

الفرع الرابع : المجال التكنولوجي 22

المطلب الثالث: أهداف و اهمية التنمية المحلية..... 23

الفرع الاول : أهداف التنمية المحلية..... 23

الفرع الثاني : اهمية التنمية المحلية..... 25

المبحث الثاني: فواعل التنمية المحلية..... 26

المطلب الاول : الاطراف الفاعلة في التنمية المحلية 26

الفرع الاول: البلدية 27

الفرع الثاني: الولاية 30

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية.....**34**
الفرع الاول : المجتمع المدني **34**
الفرع الثاني : الاحزاب السياسية **41**
الفرع الثالث: القطاع الخاص **45**
الفرع الرابع :وسائل الاعلام **49**

خلاصة الفصل **55**

الفصل الثاني: اهم الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر...56

المبحث الاول : مؤشرات التنمية المحلية **57**
المطلب الاول : المؤشرات الاقتصادية **58**
الفرع الاول : في مجال الطاقة.....**58**
الفرع الثاني : في مجال الفلاحة **61**
الفرع الثالث: في مجال الري **64**
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية **66**
الفرع الاول : في مجال التربية و التعليم **66**
الفرع الثاني : في مجال الصحة **68**
الفرع الثالث:في مجال التشغيل **70**
المطلب الثالث: المؤشرات الثقافية **73**
الفرع الاول : في مجال تنوير الفكر الشبابي.....**73**
الفرع الثاني : في مجال الديني **73**
الفرع الثالث: في مجال الشباب و الرياضة.....**73**
المبحث الثاني:المجتمع المدني كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....**74**
المطلب الاول : السيرورة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري **74**
الفرع الاول : المجتمع المدني قبل التعددية 1989/1962.....**74**
الفرع الثاني : المجتمع المدني بعد التعددية 1989 الى يومنا هذا.....**76**
المطلب الثاني: دور للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.....**80**
المطلب الثالث: العوائق المؤثرة في المجتمع المدني الجزائري **83**

الفرع الاول : عراقيل المجتمع المدني الجزائري في مجال الممارسة **83**
الفرع الثاني : اليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني **86**

المبحث الثالث: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....**89**
المطلب الاول :تطور القطاع الخاص في الجزائر.....**89**
المطلب الثاني : خصائص القطاع الخاص في الجزائر.....**89**
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.....**100**

خلاصة الفصل **110**

الفصل الثالث: القطاع الخاص و دوره في تحقيق التنمية المحلية.
"دراسة حالة شركة فاميلي شوب بتيسمسيلت" **111**

المبحث الاول: تقديم شركة فاميلي شوب.....**112**
المطلب الاول : نشأة الشركة واهدافها.....**112**
المطلب الثاني : نشاط الشركة واهدافها..... .....**113**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة.....**115**
المبحث الثاني:الانشطة ذات المضمون الاجتماعي و الاقتصادي للشركة محل الدراسة ..**119**
المطلب الاول: تحليل نشاط الشركة.....**119**
المطلب الثاني :مجال المساهمات العامة.....**123**
المطلب الثالث: في مجال المداخيل المحلية و تطوير البنية الاجتماعية للأفراد..... **132**
خلاصة الفصل **136**

الخاتمة **137**
قائمة المصادر و المراجع.....**139**
فهرس الجداول و الاشكال.....**148**
فهرس المحتويات **149**

مقدمـــة

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، باعتباره من الرهانات الحديثة لجميع دول العالم ،خاصة و ان مفهوم التنمية المحلية اقترن ظهوره بالتحولات المعاصرة في الانظمة العالمية، في ظل اعادة صياغة دور الدولة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و فتح المجال لمشاركة كل الاطراف الفاعلة في المجتمع في العمليات التنموية ،وكون أن التنمية المحلية عملية تنطلق بذورها اساسا من المجتمع ،حيث يمكن من خلالها الانتقال بهذا المجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية .

لقد ادى توجه الدولة الى اشراك جميع الفاعلين غير الرسميين في المجتمع، من منظمات و جمعيات و مجتمع مدني وقطاع خاص بغية تحقيق اهدافها و تلبية الحاجات العامة للأفراد، الى ظهور الدور الفعال لهذه الفواعل في مجال دفع عجلة التنمية المحلية ، و ان الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بولغ أهداف التنمية المتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة (مساهمة القطاع الخاصة) والمشاركة الشعبية تمويلاً وإعداداً وتنفيذاً وتقويماً.

هذه المكانة المتميزة للفواعل غير الرسمية جعلتها تحتل موقعاً بارزا في استراتيجية وسياسة التنمية المحلية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء من خلال فتح المجال لمشاركة منظمات المجتمع المدني و الاحزاب السياسة و وسائل الاعلام في وضع السياسات العامة ، و الانتقال من مرحلة التضييق او مرحلة الغياب التام لهذه المؤسسات منذ الاستقلال سنة 1962، الى غاية الإصلاحات السياسية و الاقتصادية اواخر الثمانينات و مطلع التسعينات و ما صاحبها من احداث ادت الى انفتاح النظام السياسي على اسس و مبادئ الديمقراطية و اقرار التعددية و المشاركة و التوجه نحو اقتصاد السوق، الذي اعتبر كاهم خطوة في مجال تهيئة المجال لتحقيق و دعم برامج التنمية المحلية في الجزائر، باعتبار ان الجانب الاقتصادي اساس أي تنمية في البلاد.

و هذا ما نود التطرق اليه في هذه الدراسة المتواضعة وذلك بإبراز كل الاطر المفاهيمية للتنمية المحلية و الفواعل غير الرسمية، و العلاقة الوظيفية التي تربط هذين المتغيرين ثم تسليط الضوء على اهم هذه الفواعل وهي المجتمع المدني و القطاع الخاص ودورها في دفع عجلة التنمية في الجزائر، لنختم موضوعنا بدراسة حالة شركة فاميلي شوب كنموذج ميداني للقطاع الخاص لتحديد الدور الحقيقي لها الفاعل في دعم التنمية المحلية بالولاية و عليه نطرح الاشكالية التالية :

اولا : اشكالية البحث.

الى اي مدى تساهم الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية على ضوء دراسة حالة تيسمسيلت ؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي التساؤلات التالية:

- كيف تساهم الفواعل غير الرسمية في تطوير التنمية المحلية ؟
- ما واقع التنمية المحلية في الجزائر ؟ و ما هو دور المجتمع المدني و القطاع الخاص كاهم الفواعل غير الرسمية في تحقيقها ؟
- الى اي مدى ساهمت شركة فاميلي شوب في تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه يمكن صياغة الفرضية الآتية:

للفواعل غير الرسمية دور مهم في تحقيق التنمية المحلية .

و يندرج عنها الفرضيات الفرعية التالية :

- كلما كانت الفواعل غير الرسمية فعالة كلما ساهمت في تحقيق التنمية المحلية.
- عجز الفواعل غير الرسمية في بلورة التنمية المحلية في ظل الواقع الجزائري .
- لشركة فاميلي شوب بتيسمسيلت دور فعال وايجابي في التنمية المحلية من خلال المساهمة رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

ثالثا : الاطار الزماني و المكاني:

- **الاطار الزمني** : فقد تم تحديدها من فترة 2016 الى غاية 2018 ،كون ان دراستنا تشمل الاسقاط النظري لاحد اهم الفواعل غير الرسمية و هو القطاع الخاص المتمثل في دراسة حالة شركة فاميلي شوب بولاية تيسمسيلت و الذي تم انشاؤها في سنة 2016 مع الاحاطة الشاملة لواقع هذا الفاعل غير الرسمي و مراحل تطوره في الجزائر بالتحليل و التفسير ،وكذا البيئة المحددة له ،و الاصلاحات المتبعة من طرف الدولة بهدف تحقيق التنمية المحلية و الذي يعتبر المحور الرئيسي في ذلك في ظل اعادة توجه الدولة السياسي و الاقتصادي .

– **الاطار المكاني** : و يمكن تحديده من خلال الدراسة الميدانية و التطبيقية للموضوع ،و يتعلق الامر بدراسة حالة شركة فاميلي شوب التي تقع في ولاية تيسمسيلت كأحد اهم نماذج القطاع الخاص في الولاية ،وباعتبار ان هذه الشركة التجارية مثلت احد اهم فواعل الشراكة المحلية التي قامت بها الجماعات المحلية بالولاية في السنوات الاخيرة ،في ظل سياسات الولاية لاستقطاب اكبر قدر المشاريع الاستثمارية الاقتصادية الكبرى.

رابعا : اهمية الموضوع:

ا– **من الناحية العلمية:** وتكمن هذه الاهمية في :

– كون ان موضوع التنمية المحلية من المواضيع الحديثة محل البحث و الدراسة من قبل جل الباحثين و الدارسين ، و هذا ما يجعلها جديرة بالدراسة .

– الاثراء بالمعارف النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص و المجتمع المدني وكل الفواعل المحلية التي تعد شريكا في عملية تنمية المجتمعات المحلية ،بمعنى اخر محاولة إثراء المجال الاكاديمي و المكتبة الجامعية بالولاية بالدراسات التي تبرز اهم النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى المحلي.

ب– **من الناحية العملية:** اما من الناحية العملية فنجملها فيما يلي :

– تتمثل اهمية هذا البحث في محاولة ابراز اهمية الفواعل غير الرسمية و دورها الفعلي في عملية التنمية المحلية، مع تسليط الضوء على احد اهم هذه الفواعل المتمثلة في القطاع الخاص الذي اضحي يمثل شريكا اساسيا للدولة في تحقيق الاهداف المحلية و الوطنية، خصوصا ان لهذا البحث شق تطبيقي تمثل في دراسة و تحليل الدور الحقيقي لشركة فاميلي شوب في عملية التنمية .

– و من جهة اخرى دراسة هذا الموضوع في ظل اعادة صياغة دور الدولة الجزائرية ،و العمل على التحول نحو اقتصاد السوق ، وبالتالي الانتقال من وظيفة وضع جميع البرامج التنموية و تنفيذها الى طرف منظم للحياة الاجتماعية و الاقتصادية و منسق بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية بما في ذلك القطاع الخاص .

– تكوين اطار عملي من خلال مقابلة مسؤولي هذه المؤسسات غير الرسمية مما يمكن الطلبة و جميع افراد المجتمع من معرفة ان قيام التنمية على المستوى المحلي تستلزم مشاركة جميع الاطراف و الفواعل الرسمية و غير الرسمية.

– إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كياها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المحلية و الاطراف الفاعلة فيها.

-الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في الجزائر في الارتقاء باقتصاديات المجتمع المحلي ،و الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع.

خامسا : اسباب اختيار الموضوع:

ا- **مبررات ذاتية** : من اهم الاسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع:

- الرغبة الذاتية في دراسة التنمية المحلية بكل جوانبها لما تكتسيه من اهمية بالغة في المجتمعات المحلية ،ومحاولة معالجة مثل هذه المواضيع الحديثة التي لا تزال محل جدل كبير لدى العديد من الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية.

- بالإضافة إلي محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية والنظرية.

- ميولاتنا الشخصية لدراسة و تحليل هذا الموضوع من خلال الدراسة الميدانية لدور القطاع الخاص الذي يشكل مجال اهتمام جميع الباحثين في كل مناسبة علمية يدور محورها حول التنمية بشكل عام.

ب- مبررات موضوعية : يمكن حصر هذه الاسباب الموضوعية فيما يلي :

- اهمية الموضوع و حداثته في اطار تحول دور الدولة الجزائرية نحو الشراكة في وضع السياسات و البرامج التنموية التي املتها الظروف السياسية و الاقتصادية للنهوض بتنمية المجتمعات ،و بالتالي اشراك جميع الفواعل المحلية الرسمية و فواعل المجتمع المدني و القطاع الخاص في ذلك.

- إن اختيار المؤسسات غير الرسمية وبالضبط مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص يهدف الى معرفة مختلف مكونات تلك المؤسسات في الجزائر، وتوضيح دورها في تنمية المجتمع، و العمل على ترقية هذا النوع من المؤسسات والاستفادة من الخصائص التي تتميز بها للارتقاء بالتنمية المحلية المستدامة في الولاية.

- محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا وما تم تقنينه من طرف الدولة حول تفعيل دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية ، وما نجده في أرض الواقع.

- النقص الواضح الذي تعانيه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة المتعلقة بهذه الدراسات، خاصة من زاوية الفواعل غير الرسمية .بالإضافة إلى محدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال خصوصا في الجزائر.

- التعرف على مختلف المشاكل التي يعاني منها هذه الفواعل والتي تحد من دورها في تحقيق الاهداف المحلية، وبالتالي تؤثر على الاستجابة لمطالب المواطنين في الجزائر.

سادسا :اهداف الدراسة و صعوباتها .

ا– الأهداف: تتمثل أهداف الدراسة في:

– محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع التنمية المحلية ، بالدراسة و التحليل دون الاقتصار على الإطار المفاهيمي.

– تحديد الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية المحلية في الجزائر.

– الكشف عن التحديات التي تواجه هذه المؤسسات غير الرسمية، وتقديم سبل وطرق مواجهة مثل هذه التحديات.

– تقديم رؤية مستقبلية لدور هاته المؤسسات لأجل تحقيق الاهداف التنموية في الجزائر.

ب– الصعوبات : من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر مايلي:

– قلة المراجع المتمثلة اساسا في الكتب العلمية و المتعلقة بموضوع البحث، و هذا لسببين هما :حداثة موضوع التنمية المحلية بصفة عامة و محدودية الدراسات العلمية في ذلك من جهة و قلة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع عن التجربة الجزائرية نتيجة التحولات الاقتصادية و السياسية المتأخرة من جهة اخرى.

– مواجهة صعوبات في الحصول على البيانات و الارقام الاحصائية الخاصة بأدوار هذه الفواعل مما يؤدي الى صعوبة التحليل و التقييم.

– صعوبة ادراج الدراسات السابقة لهذا الموضوع لقلة المراجع التي تتناول دور الفواعل غير الرسمية.

– ضيق الوقت و صعوبة التوفيق بين اعداد الجانب النظري للبحث بالموازاة مع الجانب التطبيقي .

سابعا: الدراسات السابقة:

إن بناء اشكالية دراستنا هاته كان نتيجة الاستناد الى دراسات سابقة قد عالجـــــت موضوع التنمية المحلية و الفواعل المؤثرة فيها على مراحل مختلفة و من زوايا متباينة ،الامر الذي يضفي طابع الاستمرارية و التواصل للأفكار والتطور في نتائج البحث العلمي، و من بين هذه الدراسات :

ا– الورقة البحثية للدكتور **عبد الخبير محمود عطا محروس** ،تحت عنوان **تجربة الإدارة و التنمية المحلية في محافظة قنا:علاقة التكامل و توزيع الأدوار بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة و التنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر** العربية 25-26 مايو2008 و يبين فيها:

– دور الجمعيات الأهلية و كيفية تفعيلها لتكون أكثر فاعلية بشمال الصعيد للمشاركة في مشاريع التنمية،

وليكونوا شركاء مع الآخرين في الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية ، والتي تتصل بالصندوق الاجتماعي للتنمية و دورة في عملية الإصلاح المجتمعي المنهجي.

– الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الأعمال الخاص بالمحافظات الصعيدية من خلال ضمـــان معدلات معتبرة في سوق العمل، و فرص الاستثمار المحققة و المناطق الصناعية المنشئة فـي تحقيق التنمية في صعيد مصر.

ب– مذكرة ماجستير للطالبة **ابتسام قرقاح** تحت عنوان **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989 /2009**، تخصص السياسات العامة و الحكومات المقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة ، التي حاول فيها الطالب ابراز العلاقة العامة بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في المساهمة في وضع السياسات العامة لتحقيق الاهداف التنموية، ويمكن استخلاص بعض النتائج من هذه الدراسة وهي كالآتي:

– ضعف وتقلص دور الأحزاب السياسية المعارضة بشدة للنظام السياسي والتي تدخل ضمن مؤسسات المجتمع المدني في التأثير في منحى القرارات السياسية وصنع السياسة العامة.

– رغم قدرة مؤسسات المجتمع المدني على طرح مطالبها وأهدافها، إلا أن دورها في العملية السياسية يظل محدودا، فتبقى بذلك مجرد ملاحظة ومؤيدة للسياسة العامة التي تقرها الحكومة، خاصة وأن هذه الأخيرة تستخدم العديد من الأساليب كالمساومة والتفاوض والقمع والتهميش، وكثيرا ما تلجأ إلى حل هذه المؤسسات.

– رغم محاولة القطاع الخاص المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر ومساهمته في الاستثمار وسياسة التشغيل ...الخ، إلا أن هذه المشاركة أيضا لا تزال محدودة مقارنة بدور المؤسسات الحكومية الرسمية.

–يختلف دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر من فاعل إلى آخر، حيث نجد أن دور المجتمع المدني أقل تأثيرا وفاعلية من دور القطاع الخاص، لأنه هذا الأخير لايزال يعارض ويرفض بشدة بعض القرارات التي لا تخدم مصالحه، ويحاول إبداء رأيه في تلك القرارات، أما المجتمع المدني فقد أصبحت مختلف تنظيماته تسير وفق منطق وسياسة الحكومة.

–إن التفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في الجزائر قائم على الصراع وليس على التفاوض والمساومة، هذا الصراع أدى في الأخير إلى هيمنة وسيطرة النخبة الحاكمة على العملية السياسية، وأبعدت الفواعل غير الرسمية في صنع تلك العملية.

ج– في دراسة قدمها الدكتور **شريط عابد** و **هو استاذ في كلية** الاقتصاد بجامعة تيارت و **الاستاذ بن الحاج جلول ياسين** طالب دكتوراه حول دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر حالة الولايات الغربية بتاريخ ديسمبر 2015 ،محاولين تقديم تحليلا يربط التنمية المحلية و القطاع الخاص لتبيين

دور هذا الاخير في دفع عجلة التنمية خاصة في ظل اعادة صياغة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و لقد توصلت الدراسة الى التسليم بان القطاع الخاص يستطيع ان يلعب دورا فعالا في مجال التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الاساسية و المرافق العامة، او من خلال المساهمة في المشروعات الانتاجية و الخدمية المختلفة، و تمثل اثره في رفع معدلات التشغيل و تحسين مستوى الخدمات و زيادة المداخيل ،و يظهر دور الدولة جليا في ذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لهذا القطاع و تحفيزه على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية المحلية .

وفي الجزائر، كغيرها من الدول التي نجحت في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى جل الأقاليم والمناطق المحلية، تستطيع المؤسسات المحلية مساندة القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال محورين رئيسيين :يتمثل الأول في تهيئة بيئة الأعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط؛ بينما يرتبط المحور الثاني بالقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري المرتبط بقيام المحليات بتحمل مسؤوليات دون أن تكون لديها القدرة التقنية أو المالية على تحملها .مما يؤثر سلبا على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

د– مذكرة ماجستير للطالب **يحياوي حكيم** تحت عنوان **دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية** ، تخصص ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية للسنة الجامعية 2011/2010 قسم الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة و التي حاول فيها الطالب التطرق الى واقع المجالس الشعبية البلدية بين القانون و الممارسة من حيث حدود التجسيد الفعلي للامركزية الادارية، و كذا تقييم تجربة تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة الى تقييم اداء المنتخبين المحليين في التسيير المحلي و لقد توصل الى النتائج التالي:

– ان المجالس المنتخبة تواجه مجموعة من العراقيل تحد من تحقيق مخططاتها و تؤثر سلبا على ادائها تتمثل هذه العراقيل اساسا في علاقتها بالسلطة المركزية من حيث التسيير و في الرقابة على ميزانية البلدية و على خطط التنمية المحلية و المشاريع و في محدودية التمويل، من خلال اتكال المجالس و مسيريه على الاعانات الموجهة من طرف الدولة و غياب التحفيز لهذه المجالس على العمل على البحث عن موارد اخرى.

– ان عدم اشراك مختلف الفاعلين المحليين المكونة من المجتمع المدني قطاع الخاص و جمعيات الاحياء يجعل من اعداد المخططات التنموية مجرد اجراء اداري مملى من طرف سلطة الوصاية ،تضيع من خلاله الاولويات التنموية و تتشتت بفعله جهود الدولة و جماعاتها المحلية.

اما دراستنا هاته فتكمن في التركيز على دور هذه الفواعل غير الرسمية على المستوى المحلي في تحقيق التنمية خاصة القطاع الخاص، مع اخذ عينة البحث المتمثلة في شركة اقتصادية تجارية للوقوف الفعلي على تقيم هذا الدور و علاقته بالجماعات المحلية .

ثامنا : مناهج الدراسة:

وللإحاطة بكامل عناصر هذا الموضوع و دراسته بالتحليل و التقييم ،قمنا بالاستعانة بجملة من مناهج البحث العلمي و ذلك لبلوغ هدف البحث و التأكد من فرضياته ، وبالتالي تم استخدام **المنهج التاريخي** في معرفة المراحل التاريخية لتطور الفواعل غير الرسمية في الجزائر و عمليات تفعيله في سبيل تحقيق الاهداف المحلية ،بالإضافة الى تطور متغير التنمية المحلية ،كما تمت الاستعانة **بمنهج دراسة الحالة** الذي يتوافق و عملية الاسقاط النظري على حالة القطاع الخاص، المتمثلة في شركة فاميلي شوب في تيسمسيلت للوقوف على واقع هذا الفاعل و ابراز دوره في تحقيق التنمية المحلية في الولاية ،دون اغفال **المنهج التحليلي الوظيفي** في ذلك كونه يقترن بالإحاطة الشاملة و التحليل الدقيق لنشاط الشركة معتمدين بالضرورة على **المنهج الاحصائي** في جمع المعلومات و الاحصائيات ،و الذي يعتبر قوام لكل دراسة اكاديمية من خلال الحصول على الارقام و النسب و الاحصائيات للتحقق من النتائج و الحقائق.

تاسعا : تقسيم الدراسة:

و حتى يتسنى لنا دراسة الموضوع و الإجابة على اشكالية البحث تم تقسيم الدراسة الى مقدمة و فصلا تمهيديا وثلاثة فصول وخاتمة ، تضمن **الفصل الاول** الأطر النظرية و المفاهيمية للدراسة بشكل عام والذي يحتوي على ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الاول ماهية التنمية المحلية جذورها التاريخية ،مجالاتها، الاهمية و الاهداف اما المبحث الثاني فتم التعرض الى الاطراف الفاعلة في التنمية المحلية .

أما **الفصل الثاني** فخصصناه لدراسة أهم الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مؤشرات التنمية المحلية وفي المبحث الثاني استعرضنا واقع المجتمع المدني في الجزائر كفاعل في اقامة التنمية المحلية ،و في المبحث الثالث تطرقنا إلى القطاع الخاص كشريك في ذلك.

و في **الفصل الثالث** و الاخير قمنا بتناول الشق التطبيقي للموضوع من خلال التركيز على احد اهم الفواعل غير الرسمية و هو القطاع الخاص، المتمثل في الشركة التجارية فاميلي شوب كنموذج بارز له على مستوى ولاية تيسمسيلت، وذلك من اجل الوقوف على مدى مساهمة هذه الشركة في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الاول:
الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد :

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق إليها، سواء فيما يخص التنمية المحلية أو فواعلها الرسمية و غير الرسمية ، لأنه من الخطأ استخدام الكلمات دون تحديد مفاهيمها كون ذلك سيؤدي إلى الغموض وعدم الفهم، وبناءا على ذلك سيتم التركيز في هذا الفصل على مختلف مفاهيم التنمية المحلية ، وتحديد مجالاتها و اهدافها من خلال المبحث الأول.

أما المبحث الثاني، سيوضح فيه مختلف مفاهيم الفواعل المساهمة في تحقيق وتقديم التنمية على المستوى المحلي، مع التركيز على دور الفواعل غير الرسمية بصفة خاصة، إذ سيكون هذا الفصل ممهدا للفصول الأخرى، لأجل إعطاء توضيح وضبط أكثر للموضوع وفق منهجية علمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

نظرا لارتباط مفهوم التنمية المحلية بعدة مفاهيم فكرية و اقتصادية وسياسية و رؤية فلسفية واخلاقية، فان تعدد هذه المصادر كان سببا مباشرا في عدم وضع مفهوم موحد للتنمية المحلية ،حيث كان مدلولها من منظور اقتصادي تقليدي يتمثل في توفير المأكل و الملبس ورفع مستوى دخل الفرد ،بعدها اخذ يتطور بتطور الانظمة الاقتصادية و السياسية و ارتباطه بنظام المالية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

قبل التطرق لتعريف التنمية المحلية باعتباره من المفاهيم الحديثة وجب إبراز اهم المحطات التاريخية لتطور هذا المفهوم .

الفرع الاول : الجذور التاريخية لمفهوم التنمية .

قبل التعرض لتعريف التنمية المحلية ، سنتطرق أولا للجذور التاريخية لبروز هذا مفهوم التنمية بشكل عام، و الذي اقترن في بادئ الامر بمفهوم النمو في الجانب الاقتصادي للتعبير عن عملية التغيير التي تطرا على البنى المجتمعية[1]، و ما يتحقق فيه من انجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ اواخر الأربعينات الى اواخر الستينات انها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي[2]، و بالتالي تعمل الدول على خلق اليات تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من الدخل الفردي ،و تطوير اقتصادياتها ،ليظهر بذلك مفهوم التنمية الذي لم يقتصر على الجانب الاقتصادي، حيث عرِّفت بداية على أنها: **"عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، و اجتماعية ،وسياسية، وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية"** ، أي أن التنمية تمس جميع جوانب حياة الفرد فهي تمتاز بالشمولية، كما عرفت على أنها " **التحولات الجادة و المستمرة التي يقوم بها البشر، لتحسين ظروف الحياة الجماعية و الفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع"** .

و يرى **الدكتور محمد مصطفى الأسعد** بأن :" **التنمية عملية واعية، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية والثقافية، والإعلامية،والبيئية"** [3] و التنمية بالإضافة إلى كونها عملية هادفة، [4] و مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا

---

[1]– د عبداللطيف معزوز ، **المجتمع المدني و الحكامة الترابية**، (المغرب: الشركة العامة للتجهيز والطبع، ط1، 2012) ، ص35.

[2]– د ابراهيم العيسوي ، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها** ،(مصر: دار الشروق ،ط2 2001)،ص 13.

[3]– محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ،مذكرة الماستر ، (جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، 2013 /2014) ،ص32 .

[4]– عبدالرحمان عباس محمود،" التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي"، **مجلة الجامعة العراقية**، ع 32 ، 2016 ،ص ص197 -199.

كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، و التنمية هنا هي" **تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغيير الحضاري**".

و بتعريف التنمية سنتطرق إلى ظهور مصطلح التنمية المحلية حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم و دراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي، بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل،و كرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي، الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

و قد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتـــراف متعدد الأشكال ،حيث شهدت الدول النامية العديد من البرامج و المشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية و أيضا تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف ، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة ، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944وهذا عندما تداعت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع ، ثم ظهر مصطلح آخر و هو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي ،و زيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى ،كالجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التعليم ، الصحة....الخ.

حيث عرفت التنمية الريفية بانها :"**مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية، و الهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية، بالشكل و الحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة ،و الاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير**".

ولقد ترتب على هذا النقض في مفهوم التنمية الريفية، ظهور مصطلح جديد، وهو التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975، في تقرير البنك الدولي، الذي كان الهدف منه وضع إطار استراتيجي ،و شامل ،يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، و تحسين الخدمات الصحية ،و توفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية ، ولما كانت التنمية الريفية متكاملة تنظر و تهتم إلا بالمناطق الريفية تبلور مفهوم جديد و هو التنمية المحلية الذي يهدف إلى دمج الاهتمام بالمناطق الريفية و الحضرية على حد سواء.[1]

---

[1]- محسن يخلف، **مرجع سابق** ،ص ص 34- 35.

كما تشير الكتابات العديدة ،في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، ،بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد، و الجوانب ،تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية ،و الاجتماعية ،والثقافية و السياسية ،والإدارية ،على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني و بالتالي كان ذلك أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية ، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية ،و المتقدمة على غرار فرنسا [1]، كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني و القضاء على الفوارق الجهوية بين العواصم و الضواحي.

الفرع الثاني : التنمية و المفاهيم المشابهة لها.

ان هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي او تتداخل او تستوي مع مفهوم التنمية و من هذه المفاهيم التغيير التقدم و التطور والتحديث و ربما التصنيع و مرد ذلك الى ان الدول التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة و المتطورة والحديثة و الصناعية. [2]

يقصد بالتغيير هو الانتقال من حالة مجتمع الى حالة اخرى تختلف عن الاولى الاصلية عن طريق اساليب وطرق معينة في سبيل تحقيق ذلك و بالتالي فالتنمية هي عملية تغيير و عملية إحداث مجموعةٍ من التغيُّرات الجذرية في مجتمعٍ معين لتحقيق أهداف محددة.

و يقصد بالتطوير انه عملية تحسين او عملية التحول من وضع معين إلى وضع أحسن منه في مجال معين سواءا اجتماعي اقتصادي او سياسي و اقترن في غالب الاحيان مصطلح التطوير بالجانب الاقتصادي والرفاهي للمجتمع ولم يستعمل قبل ذلك إلا عبارات للدلالة على حدوث التطور اي إكساب ذلك المجتمع القُدرة على التطوُّر الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسُّن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، والذي يشير في كثير من الأحيان إلى التقدم المادي للمجتمعات أو التقدم الاقتصادي *Progress-economic* .

اما التحديث فيعني عملية ادخال الطرق و الاساليب الحديثة في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجية وهو مرتبط بمفهوم التنمية بحيث ان التنمية في هذه الحالة هي تغيير في نمط الحياة التقليدية وهي بذلك ضرب من التغيير الحضاري وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الإصلاحات المستخدمة التحديث أو التصنيع .

---

[1]- محسن يخلف، **مرجع سابق** ،ص ص 34- 35.

[2]- اسامة عبدالرحمان ، **البيروقراطية و معضلة التنمية** ، (الكويت :عالم المعرفة، 1989) ، ص 13.

وقد برز مفهوم التنمية من مفهوم التقدم ، بداية في علم الاقتصاد ، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن الماضي ، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان اما التنمية الاجتماعية ، التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع ، كالفرد والجماعة ، المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، الجمعيات. ....الخ. [1]

الفرع الثالث : تعريف التنمية المحلية.

شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان الكثير من الباحثين المهتمين بالنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، لكن هؤلاء اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فان اهتمامهم بعملية التنمية المحلية لم يخرج عن إطار التفكير في قضاياهم احتياجات السكان المحليين ،و الاقتصاديات المحلية وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها :" **تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي ، و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة و تحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون اي عملية لإعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع لكي تتيح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية والبشرية لبناء القاعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع**". [2]

أما البنك الدولي فيعرفها باعتبارها نوعا من المشاركة بين السلطات المحلية، و القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، و المجتمعات المحلية ، بهدف بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة ، بهدف رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل و تحسين نوعية الحياة للجميع. [3]

كما تعرف التنمية المحلية بأنها :"**عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية . وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية ، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي ، وصولا إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية ، ودمج جميع الوحدات في الدولة**".

---

[1]- محمد خوري ، **التنمية بين الأمس والغد**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ، 1991) ، ص 92.

[2]- محمد حسن الدخيل، **اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة** ،(مصر: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1 2009/) ،ص19.

[3]- د.شريط عابد ، ياسين بن الحاج جلول ،"دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية ، دراسة حالة الجزائر" في: **modakira.dz**. **http/montadaat djelfa** ، (2018/02/15).

ومن ناحية أخرى فان التنمية المحلية تعرف على انها : " **القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوافرة و زيادة تلك المصادر كما و نوعا و تطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع ،مع ضمان استدامة هذه المصادر ،ويبقى العنصر البشري و تطويره ماديا و ثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية** ".

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية ، أن "**التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي و جهد السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة المواطنيين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.**[1]

وفي هذا السياق حاول العديد من المفكرين و الباحثين اعطاء مفهوم فكري للتنمية المحلية ، نذكر منهم تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها " **مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية ،و أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا** " [2]

وفي سنة 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها " **الإطار الشامل للتنمية**" وتتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية و مؤشراتها ، وتقوم على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي، مع الهيكل الاجتماعي و البشري ، ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي[3] ليس جديد، اذ سبق من قبل التشديد على تناول كل هذه الأفكار مجتمعة في إطار شامل وواسع للتحول المجتمعي.

---

[1]– بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، مذكرة الماجستير ، (جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/ 2011) ، ص79 .

[2]– الأستاذ : نبيل بوبيبة ،**محاضرة بعنوان :ماهية التنمية** ،مقياس نظريات وسياسات التنمية السنة ثانية ، جامعة سكيكدة ،قسم العلوم السياسية ،25 فيفري 2013.

[3]-كمال التابعي ، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية** ،(القاهرة : دار المعارف،1993)،ص165.

ذلك باعتبار التنمية " **عملية تحويل للمجتمع** " من العلاقات التقليدية ،و طرق التفكير التقليدية ،والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة ،التعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج الى طرق أكثر حداثة، والتي تتلخص في الآتي :

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الأفاق أمامهم و تقليل إحساسهم بالاغتراب (التهميش).
- تسعى التنمية لتخفيض المعاناة من المرض و الفقر، وليس بإطالة الأعمار بل تحسين نوعية الحياة.
- أن التنمية تزود الأفراد و المجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم.

الفرع الرابع: مبادئ التنمية المحلية.

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية المحلية ذاتها كعملية تكاملية بحيث ان لم تتوافر هذه المبادئ اواهمل احدها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق اهدافها الكاملة وتصبح بذلك منهجا ناقصا و تتمثل في[1]:

ا– مبدا الشمول :يعني ضرورة تناول عملية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والشمول يعني ايضا شمول التنمية المحلية لكل قطاعات المجتمع المحلي الجغرافية و السكانية بحيث تغطي مشروعات و برامج كل المجتمع ما امكن ذلك تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص و ارضاء المواطن .

ب– مبدا التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف و الحضر بمعنى انه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف و الحضر كما يعني التكامل بين الجوانب المادية و البشرية فالتنمية ما هي الا احداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغيير له جوانب مادية و اخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي و غير مادي.

ج– مبدا التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا اكبر على ما عداها من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الاساس المستهدف من التنمية والقضايا الاخرى بمثابة فروع منها.

د – مبدا التنسيق: يعني توفير جو يسمح بتعاون جميع الاجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها لان ذلك يؤدي الى تضييع الجهود و زيادة التكاليف و لهذا وجب التركيز على مبدا التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص و التقليل من اثارها .

---

[1]– محمد اسلام تلي ، **دور السياحة في التنمية المحلية**، مذكرة ماستر اكاديمي ، (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)،ص 19.

هـ – مبدا التعاون و التفاعل الإيجابي: يجب ان يكون هناك تعاون و تأثير متبادل بين انشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت اجهزة التنمية الحكومية او غير الحكومية ،و الا يترك هذا التعاون للصدفة بل يتعين ايجاد المناخ و التنظيم الملائمين للتعاون البناء او التفاعل الايجابي بين هذه الاجهزة ،حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضها البعض ليس سلبيا لإعاقة بعضها .[1]

المطلب الثاني :مجالات التنمية المحلية:

وباعتبار ان التنمية المحلية مطلب كل مجتمع محلي يتسم بالشمول فهي تتجسد في عدة مجالات اهمها المجال الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و التكنولوجي.

الفرع الاول : المجال الاقتصادي :

إن المجال الأول من مجالات التنمية المحلية يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات و المفاهيم الفكرية والتطبيقية و الاقتصادية ،مع المتغيرات و المتطلبات البيئية، و كيفية إحداث الانتقال التدريجي، من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلى الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي ، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد و البيئة ، و يطرح هنا هذا لمجال مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ، و يتشكل هذا المجال من مجموعة الوسائل و الأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع ،و تعمل على المحافظة على الموارد المتاحة، و فق منهج استخدام رشيد لها ،و يتضمن أيضا المجال الاقتصادي إمكانية إبرا الدور الاقتصادي للريف ،باعتباره شريك في التنمية المحلية ، دون أن ننسى ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية ، و إلزامية تحمل مسؤولية التلويث و الاستنزاف، فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول لمتخلفة ،وحتى بالنسبة للموارد الطبيعية ،فحظوظ الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لحظوظ الدول المتقدمة، و بالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة تحقيق الإنصاف بين المجتمعات، في استغلال الموارد ، فحصة الاستهلاك الفردي في الدول المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة ، والحد من التفاوت في المداخيل و المساواة بين المواطنين[2] ، و تقليص الإنفاق على القطاع العسكري وكذا تحويل هذا الإنفاق إلى القطاع الاستثماري ،حيث أن التنمية المحلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات ،والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة.[3]

---

[1]– محمد اسلام تلي ،**المرجع نفسه** ،ص 20.

[2]–فريدة لرقط ، "**ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة** "،مداخلة قدمت ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع و آفاق) ،(المركز الجامعي برج بوعريريج ،15/14 أفريل ،2008)، ص 06.

[3]–محمد صالح تركي القريشي ، **علم اقتصاد التنمية**،(الاردن: اثراء للنشر و التوزيع ،ط1،2010)،ص ص 44-45.

الفرع الثاني :المجال الاجتماعي.

إن المجال الاجتماعي في التنمية المحلية يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته ،حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للإلتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي، و لابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء ، اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ،وما بين الأقاليم ، إن تحقيق هذا المجال الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ،ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع ، والمقصود بها هنا بالمشاركة ،إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية ،و الثقافية ...الخ ،حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية، لكونها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة، وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع ، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء ،وهو ما يجعل منه متغير إيجابي وكفء في البرامج، و السياسات التنموية، التي تسعى المحليات إلى الاستفادة من إيجابياتها ، كما لا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية و حضارية يستمد منها الحياة الكريمة و الراقية .

الفرع الثالث: المجال البيئي.

يجسد هذا المجال في التنمية المحلية إلى استغلال الموارد الطبيعية ،بطريقة عقلانية ،و خاصة تلك الموارد المحدودة النادرة، و الغير قابلة للتجدد ،حيث يجب أن تراعي كل استراتيجية تنمية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية ، و المحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة ،فتجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية يستوجب السهر على:

– حماية الأراضي من الزحف الحضري و توسع التمدن على حساب الأراضي الزراعية ، و تطبيق تقنيات الحد من الانحراف و التصحر ،و استخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة ،بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر و تأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة، وعلى التنوع البيولوجي و تلويث المياه السطحية و الجوفية .

– حماية الموارد الطبيعية و خاصة المياه ،من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية و إدارتها ،و كذا بنوعية و نطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية ، و استعمال أفضل الطرق في مجال الري و السقي ،من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه ، وتنظيف المناطق التي تعاني من مشاكل التلوث [1]،وهذا بالإضافة إلى تبني ممارسات و تكنولوجيات تزيد من الاستفادة و المحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب.

[1]– سامية جلال سعد الغدارة، **البيئة المتكاملة** ،(مصر :منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،أمبرشن للطباعة،2005)،ص254.

– إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية، و النفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية، و خاصة الصناعية ،من خلال تخزينها و معالجتها و نقلها و تصريفها و إعادة تدويرها ،و تبني سياسات إضافة تكلفة إعادة التصنيع ،أو التخلص الآمن بيئيا ،من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشآت الزراعية، لسعر المنتجات الجديدة لدعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا، مثل : استخدام الإطارات و البلاستيك والقطع المعدنية ، أو الاستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الحرق أو الطمر الذي يتم في المناطق المخصصة لهذا الهدف، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية.

– حماية المحيط المناخي :و ذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار، أو زياد درجة الحرارة ،أو زيادة إنسياب الأشعة فوق البنفسجية و غيرها ، و يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون .

الفرع الرابع: المجال التكنولوجي

أضحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية، بسبب الإيجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات، و الأعباء و تحقيق الرفاهية و الراحة ، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الإيجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان ، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته و خاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة [1]، فالتنمية المحلية تسعى إلى إستعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية و بالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف و التقنيات الصديقة للبيئة و الاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية ،التي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية ، و الاعتماد على التكنولوجيات و المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية للبيئة و حملات التوعية للحد من انبعاث الغازات للبيئة بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[2]

---

[1]– نصرالدين بوعمامة ، بوعمامة علي ،"**استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**" ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي ، (المركز الجامعي المدية ،4/3 مارس ،2008)،ص05.

[2]– هشام جوهري ، رضوان بن بوبكر، **اشكالية الاستقرار السياسي و التنمية المحلية بالجزائر** ،مذكرة ليسانس ،(جامعة ورقلة :كلية الحقوق العلوم السياسية ،2012 /2013) ،ص 25 .

المطلب الثالث: أهداف و أهمية التنمية المحلية.

للتنمية المحلية اهمية بالغة و هادفة في تطور المجتمع و انتقاله من حالة الى حالة احسن و هو ما نلاحظه من خلال الاهداف التي تسعى اليها.

الفرع الاول: أهداف التنمية المحلية.

إن تحديد الأهداف لأي تنمية يعني التخطيط الهادف و الواعي الذي يعتمد على العقلانية ، وأي تصور يريد الاستمرار عليه لتحديد أهدافه ، ومن الصعب تحديدها بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقا من اختلاف الأوضاع و الحاجيات التنموية الحقيقية من مجتمع لآخر ، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة [1] للتنمية المحلية وأيا كان هذا المجتمع المحلي في النقاط التالية :

1 _ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد : إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها و إزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين ، حيث أن الأفراد داخل المجتمع المحلي من احتياجاتهم الأساسية العلاج و الأمن و السكن و اللباس و المأكل و التعليم و العمل وتسعى التنمية في هذه الحالة لتوفيرها أو التخفيف من حدتها ، كانتشار الأوبئة , و انتشار الأمية و البطالة , و الفقر ، و كلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد و المواطنين الأساسية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل .

2 _ تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية : لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي ، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختـــــلاف طبيعة تقديرات الذات و أشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر ، و أضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين و هذا لطبيعة المادة السائدة، فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية ،التي تأتي من خلال ما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي و الوطني ،لذا تحقيق الذات يكون بالعمل الذي يشعره بالاعتزاز ،و الانتماء للمجتمع المحلي و الولاء للإنسانية، وأن يشعر الفرد أنه في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين ، وأن تحرص هذه القيم على حمايته و الاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.[2]

3_ تقليل التفاوت بين الأفراد: هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل و الثروة، و استحواذ فئة قليلة عليها، فهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة ، فتكون فئة برجوازية محلية أمام هذه الشـــــريحة

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، **مقدمة في التنمية و التخطيط** ،(بيروت : دار النهضة العربية ، 1983)، ص49 .

[2]- علي إبراهيم سلامة ، **اقتصاديات التنمية**،(مصر: منشأة المعارف الاسكندرية ،1991)،ص 110.

الكبيرة من المجتمع ، فينشأ التفاوت و تشعر أغلبية المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية ،مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة ،فيما تتزايد طلبات فئة الأغنياء في طلب السلع الكمالية ، وهنا تلجأ الدولة إلى الاستيراد بعض المستلزمات الكمالية التي تؤثر على ميزان المدفوعات ، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي وبالتالي فإن تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات يعد من بين الأهداف العامة، التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.[1]

4_ بناء الأساس المادي للتقدم: إن بناء الأساس المادي للتقدم مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي، فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي ،فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم و الانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية .

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها نختار اتجاها تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.

5_زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل ساءا الدخل المحلي أو الدخل الوطني جد مهم لأي تنمية، ويعد عصب التنمية و محركها الأساسي تلك المداخيل التي على أسسها يتم برمجة مشاريع و إقامة خطط ، لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفـــــر رؤوس الأموال، و الكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي ، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي و زيادة الدخل المحلي .

6_ الرفع من مستوى المعيشة :إن تحسين والرفع من مستوى المعيشة هدف و مطلب لكل تنمية محلية ، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من تنمية الموارد البشرية و المادية ، فزيادة الدخل القومي و المحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية ،و تنظيمها و التحكم في المواليد لتتلاءم و المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة ، و المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض، كلما كان في المقابل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض.

7_ إتاحة الحرية و القدرة على الاختيار :إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان ، و التحرر من العادات و التقاليد و المعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية ، و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية و الإنسانية لتحقيق حياة أفضل و يتحرر من ذهنيات ضيقة محلية .

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 49.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المحلية.

تكتسي التنمية المحلية اهمية بالغة من خلال تبنى وتعدد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة ،وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم وذلك ينعكس ايجابا على مختلف جوانب الحياة المحلية و يمكن تحديد هذه الاهمية من خلال [1]:

- دعم التنمية القومية وإقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- مساهمة برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية كالتصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء ...الخ) ،و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة-زراعة-خدمات) ،وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود ،و بالتالي تحقيق التوازن بين الريف و المدينة و بالتالي التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- القضاء على مشكل الاكتظاظ في المدن ومحاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الاجتماعية والدينية.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية ،وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير- التزود بالماء الشروب- الإنارة - الغاز- الكهرباء- المواصلات- الاتصالات- الصحة - التربية والتكوين- الرياضة — الترفيه —الثقافة).

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، **مرجع سابق** ،ص 52.

المبحث الثاني: فواعل التنمية المحلية.

بعد التعرض الى جميع مفاهيم التنمية المحلية ومتطلباتها ومعرفة الاهمية البالغة التي تكتسيها في المجتمع، من خلال الانعكاسات الايجابية على الافراد المحليين في جميع المجالات ،لابد من معرفة مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة التي تقوم بتقديم هذه التنمية لاسيما الجماعات المحلية، التي تعبر عن دور الدولة في الاقاليم كمؤسسات رسمية لها ، الى جانب ظهور اطراف فاعلة غير رسمية في اطار التحولات الراهنة التي تشهدها الساحة السياسية و الاقتصادية للدول ، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على اهم الاطراف الرسمية وغير الرسمية و الادوار التي تقوم بها في اطار تحقيق التنمية المحلية .

المطلب الاول : الاطراف الرسمية الفاعلة في التنمية المحلية.

يمكن القول ان المقصود بالأطراف الرسمية في تحقيق التنمية على المستويات المحلية هي جملة المؤسسات الرسمية لهياكل الدولة ،التي تتمتع بالصلاحيات القانونية،[1]التي تسمح لها بصياغة البرامج التنموية والمشاريع المختلفة، في جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و تنفيذها لكن بطرق ودرجات متباينة وبالتالي تكتسب السلطة القانونية لتحقيق ذلك.

و تعتبر الجماعات المحلية من اهم هذه الفواعل الرسمية ،وهي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة، وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية [2]،تتمثل اساسا في البلدية و الولاية بحيث سنتعرض لاهم هذين الفاعلين و صلاحياتهما في تحقيق التنمية ،ولقد أولت الدول النامية على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماما بالإدارة المحلية على اعتبارها مظهر من مظاهر الدول الحديثة، واقتناعها بالدور الحاسم الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية، وذلك اقتداءا بما هو حاصل في الدول ذات الأنظمة العريقة في هذا المجال مثل فرنسا وبريطانيا.

لقد أخذت الجزائر بنظام الجماعات المحلية تدريجيا منذ 1969 بحيث تنص المادة 15 مـــــن

---

[1]– د . جيمس اندرسون ، **صنع السياسات العامة**، ترجمة د .عامر الكبيسي ،(الدوحة : دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 1998)، ص 55.

[2]– عثمان عزيزي، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية**، مذكرة ماجستير ، (جامعة قسنطينة :كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، 2008/2007)، ص26

دستور1996على أن[1]: "**الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية** "،كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن : " **يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية** ".

الفرع الاول: البلدية .

إن تعريف البلدية تعريفا مانعا شاملا يعتبر من الموضوعات المعقدة و الشائكة، لأن البلدية حقيقة متشعبة يصعب ضبطها ، و مع هذا فهي تعتبر في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني ,كما أنها تشكل الخلية الأساسية للشعب ،كما يعرفها قانون 11 /10 في مادته الاولى بأنها :" **الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون**[2] ." وبالتالي للبلدية إقليم واسم و مركز[3].

- **جماعة إقليمية** :أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.
- **أساسية** :أي قاعدية، بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.
- **تتمتع بالشخصية المعنوية** :أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات إلخ.
- **تحدث بموجب قانون** : أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون وهذا طبقا لقاعدة توازي الأشكال، ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية بالإضافة أو النقصان بموجب مرسوم تنفيذي[4]وتبعا للقانون المدني الجزائري، تعتبر البلدية شخصا اعتباريا، وحسب المادة 50 من نفس القانون فإنها تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان.

كما تعرف البلدية ايضا على أنها وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري ، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ركز التعريف الأول على أن للبلدية رقعة جغرافية خاصة بها ، كما أنها الخلية الأساسية للشعب ، أما التعريف القانوني فقد ميز البلدية بكونها شخصية معنوية لها اسم ومركز، كما نجد أن التعريف الثالث ركز على أن البلدية هي إدارة محلية تتميز باللامركزية ،وتقوم بأدوار سياسية واجتماعية وثقافية.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **دستور1996**، العدد 76 لسنة 1996 .

[2]- **قانون رقم11-10**، مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، المادة 6.

[3]- عبدالحكيم جدعون ،**البلدية و التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة تبسة :كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية ، 2011/2010)، ص 13.

[4]- بن عثمان شويح ،**مرجع سابق**، ص 16.

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا تعريف البلدية بأنها" **تنظيم إداري لا مركزي محلي، لها إقليم محدد ولها اسم، وتقوم بأدوار مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية**".[1]

❖ **هيئات البلدية :**

تبعا لما نصت عليه المادة 13 من قانون البلدية، تتكون أجهزة هذه الأخيرة من هيئتين هما : " **المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي**" ، أما طبقا للمادة الثالثة من نفس القانون " **يدير البلدية مجلس منتخب، هو المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية** " [2]

و بالتالي فان التنظيم البلدي يقوم على الهيئات التالية :

المجلس الشعبي البلدي : و هو هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر و السري من طرف جميع الناخبين بالبلدية، ويتألف من 7 إلى33 حسب عدد سكان البلدية [3]و فـــــق ما نصت عليه المادة 97 من القانون العضوي رقم 97 -07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل و المتمم بالقانون 04-01 المؤرخ في 07 فبراير 2004 ويتكون من :

1- **المجلس التنفيذي البلدي** :و ينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي، و يضم بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عددا من النواب للرئيس.

2- **رئيس المجلس الشعبي البلدي** :ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص، حيث يمثل الدولة تارة ويمثل البلدية تارة اخرى و لقد حدد قانون البلدية.

3- شروط تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب المادة 48 منه وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

- أن يكون ضمن القائمة الفائزة وبأغلبية المقاعد داخل المجلس.
- أن يحظى بثقة أعضاء قائمته، بمعنى أن يعين من طرفهم سواء عن طريق انتخاب غير مبـــاشر وسري أو يزكى علنيا.
- في حالة حصول قائمتين أو أكثر على نفس عدد المقـــاعد، يشترط أن يكـــون الرئيـــــس أكبر المترشحين سنا.

---

[1]- عبدالحكيم جدعون ، **مرجع سابق** ، ص 13.

[2]- بن عثمان شويح ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

[3]- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري** ، (عنابة: دار العلوم والنشر والتوزيع) ، ص41 .

❖ **دور البلدية في مجال التنمية المحلية:**

تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وذلك بتحملها مسؤولية اتخاذ المبادرات ، وإيجاد الحلول بغية رفع مستوى معيشة مواطنيها وتلبية احتياجاتهم المختل .وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة، مما يعني أن لها مهام أو صلاحيات تقوم بها على مستوى مختلف القطاعات[1] منها :

أ – في مجال التهيئة العمرانية والتنمية المحلية [2]و التجهيز :يقوم المجلس بتحضير المخطط البلدي للتنمية ويصادق عليه ويسهر على تنفيذه بانسجام مع المخططات القطاعية للولاية، كما يقوم بمتابعة تطور وتوسع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة ،كما يسعى للمحافظة على المواقع الأثرية وحماية الطابع العمراني، إضافة الى الحفاظ على الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان البلدية ومعالجتها وانجاز شبكات الصرف الصحي والتكفل برفع النفايات الحضرية، ومكافحة التلوث وحماية البيئة وذلك بالمحافظة وإنشاء المساحات الخضراء. و يسهر على حماية الموارد المائية.

ب –في المجال الاجتماعي : يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفق المقاييس الوطنية، ومتطلبات الخريطة المدرسية، ويعمل على صيانتها ويشجع النقل المدرسي، ويتخذ الإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، ويقدم المساعدة لها في مجال الصحة، والشغل والسكن، كما يتكفل المجلس بإنجاز المراكز الصحية، وقاعات العلاج وصيانتها وفق إمكانيات البلدية المادية، إضافة إلى صيانة الهياكل والأجهزة الخاصة بالشباب والرياضة والثقافة، وصيانة المساجد والمدارس القرآنية والحفاظ على الممتلكات الدينية.كما يقوم بتوفير وخلق شروط الترقية العقارية العامة ،والخاصة بتوفير الأراضي وظروف انجازها، مع تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية والاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.

جـ- المجال المالي والاقتصادي : يقوم المجلس الشعبي البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططاته التنموية، إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية، كما يخول له القانون أن ينشئ مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عملية التنمية المحلية. [3]

---

[1]– عيسى بدة ، **مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، 2008/2007)، ص23.

[2]– محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ،مذكرة دكتوراه ، (جامعة قسنطينة :كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، 2010 / 2011) ، ص 161 .

[3]– عثمان عزيزي ، **مرجع سابق**، ص31-32.

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بالتصويت على ميزانية البلدية[1] التي يقوم رئيس البلدية بتحضيرها مع الهيئة التنفيذية.

د - مجال القطاع الفلاحي :تخول للبلدية في إطار التشريع الجاري به العمل، صلاحية القيام بكل عمل من طبيعته أن يضمن استصلاح الأراضي الفلاحية وتطويرها وحمايتها[2]، و أوجب القانون خضوع إقامة أي مشروع استثماري، أو تجهيز قطاعي إلى الراي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، خاصة فيما تعلق بحماية الأراضي الفلاحية و الاضرار بالبيئة، مع تكليفه بالسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء على مستوى الإقليم، كما تسعى البلدية الى الاستغلال الأمثل للتربة والموارد المائية وتسهر على حمايتهما أيضًا في انتصار للبيئة وتحقيقًا للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني : الولايـــة

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون 12 -07 انها :"**الجماعة الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب. وتحدث بموجب القانون.**" [3] و للولاية اسم وإقليم ومقر رئيسي حسب ما جاءت به المادة 09 من نفس القانون.

و بالتالي تعتبر الولاية أهم هيئة محلية في الجزائر حيث تتوسط العلاقة بين الدولة من جهة و البلدية من جهة أخرى "**هيئة محلية قاعدية**" ،و هذا ما يكسبها أهمية كبيرة، حيث أنها تعتبر فضاء لتنفيذ السياسات العمومية للدولة عبر مصالحها الممتدة في الولاية ،إضافة إلى أنها هيئة لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[1]- **قانون رقم11-10**، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، المادة 180

[2]- عيسى بدة ، **مرجع سابق** ، ص25.

[3]- **قانون رقم12 – 07** المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية المادة 01.

❖ **هيئات الولاية:**

للولاية هيئتان فقط هما :المجلس الشعبي الولائي و الوالي. [1]

ا- المجلس الشعبي الولائي: تنص المادة 110 من القانون 12-07 على ان للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام يدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويمثل الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه[2].

كما يعتبر المجلس الشعبي الولائي جهاز مداولات في الولاية ومظهر التعبير عن اللامركزية، فهو هيئة أساسية في الولاية تعكس الرغبة في اشراك السكان المحليين للولاية عن طريق من يختارونهم لتمثيلهم لينوبوا عنهم في إدارة شؤونها، ويتشكل المجلس الشعبي الولائي من أعضاء منتخبين من قبل سكان الولاية وذلك عن طريق الانتخاب أو الاقتراع النسبي المباشر، بالنسبة لكل أعضائه الذين يمكن أن يكونوا في قوائم حزبية أوكمرشحين احرار و يتشكل المجلس الشعبي الولائي حسب نص المادة 82 من قانون الانتخاب 12 -07 من 35 إلى 55عضو منتخبين حسب أهمية الولاية لعهدة انتخابية تمتد على 5 سنوات عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر على القائمة الوحيدة للمترشحين ، حيث يقوم هذا الاخير بإعداد نظامه ويصادق عليه.

ب – الوالي: الوالي هو ممثل رئيس الجمهورية في الولاية، حيث يعتبر الوالي الموظف السامي المحلي الذي نص الدستور على تعينه بمرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الداخلية، و يكون مسؤولا بصورة مباشرة أمام وزير الداخلية كما يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية و هو ما يعد بمثابة القائد الإداري لها، وحلقة الاتصال بين الولاية وبين السلطة المركزية [3]

تنص المادة 110: ان " **الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة**" [4] و له جملة من الاختصاصات باعتباره ممثل للدولة و جهاز تنفيذي للمجلس الشعبي الولائي من خلال المصادقة على اعماله و بالتالي ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط فـي الولاية ويسهر أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.

---

[1]- قانون رقم 12 – 07 ، **مرجع سابق**، المادة 12

[2]- اسماعيل فريجات ،**مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري** ،مذكرة ماجستير ، (جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013 / 2014)، ص 65.

[3]- محسن يخلف، **مرجع سابق** ،ص ص69-72.

[4]- قانون رقم 12 – 07 ، **مرجع سابق**، المادة 110.

فالوالي يصدر قرارات لتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وممارسة السلطات المحددة له قانونا كما يتولى الوالي إعداد مشروع ميزانية الولاية وعرضه على المجلس الشعبي الولائي الذي يصوت ويصادق عليه وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ويوافق عليه الوزير المكلف بالداخلية وفقا لأحكام المادة 55 من قانون الولاية .

❖ **دور الولاية في التنمية المحلية كفاعل رسمي :**

حيث يتجلى هذا الدور من خلال الصلاحيات والاختصاصات التي أعطاها المشرع الجزائري للولاية ممثلة في هيئاتها ، حيث مكنها من التدخل في كل شأن من شؤون الولاية و التركيز على الجهوية كوسيلة لتقوية اللامركزية و الديمقراطية المحلية[1] ،ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة الإقليم الولائي وحماية البيئة ويمكن تحديد الخطوط العريضة لهذه الدور كما يلي :

– وضع مخطط الولاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تنفيذه وترقية الاستثمار على مستوى الولاية.

– تتخذ الولاية كل إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الولاية، كما يمكنه أن يشجع كل مبادرة يمكن أن تؤدي إلى ذلك.[2]

1– **في المجال الاقتصادي والفلاحي والمالي**:تعمل الولاية على توفير التجهيزات التي يتجاوز حجمها قدرات البلديات و المبادرة بكل ما من شأنه توسيع الاراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي والتشجير والري...بالإضافة الى المصادقة على ميزانية الولاية بعد درا ستها.

2– **في مجال التهيئة العمرانية والهياكل الأساسية**: تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ومراقبة تنفيذه والمبادرة بكل الأعمال التي من شأنها تهيئة الطرق وصيانتها [3].

3–**في المجال الاجتماعي**: السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وكذلك المحافظة على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتأمين الأمن والسلامة وحفظ النظام والسكينة العامة على مستوى الولاية [4]، كما تعمل على تشجيع و المساهمة في ترقية التشغيل بالتعاون مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين وإنجاز الهياكل الصحية

---

[1]– عبداللطيف معزوز ، **مرجع سابق**، ص74.

[2]– حكيم يحياوي ،**دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير ،(جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، 2010 /2011) ،ص ص70– 71 .

[3]– عثمان عزيزي ، **مرجع سابق**، ص – ص 28 –30.

[4]– محمد خشمون، **مرجع سابق** ، ص 207.

،التي تتجاوز قدرات البلديات في إطار الخريطة الصحية ،و المساهمة بالتنسيق مع المجالس الشعبية في كل النشاطات الاجتماعية التي من شأنها مساعدة الطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين ،بالإضافة الى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة والمحافظة على الصحة و إنشاء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية، بالتعاون مع البلديات وكل المعنيين بترقية هذه النشاطات.

4-**في المجال السياحي**: اتخاذ الإجراءات المساعدة على استغلال وتنمية القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في هذا المجال وخاصة من خلال إنشاء مناطق التوسع السياحي، حيث تعد السياحة صناعة خدماتية ومصدر هام للتوظيف وتشكل وعاء هاما لامتصاص البطالة من مختلف المستويات العلمية.[1]

5-**في مجال السكن**: تقوم الولاية في دعم البلديات في مجالات الإسكان وإنشاء مؤسسات البناء،يضاف إلى هذه الاختصاصات مساهماتها في المجالات الثقافية والسياحية من إنجاز مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم الثانوي واتخاذ كالإجراءات التي من شأنها ترقية الإمكانات السياحية للولاية وكل هذا تحت سلطة و اشراف السيد الوالي.

6- **في مجال تجهيز الهياكل التربوية**: تتمثل هذا الدور في إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني تطبيقا للخارطة المدرسية والتكوين على المستوى الوطني.[2]

و خلاصة القول ان للجماعات المحلية علاقة مباشرة بمسائل التنمية المحلية بل و تجعلها هدفا من أهدافها[3] من خلال اعتبارها أحد الفواعل الرسمية و الاساسية المحلية، بل هي المسؤولة مباشرة عن تجسيد آمال وطموحات سكان الإقليم، من خلال سهرها على التواجد في مختلف مراحل إعداد مخططات التنمية المحلية والقطاعية التي تعتبر المدخل الاساسي في اي عملية تنموية، كما ان طابع اختصاصات هذين الجهازين الرسميين من خلال السلطات الكبيرة المخولة لها عن طريق قانوني الولاية و البلدية يجعل منها ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتبر المحرك الاساسي لبقية مجالات التنمية الاخرى، بحيث تتمثل في تقرير مجال الاستثمار وتحديد حجم النفقات الواجب تخصيصها للرفع من حجم الاستثمارات المحلية ،و الذي يؤدي بدوره في خلق فرص عمل جديدة وكذا توسيع الوعاء الضريبي لميز انية الولاية الذي يمثل أحد مصادر ميز انية الولاية بالإضافة إلى المصادقة على المخطط التنموي للولاية في المجالات الاقتصادية، وكذا تشجيع كل المبادرات الهادفة إلى ترقية الاستثمارات وتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة على مستوى الولاية.

---

[1]- حكيم يحياوي ، **مرجع سابق** ،ص ص70-71.

[2]- محسن يخلف، **مرجع سابق**، ص 147.

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية

و الى جانب الجهات و القوى الرسمية التي تشارك في رسم السياسات العامة المحلية لتحقيق التنمية هناك مشاركون غير رسميين مثل هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص الى جانب الاعلام و الاحزاب السياسية، وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من اهمية الدور الذي يلعبونه في اغلب الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية اي انهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة[1] لتحقيق ذلك، فهي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بأنها لها أهداف إنسانية أو قانونية، ظهرت لتحل محل الدولة في وظيفة تخصيص المواد أكثر عدالة و كفاءة.

ومن الضروري أن يعلم (الفواعل الرسميون) على أن دور الفواعل غير الرسمية و طبيعتها يقومان على أساس الشراكة الكاملة[2]، والانخراط في العملية التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح على المستويات المحلية وعلى وجوب الانتقال من الدور المطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في تحقيق التنمية المحلية وتطوير حركتها ،و بهذا يصبح دور هذه الفواعل ليس مجرد دور مكمل للدولة ولكنه طرف أساسي من شانه الإسهام في عملية التنمية المحلية .

و سنتناول اهم هذه الفواعل غير الرسمية فيما يلي :

الفرع الاول :المجتمع المدني.

يعد المجتمع المدني من أبرز الفواعل غير الرسمية الذي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية ، وقبل تحليل هذا الدور لابد من توضيح تعريف المجتمع المدني وخصائصه ومؤسساته.

❖ **مفهوم المجتمع المدني واسسه التاريخية :**

كلمة مجتمع مشتقة من فعل جمع يجمع، واصطلاح المجتمع هو مكان الاجتماع، وفي قاموس محيط المحيط، يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها .[3]
لما كانت طبيعة الإنسان اجتماعية ومدنية بالقوة ، فمجمل سلوكه مدفوع برباط الجماعة [4] نظرًا لتميزه النوعي

---

[1]– جيمس اندرسون ، **مرجع سابق**، ص 63.

[2]– ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 /2011)، ص 44.

[3]–توفيق المديني ،**المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ، (دمشق :اتحاد الكتاب العرب،1997) ،ص24.

[4]– د شفيق ابراهيم صالح الجبوري ،**علم اجتماع المعرفة عند ابن خلدون :دراسة نظرية تحليلية** ، عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع ط 01 2011)، ص 97.

عن جميع الكائنات الحية، بعقله، ووعيه و قدرته على التجريد والاستنتاج الذهني، وقدرته على التفكير والنطق اللغوي، ونقل الأفكار والمعاني والآراء باستخدام اللغة كوسيلة اتصال بين الناس بعضهم ببعض وبالعقل والتعلم ،فمن غير الممكن أن يعيش هذا الإنسان في معزل عن اخيه فهو اجتماعي على حد قول أرسطو، والإنسان مدني بالطبع، كما قال ابن خلدون، فالإنسان اجتماعي ومدني بالخلقة و من هنا جاء مصطلح المجتمع المدني الذي يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي و الثقافي خارجا عن قليلاً أو كثيرا عن سلطة الدولة[1].

كما يعتبر مفهوم المجتمع المدني إنتاج للتجربة الغربية حيث ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة أهمها :مدرسة العقد الاجتماعي (المدرسة الكلاسيكية) ، المدرسة الهيجلية ، والمدرسة الماركسية، وبصفة خاصة المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي**. [2]

ففي القرن الثامن عشر أقرت مدرسة العقد الاجتماعي، واهم فلاسفتها **هوبز، لوك وروسو**[3] بضرورة وجود المجتمع المدني كسلاح للحد من سلطة الدولة الإقطاعية ، وفتح المجال أمام أفراد المجتمع لاختيار نظام اجتماعي متفق عليه فيما بينهم يحفظ حقوقهم جميعا، ويمنع استغلالهم من طرف فئة قليلة تقف وراء تسيير شؤون الدولة والتي استغلت الكنيسة لتمرير مشروعها الفكري والإيديولوجي وحماية مصالحها الضيقة، فالمجتمع المدني هو وسيلة لكسر نظام سلطوي سياسي واقتصادي، يحمي مصالح أقلية من المجتمع وفتح الأبواب والفرص أمام كافة أفراد المجتمع لتجسيد أفكارهم وتحقيق مصالحهم في إطار اجتماعي واقتصادي تحترم فيه حقوق الجميع وهذا بالنسبة لمدرسة العقد الاجتماعي.

في بداية القرن التاسع عشر (المدرسة الحديثة[4]) انتقد المفكر الألماني **فريديريك هيجل** في كتابه نقد فلسفة الحق الصادر سنة 1821 منتقدا لنظريات العقد الاجتماعي في كون ان المجتمع المدني ينشا جراء العقد ،ولا تنشا الدولة كما قيل قبله بحيث اعتبر المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصر على تحقيق الأمن إذ ينكر الانسجام الذي تحدده نظرة التعاقد بين الدولة و المجتمع المدني مؤكدا عجز هذا الأخير على إقامة وتحقيق العدل، والحرية من تلقاء نفسه ويقترح أن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية ، وان الدولة هي القادرة على توحيد المجتمع فهو لا يعتبر المجتمع المدني إطارا طبيعيا للحرية ، وإنما هو فضاء للحياة

---

[1]– د. اسراء علاء الدين نوري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية** ، ع 6 ، السنة الثانية ، ص ص 373-374 .

[2]– عثمان عزيزي ، **مرجع سابق** ، ص97 .

[3]– عبداللطيف باري ، **المجتمع المدني العالمي و تاثيره على المجتمع المدني الجزائري** ،مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2013/2012)،ص13 .

[4]– العراق ، منظمة هاريكار غير الحكومية ،**دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية** ،مطبعة زانا – دهوك ،مارس 2007 ص11.

الأخلاقية بوصفه ناتجا تاريخيا، لابد من تدخل الدولة لضبطه وحل التناقضات الداخلية به ومن واجب المجتمع المدني أن يخضع لسلطة الدولة[1]، هيجل من جهته عرف المجتمع المدني على انه مصدر لعدد من حالات الشدة التي شهدها السوق و المصالح الخاصة مما عرقل أية تنمية أخلاقية أي ان المجتمع المدني هو مخالف لأفكار التمدن (عند لوك و بودان) ،و موافق لمبدأ الحرية التي يجب أن تلتزم بقواعد اجتماعية ذات طبيعة أخلاقية لامتصاص أسباب اللااستقرار المجتمعي و السياسي.[2]

أما المجتمع المدني في نظر **كارل ماركس** فله مفهومان :فمن جهة يعتبر المجتمع المدني قاعدة الواقعية والمادية للدولة ومن جهة أخرى يعتبره نقيضا للدولة، فهو يرى المجتمع المدني ذلك البناء التحتي الذي تشيد عليه العمارة السياسية للدولة، فهو ينظر اليه من زاوية الحركية الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية التي تسيطر على نوعية الأداء السياسي، فهو إذا كيان مزدوج و مجتمع مدني اقتصادي من جهة وسيادي من جهة أخرى.

أما المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** (1891-1937) فيرى أن لمجتمع فضاء يضم المؤسسات الحاكمة والحرة والكنائس ومختلف النقابات، وان الدولة يجب أن لا تقتصر على دورها القمعي بل لابد من إدارة مؤسساتها بقوانين تحترم الحقوق الخاصة والعامة فهو يعتبر المجتمع المدني بوصفه نتاجاً للتطور التاريخي والإنساني[3] القاعدة والمضمون الأخلاقي للدولة يسيطر ويمارس السياسة ولا يقتصر على الاقتصاد فحسب ويضمن حرية العقيدة لأفراد المجتمع، ويركز تحليله على تكامل الأدوار بين المجتمع والدولة و بالتالي فهو مجال تنتشر فيه انشطة و مبادرات فردية و مجموعات مدنية تقع بين المؤسسات والاجهزة الاقتصادية من جهة واجهزة الدولة و الياتها الرسمية من جهة اخرى. [4]

و بالتالي يمكن القول ان المفهوم المعاصر للمجتمع المدني اقترن اقترانا وثيقا بالمجال السياسي في اطار المناداة بأسس و معايير الديمقراطية و تبعاتها في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في سبيل النهوض بتنمية المجتمعات المحلية .

ومن بعض التعاريف المعاصرة لهذه الظاهرة:

- تعريف **والزر** (**welzer**) : **" هو ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل**

---

[1]- عثمان عزيزي ، **مرجع سابق** ، ص98 .

[2]- د. أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، في **https://www.politics-dz.com/threads/dur-almgtmy-almdni-fi-trqi-alxhkm-** ، (06 /2018/03).

[3]- أسد عبيد ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب ،ع3 ،السنة الاولى، 1998) ،ص9.

[4]- د. محمد ابراهيم خيري الوكيل، **المجتمع المدني "دراسة تحليلية مقارنة مصر فرنسا السعودية"**،(مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط 1 ،2015) ،ص49.

الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة. .. الخ ، في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من اجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني".[1]

- تعريف **كريستوفر بيرسون** (**person**): **"هو المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الاجتماعية تنتظم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية".**

- يعرفه **وايت** (white) 2004 [2] **"هو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة، الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها".**

اما مفهوم المجتمع المدني في نطاق الفكر العربي تمتد جاء من خلال الاهتمام المتزايد الذي لاقتها مؤلفات غرامشي في الوطن العربي خاصة مع ثمانينات القرن العشرين و تحديدا في اقطار المغرب العربي ،اذ نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول السياسي و هو ما عالجه الدكتور غانم هنا في كتابه الفلسفة الاجتماعية الذي يركز فيه على تقصي الفرق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ،و حدد فيه مكونات المجتمع المدني و خصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية ،فهو يرى ان مفهوم المجتمع المدني دخيل غلى تراث الفكر العربي الاسلامي و لم يظهر في الكتابات العربية الا في العقود الاخيرة للقرن العشرين و من ثم فان هذا المفهوم منقول، مرجعيته غربية.[3]

يعرف **سعد الدين إبراهيم** المجتمع المدني بأنه : **" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف "** .

و يعرفه **محمد احمد علي مفتي** [4]: **" هو مجتمع التعدد و الاختلاف والتعارض و التناقـض**

---

[1]- فؤاد أبركان ، "**المجتمع المدني في الجزائر بين الخطاب والممارسة** "، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الاول حول المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر ،(جامعة تيزي وزو 9 افريل 2015) ،ص45 .

[2]-مارتينا فيتشر، **المجتمع المدني و معالجة المنازعات التجاذبات الامكانيات والتحديات** ،ترجمة يوسف حجازي، (مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات ، 2009) ص28 ، في http://www.bergof-handbook.net، (2018/01/17)

[3]- عامر عياش عبد ، اديب محمد جاسم ،" دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان" ، م**جلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، ع 6، السنة الثانية ،2012، ص ص 5- 6.

[4]- مرسي مشري ،" **المجتمع المدني في الجزائر اليات و سبل تفعيله** " مداخلة مقدمة ضمن ندوة التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات ،(جامعة الجزائر، بتاريخ 20 اوت 2008) ،ص87.

ومؤسساته من احزاب ونقابات و مجالس نيابية وصحافة ووسائل اعلام قائمة على ركيزة التعدد والاختلاف و التعارض و التناقض"

يعرفه **عزمي بشارة :" هو صيرورة فكرية و تاريخية نحو المواطنة و الديمقراطية عبر مجموعة من التمفصلات و التمايزات في العلاقة بين الفرد و الجماعة او بين المجتمع و الدولة الامر الذي قد يعني في ايامنا الاحزاب الإيديولوجية و جماعات المصالح و مجموعات الضغط بأنواعها و الطبقات الاقتصادية القادرة على تنظيم نفسها سياسيا و منظمات المرأة و النقابات و الاقليات القومية و غير ذلك"** [1]

و كتعريف اجرائي اتفق حشد من المفكرين والمثقفين العرب على مفهوم المجتمع المدني، إثر انعقاد ندوة «مركز دراسات الوحدة العربية» 1992، وتبنوا فيه تعريفاً إجرائياً، وقصدوا بالمجتمع المدني [2]«**المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية** »

و عليه نستنتج مما سبق سياقان يوضحان التطور الذي عرفه مفهوم المجتمع المدني سواء في نظرية التعاقد الاجتماعي أو من وجهة نظر غرامشي أو في الاستعمال الحالي الذي يحدد درجة تطور المجتمع المدني في اتجاه الإقرار بالتعددية و المشاركة السياسية:

- ظهور مفهوم المجتمع المدني مقابلا للمجتمع الطبيعي التقليدي من ناحية، ومن ناحية أخرى كرد فعل على المجتمع الديني الذي وظف الدين لأغراض ومصالح ضيقة في أوروبا إلى غاية القرن الثامن عشر.
- محاولة جعل المجتمع المدني بالمفهوم المعتدل الذي يلعب دورا موازيا لسلطة الدولة بحيث يمنعها من الجور والطغيان من خلال مؤسساتها ويقيد سلطتها ويراقب أدائها بحيث يكون التوازن في خدمة المجتمع.[3]

❖ اركان المجتمع المدني:

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على مجموعة أركان أساسية:

---

[1]– محمد احمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، (الرياض :مركز البحوث و الدراسات، 2014)،ص17.

[2]– عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ط 6 جانفي 2012) ،ص178.

[3]– د. عبدالله أبو هيف، **الحرية والمجتمع المدني والعولمة** ، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب ،ع 16 ، 2002) ، ص 34 .

ا– الفعل الإرادي الحر: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، فالمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أومعنوية.

ب–التنظيم الجماعي: فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، فهذه المشاركة الفعالة تنتظم عادة في جماعات و مشاريع منظمة [1]كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما.

ج–ركن أخلاقي سلوكي: وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.[2]

د– المواطن الإيجابي: تعتبر المواطنة أحد مقومات الفعل الجمعوي، والتي من خلالها يعبر عن سلوك المواطنة، أو ما يمكن تسميته بالفضيلة المدنية، بحيث إن المجتمع المدني يعد فضاء للتعبير عن اهتمامات وطموحات المواطن[3]، في جو يتسم بانتشار قيم التسامح والاحترام المتبادل والاعتراف بالأخر، أي القبول بالتنوع والاختلاف.

هـ– الوعي التطوعي: والذي تقوم بترقيته مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة بداية من الأسرة كخلية أساسية لتكوين المواطن الصالح مرورا بالمدرسة والمؤسسات الدينية والإعلام وغيرها.

و– الشرعية القانونية: إن استقلالية المجتمع المدني وانفصاله عن سلطة الدولة، لا يعني خروجه وتمرده عن القانون الذي ينظم الحياة الاجتماعية، فهو يتأسس بالقانون، ويمارس نشاطه وفقا لهذا القانون. [4]

❖ وظائفه في مجال التنمية المحلية :

يمارس المجتمع المدني مجموعة من الوظائف و هي:

---

[1]–توماس ماير، اود وفور هولت ،**المجتمع المدني و العدالة** ،ترجمة راندا النشار و اخرون،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010) ، ص38.

[2]– فؤاد أبركان ، **مرجع سابق** ،ص 55.

[3]- R. A. W. Rhodes and others, **Political Institutions**, New York: University of Oxford , 2006 ,p 139 .

[4]– مرسي مشري ، **مرجع سابق** ،ص6

1- تجميع المصالح المحلية والتوفيق فيما بينها :وذلك ببلورة مواقف جماعية من قضايا أعضائها، تمكنهم من التحرك لحل مشكلاتهم الجماعية و التعبير عن الآراء و المصالح.

2-مواجهة الصراعات :بالبحث الجماعي عن الحلول توفيقية لمعالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها، بوسائل سلمية وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعنية إضافة إلى توفير الوقت والتكاليف و إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.

3- تعزيز التنمية المجتمعية :من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي علاوة على نشاطاته التعاونية و تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية والسعي لحل المشكلات قائمة في المجتمع مع القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده و تقديـــــم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها والاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات[1].

4- نشر ثقافة حضارية لأفراد المجتمع المحلي: وهي في مجملها تجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية و بترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية احترام الاختلاف و التنوع و قبول الآراء الاخرى ،و اقرار مبدا التعددية وتيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية[2].

5- تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.و الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع بالإضافة الى تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة من اجل تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك،و بالتالي تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.[3]

6- الدفاع عن حقوق الانسان : يعد المجتمع المدني بمثابة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليها الأفراد، والجماعات لضمان حرية التعبير عن الراي ، و حرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أوالانضمام إليها، و حرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

7- ملا الفراغ في حالة انسحاب الدولة: ان انسحاب الدولة في المجال الاقتصادي من خلال معاناة حكوماتها من الديون و العجز في سدادها، وكذا القيام بوظائفها ترك ورائها فراغا كبيرا في ظل انتشار النظم

---

[1]J.S.Coleman "**The Development syndrome** "،in،L.Binder. Crises and concequences in political development ،Princeton univ press Princeton 1971 pp121/126

[2]- اسراء علاء الدين نوري، **مرجع سابق**، ص 377. 378

[3]- عبدالسلام عبداللاوي ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة ماجستير ، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2010/ 2011) ،ص 18 .

الرأسمالية لبعض فئات المجتمع التي تم ملؤها من طرف مؤسسات المجتمع المدني في التكفل بها .

8- المشاركة في التنمية :من خلال المشاركة في وضع الخطط التنموية و الرامج الكفيلة بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص.

الفرع الثاني: الاحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية من اهم الفواعل غير الرسمية في مجال المساهمة في وضع السياسات المحلية التنموية ، من جهة و اداة من ادوات التنمية السياسية من جهة اخرى ، و لقد حافظت الاحزاب السياسية عن اهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني التي اكتسبت مركزا مرموقا ،لكن تلك التنظيمات لم تستطع ان تؤدي وظائف الاحزاب السياسية في وضع البرامج التنموية ،و تحقيق التداول على السلطة بالإضافة الى وظائفها داخل المجتمع ،فالتنمية السياسية هي احدى اوجه التنمية المجتمعية تتضمن في احدى جوانبها تنمية روح المواطنة و الولاء و تعزيز المشاركة السياسية، هذه الاخيرة التي تمثل مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطور او تخلف المجتمع .

وعليه سنقوم بالتطرق لمفهوم الاحزاب السياسية ،و دورها في تحقيق التنمية السياسية و المساهمة في وضع البرامج التنموية على المستويات المحلية.

❖ **مفهوم الاحزاب السياسية :**

في البداية لا بد من التفريق بين الطاهرة الحزبية و بين الحزب السياسي ،فالظاهرة الحزبية تسير الى انقسام المجموعة الواحدة او الجماعة الى اطراف متمايزة ،تناصر كل منها فكرة او معتقدا او شخصا ما ،اما الحزب السياسي فهو مؤسسة حديثة ارتبط ظهورها و تطورها التنظيمي مع توسع المشاركة و الاقتراع العام.

تعريف الحزب السياسي لغة و استطلاحا: الحزب في **اللغة** له اكثر من مدلول و قد بينت هذه كتب اللغة هذه المدلولات ،و اشارت الى معاني الحزب ،فجاء في" لسان العرب "الحزب جماعة الناس و الجمع احزاب وحزب الرجل: أصحابه و جنده الذين على رايه " و كل قوم تشاكلت قلوبهم و اعمالهم فهم احزاب ،و ان لم يلق بعضهم بعضا " و الحزب : الورد وورد الرجل من القران والصلاة حزبه، و الحزب : النصيب يقال اعطني حزبي من المال اي حظي من المال، و الحزب : النوبة من ورود الماء ،و الحزب : الصنف من الناس و الحزب : الطائفة ،و حازب القوم و تحزبوا تجمعوا و صاروا احزابا و حزَّبهم جعلهم كذلك. [1]

---

[1]- كمال فتاح ، **دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير ،(جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011)،ص ص 22-23.

اما **اصطلاحا** فقد تعددت تعاريف الحزب السياسي، تأثرت بالخلفية الفكرية و التوجهات الثقافية للجهة التي قدمت التعريف و بيئتها الاجتماعية و السياسية ،ولعل هذا ما دفع بأبرز دارسي الاحزاب السياسية ومنهم: الاستاذ **الفرنسي موريس ديفارجيه** و **الايطالي جيوفاني سارتوري** التشكيك في جدوى واهمية وضع تعريف محدد للحزب السياسي، ليعودا و يقرا بضرورة ايجاد تعريف دقيق لها في ظل التطورات المعاصرة للنظم الحزبية.

يعرفه **هارولد لاسويل** :"**انه المنظمة المختصة بتقديم المرشحين و القضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات**"[1]**و عرف الكاتب البريطاني ايدموند بيرك الحزب السياسي بانه "محموعة من الافراد اتحدت بمجهوداتها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على اساس مبدأ متفق عليه بين المجتمع**". [2]

بينما نجد **جيمس كولمان** يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كامل الانظمة السياسية فقد عرف الاحزاب السياسية بانها :"**اتحادات و جمعيات منظمة بصفة رسمية و لها هدف واضح و معلن يتمثل في حصولها او احتفاظها بالقيادة او السيطرة الشرعية**[3] **على الاشخاص او السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية او مرتقبة ،سواءا حصلت على هذه القيادة بمفردها او بواسطة الائتلاف اوعن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات او الجمعيات المماثلة** ..."

ولا يبتعد **جوزيف لابالومبارا** في تعريفه للحزب السياسي عن التعاريف السابقة مع بعض الاضافات ،فالحزب في نظره " **تنظيم رسمي هدفه وضع و تنفيذ السياسات العامة** ".

وفي اعتقادي ان **سمير عبدالرحمان الشمري** في تعريفه له استطاع الجمع بين العديد من خصائص الحزب السياسي، و بالتالي اقترب من التوفيق بين جميع تلك التعاريف حيث عرفه بانه "جماعة اجتماعية تطوعية واعية و منظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي و السلوك الاجتماعي المنظم و من حيث الطموحات و الآمال المستقبلية لها غايات قريبة و بعيدة ،تهدف الى الاستلاء على السلطة اذا كانت في المعارضة و الى تغيير سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي و حياتي يتماشى مع قناعتها و اتجاهاتها "[4]

و كتعريف اجرائي للحزب السياسي" هو اتحاد بين مجموعة من الافراد بغرض العمل معا لتحقيق مصلحة عامة معينة، وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها، و للحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته و اعضائه ،و يسعى بذلك الى توسيع قاعدته الشعبية للوصول الي السلطة ".

---

[1]– نورالدين حاروش، **الاحزاب السياسية** ،(الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر و التوزيع، 2009) ،ص14.

[2]–عبدالقادر مشري ،**الاحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، (الجزائر: دار الخلدونية) ،ص 9.

[3]–د.اسامة الغزالي حرب ،الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت :علم المعرفة ، 1987)،ص18.

[4]– كمال فتاح ، **مرجع سابق** ، ص 26.

❖ **عناصر الحزب السياسي:**

هناك اركان يجب توافرها في الحزب السياسي و التي تكاد تكون بمثابة مقومات رئيسية له و يمكن حصرها فيما يلي :

ا– مجموعة من الافراد: اذ لا يمكن اطلاق على اي تنظيم اسم حزب ما لن يكن له اعضاء و مؤيدون وجماهير و لايطلق على الشخص الواحد اسم حزب مهما كانت لديه من افكار وبرامج ما لم يلتف حوله الجماهير ،فهو بالتالي يهتم بتجميع الانصار.[1]

ب– الاطار الفكري: بمعنى انه يجب ان يجتمع هؤلاء الافراد حول رابطة فكرية وفق جملة من المبادئ والافكار و يكون لديهم برنامج واضح المعالم.

ح – الاطار التنظيمي: الرابط التنظيمي اساس كل حزب، فلا بد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين افراد الحزب ،اذ ان هدف الحزب هو الوصول الى كسب اكبر عدد ممكن من الجماهير، وهذا يقتضي وجود قوالب واشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقاتهم وتوزع الادوار بينهم.

د – الهدف السياسي: ان الوصول الى السلطة هو العنصر الاساسي لكل حزب الذي يميزه عن التنظيمات الاخرى، فهناك تنظيمات عدة تشترك و الحزب في العناصر السابقة لكنها لا تسعى الى وصول الى السلطة كالحزب السياسي.

و يضيف **الاستاد موريس ديفارجيه** انه توجد عناصر اخرى تتمثل في : **اللجنة الشعبة الخلية** ، بالإضافة الى مكونات الاسم و الشعار العنوان و المقرات و بالتالي فلكل حزب تركيبته الخاصة التي لا تشبه الحزب الاخر بغض النظر عن العناصر الاساسية .[2]

❖ **وظائف ودور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية :**

يمكن حصر هذا الدور كون ان الاحزاب السياسية تكتسب اهميتها ليس فقط باعتبارها احد المستلزمات الاساسية للممارسة الديمقراطية، بل من كونها جماعة فرعية داخل النظام السياسي و بوصفه ايضا اداة للعمل الانساني المنظم .

1– انارة الراي العام في المجتمع المحلي و تكوينه : تقوم بتقديم الخدمات للمجتمع وتعمل كمؤسسة تعليمية ،من خلال تعبئة الراي العام للأفراد المحليين ،و تكوينه للتأثير على السلطة، و تقديم مختلف المعلومات

---

[1]– د.اسامة الغزالي ، **مرجع سابق** ، ص17

[2]– كمال فتاح ، **مرجع سابق** ، ص ص 27–28

الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالطرق المبسطة، التي توقظ الوعي السياسي و توضح مشاكل الشعوب و تبسيط اسبابها و اقتراح حلها و بالتالي تكوين الثقافة السياسية لدى الافراد و زيادة وعيهم السياسي .

2-التنشئة السياسية للأفراد المحليين :و هي العملية للحزب السياسي، و التي يكتسب بها المواطن القيم و التقاليد و الاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، فهي الية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ،سوآءا بتعديلها او بخلق سياسة جديدة [1]،كما انها تقوم بتهيئة الفرد لتقبل الافكار المعارضة و كيفية التعامل معها خاصة و ان اهم مقومات التنمية المحلية الارادة الشعبية، و كذا تزويد المجتمع المحلي و الوطني بالكوادر و الكفاءات السياسية القادرة على القيادة .

3- الديمقراطية والمشاركة في صنع السياسة المحلية : تمكين المواطن المحلي من الاطلاع على المسائل العامة في الاقليم ،و اتاحة الفرصة للمشاركة في عملية وضع و تنفيذ البرامج التنموية و ابداء الراي، وتدريبهم على العمل السياسي سوآءا من خلال ممثليها في المجالس النيابية، او من خلال الحوار والشراكة مع المواطن في ذلك .

4-ضمان الحريات العامة و تأكيد قيمة المساواة في المجتمع :يعتبر وجود الاحزاب و تعددها امرا ضروريا لصياغة حرية الراي و الاجتماع و التعبير عن آرائهم بطريقة منظمة ،مما يزيد من التماسك و الترابط بين الحاكم و المحكوم، و يدخل في هذا المضمار حرية تكوين الاحزاب السياسية و الانضمام اليها .

التحديث : تسمح الاحزاب السياسية بتحقيق التطور من اوضاع تقليدية للمجتمع المحلي، قائمة على اعراف موروثة وذات طابع قبائلي الى اوضاع حديثة تقوم على سياسات عقلانية توعوية لكن قائمة على الاختيار الشعبي .[2]

5-التكامل الاقليمي: يعني ادماج العناصر الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية و العرقية و الجغرافية في الدولة الواحدة ،و يعمل الحزب على زيادة الاحساس بالوحدة الاقليمية من خلال التغلغل داخل جميع الاقاليم، من خلال تنميتها للوعي بالهوية الذاتية للإقليم و المجتمع المحلي عن طريق اسلوب اقناع و تقديم الخدمات.

6-ضمان الرقابة الشعبية : فهو يوفر و هو خارج السلطة توفر معارضة منظمة تراقب الحكومة و البرامج والسياسات المحلية ،و تنقذها عندما تنحرف مما يضمن رقابة الشعب على اعمال الاجهزة الرسمية للمستويات المحلية فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن ان يوجه اليها و الذي قد يؤدي الى رفضها و فشلها.

---

[1]- د حسين عبدالحميد احمد رشوان، **الاحزاب السياسية و جماعات المصلحة و الضغط**، (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2008) ،ص ص 112-120 .

الفرع الثالث: القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية المحلية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي.[1]

وعليه سنقوم بعرض اهم مفاهيم القطاع الخاص باعتباره احد الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

❖ **تعريف القطاع الخاص :**

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع. فيعرفه البعض بأنه " **قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة** ".

كما يعرف القطاع الخاص، بشكل عام، بأنه" **ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية** ." أما من وجهة نظر المحاسبة القومية، فيعرف على أنه يشمل القطاع الخاص، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993 : المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة ."

كما يعرفه الدكتور **حسين عمر** على أنه: " **عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة** ".

وبناءا على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص: " **هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها**. . .." [2]ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة

---

[1]- محمد تاوز ، **دراسة قياسية في مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية** ،مذكرة ماستر اكاديمي ،(جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2015/2014)، ص4.

[2]- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل** ،مذكرة دكتوراه ،(جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014)،ص20

الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة ما .

❖ **متطلبات تنمية القطاع الخاص:**

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:

– **معدلات نمو اقتصادي مقبولة** :حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شانها أن تعطي المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

– **القروض الاستثمارية** :إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فان توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.

– **الإنفاق الحكومي** :يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة .

– **السياسة الضريبية** :تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار.كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات[1].

– **الاستقرار التشريعي** :إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة.

– الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص

– ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى.

---

[1]– شريط عابد ، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة "حالة الجزائر"، في: ***http/montadaat djelfa modakira.dz*** ، (2018/02/15) .

– توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات.

– تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المحلية المختلفة. [1]

– القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية.

– توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية.

– وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

– تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل الولايات من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة.

– المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة، كما يتعين تقييم اثر هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدة جدواها ومدى تحقيقها لأهدافها.

❖ خصائص القطاع الخاص:

تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع محليا ووطنيا ، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[2] و ذلك من خلال:

اولا/ مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة الذي يعتبر المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي: ويقصد بالناتج المحلي الإجمالي يعني مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينيه و يلاحظ النشاط الواسع للقطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية و الزراعية والخدمية حيث يساهم بنسبة عالة في الناتج الوطني الإجمالي.

ثانيا/ المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة: في مجال التنمية الاقتصادية المحلية تعمل المؤسسات الخاصة في اطار الشراكة مع الدولة في انجاز الهياكل القاعدية الكبرى والبنى التحتية العملاقة التي تتطلب الخبرة الكافية و رؤوس الاموال مما يجعل تمويلها المالي يسبب العجز للدولة .

---

[1]– شريط عابد ، **المرجع نفسه** ، ص 253.

[2]– محمد صلاح، **مرجع سابق** ،ص29.

ثالثا/ دعم القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي وخلق الاستثمار: من خلال المساهمة في المشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة بالإضافة إلى تنويع الإنتاج وتحقيق المنافسة التي تضمن الجودة ورفع الفعالية الاقتصادية من خلال خلق المشاريع الاستثمارية.

رابعا/ زيادة معدلات النشاط الاقتصادي والجباية : فبوقوف الدولة الى جانب الافراد في النشاط الاقتصادي وتشجيعهم تزداد ارباحهم وتزداد ايضا انواع الجبايات التي تحتاجها الدولة.[1]

خامسا/تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية: إن تنوع الانشطة الاقتصادية للمؤسسات الخاصة كفيل بضمان معيار المنافسة للاقتصاديات المحلية فبالإضافة الى ضمان القدرات.

سادسا/ رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية و استعمال التكنولوجيا المحلية في الغالب.

سابعا/ للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة : حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من90% من فرص العمل، أما في الدول النامية عموما والعربية خصوصا ما زالت مشاركة القطاع الخاص ضعيفة في استيعاب القوى العاملة المتدفقة إلى أسواق العمل.[2] كما يتمثل الأثر الايجابي لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في تحسين مستوى الخدمات وزيادة الدخول.

ثامنا: القطاع الخاص و مكافحة الفقر: إن الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام؛ فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، و يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية استراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي.

- بالإضافة الى تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي من خلال الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية.
- وخلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء و تقديم الخدمات بكفاءة عالية.

---

[1]- د سيد شوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون "الاسعار و النقود"**، (المملكة العربية السعودية: ادارة الثقافة و النشر ، 1989)، ص 21 .

[2]- مولاي لخضر عبدالرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر"**، اطروحة دكتوراه ،(جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2010/2009)، ص69 .

الفرع الرابع : وسائل الاعلام

تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في عملية توجيه التنمية المحلية من خلال نقل اهتمامات ومطالب المجتمع المحلي ،و توعيته بالمعلومات اللازمة حول البرامج التنموية و طبيعتها و عليه سنقوم بالتعريج و التعرف على مفهوم الإعلام و وسائله وظائفه في اطار تنمية المجتمع المحلي.

❖ **تعريف الإعلام:**

يعرفه **سمير حسن**" **هو كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بكافة الأخبار والحقائق والمعلومات السليمة عند القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية**" **ويرى اتو جورت ان الاعلام**" **هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها.**"

وعليه يمكن القول أن الإعلام هو :" **العمليات التي تعتمد على مجوعة الوسائل الحركية التي تساعد الجماهير على معرفة الوقائع والأحداث من خلال مجوعة الأخبار والمعلومات الدقيقة والصحيحة، وذلك لإبداء الري فيها.**"[1]

❖ **وســـــائله** : تعددت وسائل الإعلام واختلفت تاريخيا وتنقسم الى قسمين:

1- وسائل تقليدية : وتتمثل في:

أ – **الصحافة المكتوبة** : وتعرف بأنها" ادة التي تمد الرأي العام بأكثر الأحداث الآنية وذلك في سلسلة قصيرة ومنتظمة إلى عدة أنواع منها اليومية و الأسبوعية ، المحلية والدولية العامة والخاصة

ب – **التلفزيون** : وهو وسيلة نقل الصورة والصوت في وقت واحد عن طريق الأقمار الصناعية، ويتكون من القنوات الفضائية.

ح – **الاذاعة** : و هي وسيلة لنقل الاحداث و المعلومات الانية بالصوت عبر ترددات مختلفة.

2-الوسائل الالكترونية : ارتبط مفهوم الوسائل الإعلام الالكترونية بمفهوم الاعلام الجديد عقب ظهور العولمة ،والمتمثلة في:

أ – **الأنترنت** :وهي تكنولوجيا اتصالية ذات قدرات عالية تحمل كل عناصر التفوق و كل وسائل الاتصال المجتمعة.

---

[2]- مهدي زغرات، **دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة ماستر ،(جامعة بسكرة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014/2013) ،ص71.

ب – **الهاتف النقال** :هو تقنية تقوم بالتقاط الصور و تصوير مقاطع الفيديو و إرسال الرسائل و عرف تطورا من خلال أجياله **G1 , G2 , G3** .... [1]

❖ **خصائص الاعلام:**

يتميز الاعلام بمجموعة من الخصائص تتمثل اساسا في :

1- **السرعة والدقة و السهولة** :ببث رسائله في مناطق صغيرة تمثل طبقات محلية او كيانات صغيرة تمثل فيما بينها مجتمعا محليا له خصوصيته بسرعة خاصة الوسائل السمعية و المرئية منها و بدقة متناهية و بسهولة حيث يستطيع تلقيها كل فئات المجتمع على مختلف الاعمار و المستوى الثقافي او العلمي .

2- **التفاعلية:** تعتبر خاصيه وميزه تتيح للأفراد الفرصة والمساحة الكافية لتفاعل مع المادة الإعلانية من خلال التعديل ولإضافة شيء جديد بالموضوع وتعتبر وسيله للتعرف على الراي العام سواء الايجابي او السلبي وبإمكانيته التواصل مع صاحب المادة الإعلانية شخصيا.

3- **الحريه الواسع:** قديما تميز الاعلام التقليدي بالتحكم به من قبل الدولة من خلال وضع حواجز والسماح بنشر المادة او منعها بينما اليوم بفعل التطور والتقدم وبفعل التكنولوجيا اصبح الاعلام يمارس دوره كسلطه رابعه واختراق الحواجز وتناول العديد من القضايا.

4- **الشمول والتنوع في المحتوى** :و نعني بتنوع عناصر العملية الاتصالية التي توفر للفرد المتلقي اختيارات اكبر في توظيف عملية الاتصال وبما يتوافق مع حاجاته ودافعه للاتصال وهذا ما ادى الى ظهور ما يسمى بنظام الوكالة الاعلامية الذكية و الوكيل الاعلامي اما فيما يخص الشمول فاصبح اليوم الفرد يتناول جميع المواضيع سواء اكانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية وحتي القضايا الإنسانية والوصول الي اكبر عدد ممكن من الجمهور.

5– **المرونة** :اصبح الفرد اليوم يحصل على جميع المعلومات والبيانات في اي وقت يريد وحتي في مكان والزمان واختيار المعلومات التي تجذبه واختيار الانسب.

6- **التوفر والتحديث المستمر** : بإمكان الفرد اليوم ان يعرف جميع اخبار العالم اليوم عبر تطبيقاته على الانترنت بفعل التحديث المستمر للمعلومات دون الحاجه لرجوع الي ملفات سابقه وقديمة. [2]

7- **التكامل** : تعني أن الفرد يمكن أن يختار ما ير اه مطلوبا للتخزين بالبريد الالكتروني وذلك لأن النظام

---

[1]- مهدي زغرات، **مرجع سابق** ،ص ص 71 – 72 .

[2]- عباس مصطفى صادق ، **الإعلام الجديد– المفاهيم والوسائل والتطبيقات** ، (عمان: دار الشروق، ط 1 ،2009)، ص 35.

الرقمي بمستحدثاته يوفر أساليب العرض والإتاحة ووسائل التخزين في أسلوب متكامل خلال وقت التعرض إلى شبكة الإنترنت ومواقعها المتعددة. [1]

❖ **وظائف الاعلام :**

يرى **ويلبر شرام** ان للإعلام وظائف رئيسية لها علاقة بالتنمية هي[2] :

- **الوظيفة الاخبارية والاكتشاف** : ان عملية نقل الاخبار التي تتسم بالدقة و السرعة بفضل وسائل الاعلام يكتشف سكان البلد النامي من خلالها انماطا وسلوكات مختلفة غير الذي الفوها و يكتشفون بذلك طرقا تنموية جديدة تدفعهم في غالب الاحيان الى تغيير سلوكهم او على الاقل الاحتكاك بالطرق الجديدة للتنمية.
- **الاعلام المحلي انعكاس واقعي لثقافة مجتمعه** : فهو انعكاس حقيقي لبيئته التي ينبع منها و هو موجه لأفراد هذه البيئة بقيمهم و عاداتهم و تراثهم فيكون معبرا عن قيمهم و ثقافتهم و تقاليدهم التي تشكل مضمونه ومحتواه.
- **وظيفة سياسية** : و الاعلام هنا يبلغ الناس رغبة السلطة في التغيير و في التنمية و يشرح هذه الرغبة حتى يقع الاقتناع بها و يجب حين اذن على السلطة البحث عن تحقيق هذا الاقتناع.
- **وظيفة تربوية تعليمية** :وهذه الوظيفة مكملة للوظيفة الاولى فالإعلام يعطي للجمهور نماذج من التنمية للاقتداء بها و هو بهذا يعد العدة لتقبل لتغيير لأنه يخلق في الجمهور التعطش الى مزيد من المعرفة و التغلب على الجهل و بهذا فهي تربية يرقى بواسطتها الانسان الى مزيد من التقدم في المجتمع فهو بذلك يقوم **بعملية التوجيه و الارشاد** للأفراد نحو كل ما يتعلق بالأوضاع من جهة و طرق تحقيق الحاجات العامة لمجتمعه المحلي.
- **الاتصال الاجتماعي** : فالاتصال يخلق شعورا بالانتماء الى الوطن و هذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلي الى الشؤون القومية و الوطنية و من مهام الاتصال نشر و توضيح الخطط و تعليم المهارات للامة التي تساعد على ادخال طرق جديدة للمعيشة ونشر عملية محو الامية و التخصص الفني فهو يقوم بإعداد الناس للقيام بدورهم الجديد.
- **التثقيف وتعزيز القيم الاجتماعية:** فأهمية الاعلام تكمن في تأثيره غير المباشر على الافراد من خلال نقل

---

[1]- عباس مصطفى صادق ، **مرجع سابق** ، ص 36.

[2]- زهير احدادن، **مدخل لعلوم الاعلام و الاتصال** ، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007) ،ص 85 .

الاخبار و المعلومات و على المدى الطويل بالنسبة للثقافة الانسانية و تأثيرها على عملية تنظيم الحياة الاجتماعية و ينعكس هذا على التغيرات في المعتقدات و القيم التي يعتنقها افراد المجتمع و في سلوكياتهم وبالتالي فان نشوء قواعد جديدة للتفاعل الاجتماعي او تعديل و تغيير القواعد القديمة يؤديان الى ظهور توجهات جديدة للسلوك.

❖ **دور الاعلام المحلي في التنمية المحلية :**

إن التحول العميق الذي شهدته حياة الإنسان في العصر الحديث، اعترى مختلف المستويات والجوانب، فلم يكن الإعلام بمنأى أو منجى من ذلك، بقدر ما كان العنصر الأكثر حظا من ذلك التحول، كيف لا؟ وقد كان نفسه طرفا مشاركا وفعالا في تحول العالم وتبدله، فلم يعد الحديث عن الإعلام باعتباره مجرد آلية لتوصيل الخبر، وإنما بوصفه قوة لازوردية تؤثر بشكل سحري في الجمهور، ومن ثم تساهم في تشكيل أفهامهم وتوجيهها، كما أنه لم يعد الحديث عن الصحافة باعتبارها سلطة رابعة و انما سلطة رابعة. [1]

و كون ان نطاق دراستنا يتمحور حول دور وسائل الاعلام في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية ارتئينا ان نبرز دور الاعلام المحلي بصفة خاصة اثر موجة التقدم الهائلة التي تشهدها هذه الوسائل و تعاظم دورها في لمجتمعات المحلية وباعتبارها تمثل المجتمعات التي تنتمي اليها فهي لسان كل مواطن و الاقرب له اكثر و بالتالي يعتبر الإعلام المحلي من اقوى الوسائل تأثيرا و تأثرا بما يجري داخل المجتمعات التي تنتمي اليه و يأتي بمزاياه ذات الاهمية في تحقيق التنمية المحلية .

وعليه يمكننا القول انها تعتبر احد المحاور الكبرى الاكثر فعالية في تحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال :

1- باعتبارها موجهة اساسا لخدمة احتياجات او تلبية حاجات سكان المجتمع المحلي لمناقشة قضاياهم و مشكلاتهم مقترحة الحلول التي تناسبها.

2- الاعلام المحلي يحقق التفاعل و المشاركة : ان تفاعل الجمهور و مشاركته في وسائل الاعلام المحلية تجعل الاعلام المحلي يقترب من المفهوم الانساني للاتصال الذي يعني تفاعلا و مشاركة و ليس نقلا من مصدر الى اخر. [2]

---

[1]- التجاني بولعوالي، "أي دور للإعلام في التنمية المحلية ؟" في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215148 ، (2018/02/12).

[2]- لبنى سويقات ،**الاعلام المحلي و ابعاده التنموية في المجتمع** ، مذكرة ماجستير ، (جامعة وهران :كلية العلوم الاجتماعية ،2009 /2010)،ص ص 127- 128 .

3- الإعلام المحلي تجاوز الأساليب التقليدية المتمثلة في نقل المعلومة فقط ، إلى المشاركة الفعالة في كافة خطط التنمية المحلية ، وتتبع سيرها من خلال مختلف الأنشطة والأشكال الاعلامية.

4- يظهر دور الإعلام المحلي بجلاء أثناء تعرض الواقع إلى أزمات وحالات طوارئ مفاجئة، من خلال اعتماد الإعلام على استفزاز الواقع اليومي وخلق جو من الألفة والتفاعل مع الضحايا والمتضررين..

5- يساهم الإعلام المحلي في تلقين الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تقتضيها عملية التحديث والتطور، لاسيما الجرأة وانتقاد المسئولين وعدم الخوف منهم.

6- يشارك الإعلام التنموي في تنمية المجتمع المباشرة من خلال شتى الأنشطة والإسهامات، كمحو الأمية الهجائية، وتنظيم الدورات التكوينية، والتثقيف النسائي، والتربية، وغير ذلك.

7-كلما كان الإعلام التنموي متطورا في أدائه ووسائله، كلما أثر ذلك أكثر في الواقع، فالدراسات تجمع على أن ثمة ارتباطا وثيقا بين النمو الاقتصادي ونمو وسائل الإعلام.

8- تامين ضمان الاساس الضروري لمشاركة ديمقراطية واعية و نشيطة للمواطنين في تنفيذ المشاريع التنموية المطروحة بغية رفع المستوى المادي و الثقافي و الروحي للمجتمع. [1]

9- تهيئة الجماهير للتغيرات التنموية التي ستحدث و تفسير هذه التغيرات و مساعدة الجماهير على فهمها و التكيف معها حتى لا تتفاجأ بهذه التغيرات و تعجز عن فهمها ، و بالتالي تهيئة المناخ بشان السياسات الجديدة او المستقبلية.

10- تنمية الهيكل الاجتماعي و الثقافي للأفراد و السلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع، فالتنمية الاقتصادية حسب الدكتور **ولبور شرام** تتطلب تغييرا اجتماعيا هو في جوهره عبارة عن سلسلة من التغيرات كتعليم الشعب و اعلامه و تغيير اتجاهاته و قيمه و تعديل عاداته و تقاليده و انماطه السلوكية ، و هو الدور الذي يقوم به الاعلام[1] لان الارادة الشعبية هي من اهم المقومات التي تقوم عليها التنمية.

---

[1]- لبنى سويقات ،**مرجع سابق** ،ص ص 85 -89 .

11- دور الاعلام في التنمية الاجتماعية للأفراد من خلال احداث تغيير جوهري في القيم و الافكار والسلوكات[1] بما يكفل تكامل ابعاد التنمية المحلية واستمراريتها، بحيث تنمي بالحاجة الى هذه التنمية والاقتناع بالتغيير وتهيئة المناخ الفكري و الثقافي لتنفيذ برامج التنمية المحلية و توسيع نطاق المشاركة فيها وخلق الاحساس لديهم بالمصير و النفع المشترك .

12- دوره في التنشئة الاجتماعية من خلال توسيع افاق الفرد واثراء حصيلته من المعرفة فيرى و يسمع اشياء لم يعرفها من قبل تساعده على رفع مستوى تطلعاته الى حياة افضل ،مما يؤثر بشكل ايجابي في تطور الحياة و تقدمها نحو الافضل .[2]

[1]- د.عبدالقادر رزيق المخادمي ، **الاعلام و التنمية " قضايا و طموحات"** ، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، 2003)، ص11.

[2]- د علي عبدالفتاح كنعان، **الاعلام و التنشئة الاجتماعية** ، (عمان: دار الايام للنشر والتوزيع ، 2013)، ص29.

خلاصة الفصل :

و يمكن ان نستنتج من خلال دراستنا لاهم الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية بصفة عامة ان بروز هذه المؤسسات الى جانب الفواعل الرسمية للدولة في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ينطوي اساسا على اداء ادوارها كما ينبغي ، انطلاقا من مقوماتها و المبادئ المبررة لنشأتها لأنها الاصل في تحقيق التنمية كل على حسب طبيعته.

فالقطاع الخاص يلعب دورا تنمويا من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، ومن ثم يعتبر محورا رئيسيا في رفع معدلات النمو والحد من الفقر و زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين ،كما يقوم المجتمع المدني برفع مستوى المعيشة و تلبية الحاجات المحلية للمواطن ، اما عن دور الاحزاب السياسية فيتمثل في التكفل بشؤون المجتمع المحلي وضمان مشاركته في تحقيق التنمية المرجوة من خلال ادراك الفرد لحقوقه وواجباته و حرية التصرف في اختيار ممثليه لتسيير الشأن العام.

و بهذا نجد ان الدولة ليست الفاعل المهيمن الوحيد في العمليات التنموية في ظل التحولات القائمة التي فرضتها اسس الديمقراطية و المفاهيم التي تنادي بها من جهة ،و في ظل تغير دور الدولة في اطار تحقيق الرفاه والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية من جهة اخرى، الامر الذي تمخض عنه بروز الدور الفعال للفواعل غير الرسمية في التعبير عن أهداف موحدة تشمل جميع التنظيمات داخل المجتمع.

وخلاصة القول ،ان تأثير الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية يختلف على حسب طبيعته و قوة كل فاعل و مدى اتساع نطاقه و نشاطه، و هذا ما ظهر من خلال دراستنا لأهم الفواعل غير الرسمية والادوار التي تقوم بها فتطوير التنمية المحلية يتطلب الزيادة في تفعيل اسس و مقومات هذه الفواعل غير الرسمية بالتفاعل مع المؤسسات الرسمية للدولة ،لان تحقيق أكبر قدر و كفاءة لهذه التنظيمات في القيام بأدوارها من شانه ضمان تحقيق اكبر لأهدافها و مصالحها التنموية في المجتمع.

الفصل الثاني:

اهم الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد :

لقد افرزت عملية التحول في دول العالم في اطار تعزيز سبل الديمقراطية و الانفتاح على مختلف شرائح فئات المجتمع لتحقيق التنمية المحلية ، و الرفع من الاداء الوظيفي في تلبية احتياجات و طموحات افراد المجتمعات ، بروز العديد من الفواعل غير الرسمية الى جانب مؤسسات الدولة الرسمية، التي استطاعت من خلال القيام بمهامها التميز بالجودة والكفاءة العالية ، في سبيل تحقيق الاهداف التنموية لهذه الدول.

والجزائر شانها شان هذه الدول، التي شهدت عدة تطورات سياسية و اقتصادية و اجتماعية في سنوات الثمانينات، و التي اسست لبناء العديد من هذه الفواعل إلى جانب الفواعل الرسمية للدولة، و بهذا نجد إن الدولة ليست الفاعل المهيمن الوحيد في عملية تحقيق التنمية بل اضحى من الضروري مشاركة كل كيانات المجتمع و تفاعل كل مستوياته معها ، فالتفاف أفراد المجتمع المحلي حول طريقة جماعية للتصرف بمقتضاها في الشؤون المحلية ،أمر من شأنه الإسهام في تنظيم ،وتأطير مشاركتهم في صنع السياسة المحلية ،كما يساعد في التخلص من الاعتباطية والعفوية في المشاركة وبلورتها في قالب منظم ،يسهم بإيجابية في تحقيق التنمية المحلية .

وعليه سيتم التركيز في هذا الفصل على أهم الفواعل غير الرسمية في الجزائر، من خلال ابراز دورها في عملية التنمية المحلية من خلال مبحثين :

المبحث الأول : مؤشرات التنمية المحلية.

المبحث الثاني : المجتمع المدني كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول : مؤشرات التنمية المحلية

تطرح فكرة التنمية المحلية في الجزائر ذاتها ضرورة لتقييم النتائج التي حققتها السياسات و الخطط التنموية في جميع المجالات، السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في عهد الجزائر المستقلة ، و نظرا للتحولات الواسعة التي عرفتها البلاد ،في سبيل العمل على تحقيق التنمية بجميع جوانبها ،اصبح من الضروري ابراز اهم مؤشراتها على مستوى القطاعات الهامة للدولة، و انعكاسها على الواقع و ما حققته هذه التنمية .

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر ،فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، فالقواميس تعرف المؤشر بأنه " الذي يشير إلى شيء آخر " ،لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات و المتغيرات و المؤشرات .

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي " مؤشر تنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية ،أو حالتها ،ويمكن للمؤشر أن يشكل تقييما مباشرا وكاملا لعامل مخصوص من التنمية و يكون بذلك مؤشر تنمية ،باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها، وعندما يكون هذا الهدف او العنصر غير قابلا بذاته للقياس ، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن ،لهذا الهدف أو العنصر . [1]

[1]– احمد عرف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**،(عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2011،) ،ص 51.

المطلب الاول :المؤشرات الاقتصادية

من اهم مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر هي المؤشرات الاقتصادية ،و التي تعتبر قوام اي تنمية في البلد، بحيث سوف نقوم بالتعريج على اهم مؤشراتها في القطاعات الحساسة ، واهم مراحل تطورها و نموها .

الفرع الاول: : الطاقة.

مثل قطاع الطاقة في الجزائر مؤشرات مرتفعة من التطور ، باعتباره مورد اقتصادي متميز ، مثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد ،و التي تقدر بنحو 11 مليـار دولار سنويا ، بحيث تحتل موارد الطاقة مركزا تميزا في الاقتصاد الجزائري و نموه باستغلال هذه الموارد الحيوية وعلى رأسها البـــترول والغاز الطبيعي، وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال عبر الشبكة من المصانع الضخمة، وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا وتسويقا ودخلا ،واهم مصادر الطاقة الجزائرية النفط ، الذي اكتشف عام 1956 وتتمركز مكامنه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء:

الأولى : في حوض حاسي مسعود على بعد 800 كم من الساحل باحتياطي قدره 700 مليون طن ، أهم حقوله حاسي مسعود وقاسي الطويل وروث البغل.

والثانية : حوض عين امناس على بعد 1600 كم عن الساحل باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم أباره ايجيلي ورزازتين ، وتين فوي.

1– النفط : وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الاجنبية ،خاصة الامريكية والكندية و الاوروبية ،وعددها نحو 30 شركة ،حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلا جديدا من بينها 7 حقول دخلت الانتاج عام 1995 ،وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري الى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات ، حيث ان هذا الاحتياطي اصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة ،وهو مرشح للزيادة غير ان اهم الاكتشافات في الميدان المحروقات حدد في حوض غدامس جنوب شرق حاسي مسعود حيث تؤكد الدراسات ان الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار ط من البترول ،و 2000مليون برميل من الكوندسا، و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات ، ويدعم دورها في المحروقات الدولية وقد بلغ انتاج الجزائر في البترول عام 2000 حوالي 900 الف برميل يوميا ، ويقدر الخبراء ان هذا الانتاج سيصل الى نحو 1.4 مليون برميل / يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الجديدة. [1]

[1]– احمد سالم ، "الطاقة في الجزائر"، في: **http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1031** ، (2018/05/17).

ينقل البترول من حقوله بالصحراء والموانئ الساحلية عبر 5 انابيب ليصل الى مصانع التكرير ومحطات التصدير ، وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط بانها الوحيدة تقريبا التي تصدر نحو 65% من انتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي والثلث الباقي نفط خام.

2- الغاز الطبيعي: وهو ثروة المستقبل في الجزائر ، فتتركز مناطق انتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كم من الساحل ،وهو من اكبر الحقول الغازية في العالم، ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م3 ، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة الهامة ، بإنتاج قدره نحو 60.3 مليار م3 عام 99 وبه تكون الجزائر من اكبر المنتجين للغاز في العالم، بحيث ينقل الغاز من مناطق الانتاج الى الساحل بواسطة 7 انابيب ليصل وحدات التمييع ، ثم يصدر للخارج بواسطة الناقلات الضخمة ، وتقدر طاقة مركبات التمييع في ارزيو وسكيكدة بـ 30مليار م3/ سنة ، وبلغ طول انابيب البترول والغاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الاوروبية عبر انابيب عابرة للبحر المتوسط ، اثنان الى ايطاليا عبر تونس وصقلية وثالث الى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب ،وكان الخبراء يقدرون ان تصل طاقة هذه الانابيب عام 2000 الى نحو 60 مليار م3 ، نظرا للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين لانخفاض تكاليفه وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة ، وهناك مشروع لإنجاز انبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستغانم بقرطجنة في اسبانيا.

وتسلك الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسة جديدة لترشيد وتثمين قطاع الطاقة عن طريق توسيع إطار الشراكة الأجنبية ،ومنحها امتيازات خاصة ،إضافة الى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حاليا ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة ،لان طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 25% من الطاقة الحقيقية، وقد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن ، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000 وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000 .

وأخيرا يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي ،وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سوناطراك وفروعها المختلفة ، المشرفة على كل العمليات من التنقيب الى النقل الى التسويق احتلت عام 1996 المرتبة 10عالميا في ترتيب الشركات العالمية المنتمية لقطاع المحروقات في عام 1999 كان رقم اجمالها 889 مليار دينار ، وحققت ارباحا قدرها 111 مليار دينار وأنتجت 118.4 مليون طن من المحروقات.[1]

---

[1]- احمد سالم ، **المرجع نفسه**.

3- الطاقة الشمسية :السلطات الجزائرية تسابق الزمن لإنجاز محطات جديدة لإنتاج الطاقة الشمسية، في إطار مخطط صادقت عليه الحكومة في شهر فبراير/شباط الماضي، لتكثيف الاعتماد على طاقتي الشمس والرياح خلال الفترة المقبلة، ويهدف المخطط إلى تمكين البلاد من إنتاج 27% من طاقتها الكهربائية بالطاقة المتجددة ،والتوجه نحو زيادة تصدير النفط والغاز في ظل صدمة نفطية ناتجة عن تراجع مداخيل البلاد التي تعتمد بصورة كبيرة على البترول.

وفي الشهر الماضي أكد بيان للرئاسة الجزائرية أنه "من المتوقع أن يغطي الإنتاج الجزائري من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) قبل عام 2030 ،ما نسبته 27% من مجموع الإنتاج الجزائري للكهرباء ،ثم توجيه جزء من الإنتاج للتصدير"، ويشكل النفط والغاز 95% من صادرات الجزائر و60% من الموازنة العامة سنوياً، ويتزايد اهتمام السلطات الجزائرية بالطاقة المتجددة بسبب مخاوف المسؤولين الجزائريين من تراجع مداخيل البلاد من العملات الأجنبية، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط.

وقال بن يحيى علي، الخبير في شؤون الطاقة «إن تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر أهم مشاريع الحكومة في مواجهة تراجع أسعار النفط، ويسود اعتقاد لدى كبار المسؤولين في الجزائر أن الكهرباء المنتجة بالطاقة النظيفة، يمكنها أن تتحول إلى سلعة قابلة للتصدير إلى أوروبا»، وأضاف ان هناك محطة سيتم افتتاحها قريباً بعد تنفيذ أعمال توسعة فيها ستجعلها قادرة على الوصول إلى إنتاج 100 ألف ميغاواط كهرباء، وتنتج الجزائر حالياً 16 ألف ميغاواط من الكهرباء سنوياً، وسترفع مخططات ومشاريع الحكومة الجزائرية، الإنتاج الجزائري من الكهرباء إلى 25 ألف ميغاواط بعد 10 سنوات.

وقال ربعي يزيد، وهو أيضا خبير في الطاقة "إن أكثر من 85% من إنتاج الجزائر من الكهرباء يتم بواسطة محطات تعمل بالغاز الطبيعي، بينما تتوزع المحطات الأخرى بين محطات تعمل بالديزل ومحطات تولد الكهرباء بواسطة تدفق مياه السدود". وأضاف "إنتاج الجزائر من الكهرباء بالطاقة النظيفة لا يزيد في الوقت الحالي عن 5%، على الرغم من وجود 15 مشروعاً لإنجاز محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية قيد الإنجاز، ووجود 5 محطات صغيرة دخلت الخدمة فعلياً ".[1]

وقال جدو بن عمر الباحث في المركز الجزائري للبحث في الطاقة المتجددة "يعلم كبار المسؤولين أن الوقت قد حان لتعويض الغاز والنفط بالطاقة الجديدة والنظيفة، ومثلت أزمة انهيار أسعار النفط محفزاً للسلطات من أجل التركيز أكثر على الاستثمار في الطاقات النظيفة أو المتجددة"، وأضاف "إن المشروع الجزائري لتطوير الاعتماد على الطاقات النظيفة يعود تاريخه إلى 20 سنة مضت، عندما تم إطلاق مشاريع للبحث في قدرات الجزائر في

---

[1]- محمد كريم ، "الطاقات المتجددة في الجزائر مستقبل و افاق"، **مجلة افاق البيئة و التنمية** ،ع83 ، (2016/04/01).ص ص7-8 .

مجال إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية، إلا أن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2000 قلل من اهتمام السلطات الجزائرية بمشاريع الطاقة الشمسية".

وتابع "ثم قررت وزارة الطاقة في الجزائر في عام 2009، إطلاق مشاريع تجريبية لإنجاز محطات لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية، واليوم تمتلك الجزائر برنامجاً لإنجاز 15 محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية ،و4 محطات لإنتاج الكهرباء بطاقة الرياح، كلها موجودة في الجنوب الجزائري" ويعتقد جدو بن عمر "أن تركيز الجزائر على الطاقة النظيفة جاء على خلفية الرفض الشعبي الكبير لمشاريع الحكومة التنقيب عن الغاز الصخري في عام 2015 في جنوب البلاد، والذي تجلى بمظاهرات تواصلت عدة أشهر.

الفرع الثاني: الفلاحة.

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، تمثلت هذه الإصلاحات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية، ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، لتواجه بعدها السياسة الفلاحية عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي اثر على القطاع الفلاحي خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، مما دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات لصالح القطاع تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي أعطي من خلاله اهتماما خاصا بالقطاع الفلاحي خاصة في مجال دعم الإنتاج الفلاحي بكل فروعه النباتية والحيوانية، وهو ما أعطى نتائج معتبرة في مجال تحسين حجم الإنتاج، شجع الدولة على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تطبيق برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، الذي يمتد إلى خمس سنوات بداية من 2009، هذا البرنامج يرتكز على عقود النجاعة المطبقة على مستوى الولايات استنادا إلى خصوصية كل منطقة، حققت به الدولة نتائج جيدة في معظم الفروع الفلاحية الذي طبق عليها خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، البطاطا)، ألا أن هذا القطاع واجه العديد من المشاكل لتحقيق أهدافه التنموية وزيادة الإنتاج الفلاحي والحد من ألا امن الغذائي التي تواجهه البلاد والتبعية الكبيرة إلى الخارج.[1]

ففي فترة التسيير الذاتي أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحي والريفي، حيث احتل أجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها، لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير(التسيير الذاتي) ، انتظم القطاع العمومي المسمى (التسيير الذاتي) لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي(أي بمعدل أكثر من 1000

---

[1]- عمر بسعود ، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية 1963-2002"، **مجلة انسانيات** ،ع22 ، (2003) ،ص ص 4-5.

هكتار/مستفيد) ، ومن بين هذه الأراضي حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين، الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج. فكان القطاع العمومي (مزارع مسيرة ذاتيا، وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75 % من الإنتاج الفلاحي الخام ، بينما تولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي، ويبدو أن السلطة كانت تعيد آنذاك استخدام النموذج الزراعي الاستعماري المطبق لغاية نهاية الستينيات : حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية من (خمور–حمضيات– فواكه) ،كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية، بل وتوسع بشكل تدريجي، حيث كان يوظف في الفترة (1965/1964) حوالي 237400 عاملا من بينهم 100000 عامل موسمي، وكانت الأراضي المزروعة تمثل آنذاك حوالي 30 % من المساحات المستغلة .

وقد طرأت تحسينات وتطورات في مجالات التنظيم والإنتاج الفلاحي، وداخل هياكل عقارية بواسطة إصلاح زراعي وبعد ثلاث سنوات من التطبيق فقط (1972–1975) كانت النتائج مخيبة للآمال المعقودة على الإصلاح، أما التغييرات المتعلقة بالهياكل الزراعية، فقد كانت محدودة :استعادة أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية (بلدية، قطاعية، و عروشية و وطنية)، الصالحة للزراعة في إطار الإصلاح. وهكذا استفاد القطاع من مساحة تقارب 500000 هكتار ، أي حوالي 9 % من مجموع الأراضي الملحقة قانونا بالقطاع الخاص88مثل أجراء القطاع الفلاحي والمزارعون البروليتاريون أغلبية السكان الذين استفادوا من عملية الإصلاح (حوالي 100000 مستفيد) ،كما أنشئت أكثر من 6000 تعاونية من مختلف الأنواع، غير أن الصنف الذي تم اعتماده وتشجيعه هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية (CAPRA) ، و قد استفاد هذا الشكل من التعاونيات من حوالي80 % من المساحات الزراعية الصالحة، كما أنه ضم قرابة الثلثين (65 %) من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي كما كان لهذه التحولات والإجراءات تأثير حاسم في تحسين وتطوير مستوى حياة الفلاحين والتجهيزات السوسيوثقافية في عالم الريف، حيث تولت شبكة لا مركزية من التعاونيات المكلفة بالخدمات (أكثر من750 تعاونية فلاحية متعددة الخدمات على مستوى البلديات) ، توزيع الخدمات بأسعار مدعمة ومستقرة أحيانا، كان هذا الإجراء سببا في بروز ظاهرة انهيار وفساد الظروف الاقتصادية للفلاحين الملاحظة من قبل، كما استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع استثمارية هامة في مجال السكن الريفي، والتجهيزات الاجتماعية–الثقافية[1]، وتعميم الكهرباء الريفية حيث ارتفاع عدد الجرارات من 25122 سنة 1973 إلى 33866 سنة 1978 و 60000 سنة

[1]– عمر بسعود ، **المرجع نفسه** ،ص ص 5–9.

1984، وهكذا طورت الفلاحة تجهيزاتها وسجلت ارتفاعا سنويا يقدر بـ10 % من استهلاك الأسمدة خلال الفترة 1970-1980.

لتطور سياسة الدولة بعد ذلك في تحرير القطاع الفلاحي خلال السنوات 1980-90، حيث اتخذت إجراءات لتحرير القطاع من قبل السلطات العمومية الجزائرية ابتداء من توقيف عمليات الإصلاح الزراعي، وتميزت بالإسراع في ذلك خلال الثمانينيات، حيث تمت سنة 1981 إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة، مس هذا المشروع 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا والتي تحولت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS). دعمت هذه المزارع بالمتخصصين في الفلاحة من مهندسين فلاحيين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية. أتت هذه العملية بثمار حيث سجل في رصيد المزارع الفلاحية زيادة لأول مرة وذلك في السنة الفلاحية 87/86. أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي سنة 1987، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987. كانت هذه التقسيمات على هيئة مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية(EAI). تسمح هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتوج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحيين، و قد اختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و165 مزرعة نموذجية كما أصدر قانون جديد (90-25) لتصحيح مصادرة الأراضي في فترة الثورة الزراعية 1971. حيث فتحت هذه الهيكلة الجديدة آفاق خوصصة الأراضي الفلاحية حيث تم إحصاء سنة 2001 حوالي 10240137 ملكية خاصة منها 737972 تقع بالشمال بمعدل يقارب 5 هكتارات لكل مستثمرة خاصة. وتشغل أراضي القطاع الخاص بالجزائر أكثر من نصف المساحة الفلاحية المستغلة فعليا ليليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 (PNDA) (أكسبت الفلاحة بالجزائر ارتفاعا في المردود والإنتاج الفلاحيين)كما أن معظم العمليات التي تبنتها وزارة الفلاحة تهدف إلى إعادة بناء المجال الفلاحي، حماية النظام الإيكولوجي الهش واستصلاح الأراضي الخاصة بالفلاحة فسجل البرنامج الفلاحي تدخلات ذات صدى كبير منها إرجاع التربة إلى استخداماتها السابقة والتي شملت حوالي 3 ملايين هكتار منها 740000 هكتار (1.2 مليون هكتار) وإعادة استخدام الأرض السابق استغلالها إلى بعض الأراضي الجافة أو المعرضة للجفاف، وذلك بتعويض زراعة الحبوب بزراعة الأشجار المثمرة التي تستطيع تحمل الجفاف، وكذا الكروم وتربية الحيوان،كما تم التركيز على تطوير زراعة (الحبوب، البطاطا، الأشجار المثمرة)، واستغلال أمثل لإنتاج الحليب، وهناك أهداف أخرى للبرنامج الوطني

---

[1]- عمر بسعود ، **المرجع نفسه** ،ص9.

للتنمية الفلاحية يتمثل في مضاعفة المردود الفلاحي والرفع من مردود العمل الفلاحي في السنوات المقبلة. فحددت معالم تنازل الدولة عن الملكية للأرض المستصلحة بالمناطق الجبلية، وأقدام الجبال ومناطق السهوب، وكذا المناطق الصحراوية، كما شمل البرنامج الوطني لإعادة التشجير 1.2 مليون هكتار(رفع نسبة التشجير بالجزائر الشمالية من 11 % إلى 14 %).

الهدف النهائي من هذه العمليات كلها هو رفع مداخيل الفلاحين وذلك بالدعم المادي (زراعة الحبوب، الري، التشجير، الاستصلاح، وتكثيف الزراعة..) ، و قد قام الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة بتمويل هذا المشروع، والذي أدى إلى صرف حوالي 40 مليار دينار جزائري، وهي قيمة تفوق أربع مرات ما صرف في المعدل السنوي للفترة (1995-1998) و10 مرات ما صرف سنة 1993 و بالتالي لا يتعارض البرنامج الفلاحي مع الإطار الاقتصادي الحر الذي بدأ في الثمانينيات، لذا فإن توجهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تصب بشكل أساسي في أهداف يرجى منها إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية، ومن جهة أخرى فإن الأراضي الفلاحية الموروثة عن الاستعمار تفرق بين جزائر ذات أراض فلاحية مرتفعة المردود مقارنة بباقي الأراضي الأخرى، وكذلك تدخل التناقضات الاجتماعية ولكي تدعم هذه السياسة الفلاحية بات عليها أن تصحح تدخلات الدولة في القطاع، وتتابع هذه الأعمال لفترات طويلة، وتسهر على تجويد عمل المؤسسات عن طريق وضع قوانين ذات فائدة، وتستفيد أكثر من الإطارات التقنية في هذا المجال .

الفرع الثالث: الري.

أمام ظاهرة الجفاف و تذبذب تساقط الأمطار من سنة لأخرى، انتهجت الجزائر استراتيجية تكثيف استغلال مياه الأمطار من خلال مشاريع ضخمة انجزت من خلالها 57 سدا لتضاف الى السدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ،ليصل عدد السدود 97 سدا و الأشغال قائمة لإنشاء 27 سدا و 50 أخرى في طور الدراسة، بالإضافة إلى إنشاء حوالي 1365 حاجز مائي من أجل لاستغلال مياه التساقطات المطرية رغم عدد السدود المعتبرة إلا أن القدرة التخزينية ضعيفة و غير مستقرة ،و تقدر بحوالي 6.5 مليار م3 في أحسن الأحوال ، بينما في المغرب على سبيل المثال بـ 92 سدا يخزن أكثر من 14.8 مليار م3، و هذا لأسباب عديدة كقلة التساقط و الطمي (الترسيبات) و التسربات التي تمس العديد من السدود خاصة القديمة منها[1].

[1]– د. منصور هجرس ، "الموارد المائية في الجزائر الامكانيات و الانجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام"، في : **http://mansour-hadjeres.over-blog.com** ، (2018/05/17).

التحويلات الكبرى : إن غياب التوازن في الثروة المائية بين الشمال و الجنوب و حتى في الشمال بين الساحل و الداخل، دفع بالجزائر الى انتهاج أسلوب التحويلات الكبرى ،و الربط الجهوي بين سدود المناطق الشمالية من أجل تموين الولايات بالمياه خاصة تلك التي تعاني من نقص فادح من أجل تحقيق العدالة في توزيع المياه على السكان في الشمال و الجنوب من جهة، و تحقيق التوازن بين سدود مختلف المناطق خاصة الساحلية والداخلية في الشمال للحفاظ على خلال ديمومة تغذيتها و قد تطلب من الجزائر رصد مبالغ ضخمة لتحقيق غاية التحويلات الكبرى في الشمال و الجنوب.

انتهجت الجزائر اسلوب تحلية مياه البحر أمام مظاهر الجفاف التي نجتاح الجزائر من سنة لأخرى وتزايد النقص في تموين بعض المدن بالمياه التي غرقت في العطش خاصة المدن الكبرى كالعاصمة و هران نظرا لحجمهما في تموين بعض المدن بالمياه التي غرقت في العطش، خاصة المدن الكبرى كالعاصمة و هران نظرا لحجمهما الكبير، و قد أنجزت 21 محطة بطاقة تصل إلى 2.3 مليون م3، و ستضاف إليها 20 محطة صغيرة لكن تبقى الكمية ضئيلة مقارنة ببعض الدول العربية كالسعودية 6 مليون م3.

محطات تنقية المياه المستعملة: اصبحت تقنية إعادة تصفية و استغلال حوالي 750 مليون م3 من المياه المستعملة التي تهدر سنويا كحلا للتخفيف من حدة ندرة الماء من جهة ،و ذات بعد إيكولوجي و بيئي من جهة ثانية، و في هذا الاطار تم أنجاز 36 محطة بطاقة 240 مليون م3 في السنة ،و في الأفق 34 محطة أخرى في طريق الانجاز بطاقة 300 مليون م3 سنويا ليصل العدد 70 محطة ،و في آفاق 2015 إنجاز 66 محطة ليصل العدد إلى 200 محطة بطاقة 60 مليون م3 يوميا ،و قد طبقت طريقة التنظيف الإيكولوجي STEP ECOLOGIQUE ،و هذا من خلال خلق بيئة نباتية استوائية التي تتغذى على المواد الملوثة و السامة و تقلل من نمو الحشرات البعوض و انتشار الروائح الكريهة.

تشير المعطيات الاحصائية، أن عدد سكان الجزائر سيبلغ حوالي 45.5 مليون نسمة و معنى ذلك أن الاحتياجات من الماء سترتفع بنسبة 25 % أي حوالي 2.7 مليار م3 من المياه الاضافية ،و لكن بنفس معدل نصيب الفرد المقدر بـ 330 م3 و إذا رفعنا نصيب الفرد إلى 500 م3 معناه سنحتاج إلى رفع مواردنا المائية بحوالي 4.5مليار م3 إضافية و هي بدون شك كمية معتبرة أمام الظروف المناخية غير المشجعة لكنها ممكنة و تتطلب من السلطات العليا أن تجعل قضية مشكلة ندرة المياه في صميم الانشغالات الرئيسية ،و اتخاذ إجراءات عملية صارمة و سياسة وطنية محكمة لتنمية قطاع الموارد المائية . [1]

[1]– د. منصور هجرس ، **المرجع نفسه** ،ص9.

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية.

ان المؤشرات الاجتماعية هي اساس معرفة مدى تحقيق التنمية المحلية في الدولة و اساس التحول نحو الاحسن .

الفرع الاول : التربية و التعليم.

إن تلخيص الوضعية التي كان عليها قطاع التربية و التعليم غداة الدخول المدرسي 1963/1962، أما تطور المنظومة التربوية الجزائرية، منذ الاستقلال حتى الآن، فيمكن تتبعه من خلال الفترات التالية:

الفترة الأولى: من 1962 إلى1976: و تعتبر كفترة انتقالية جرى خلالها إدخال تعديلات تدريجية على النظام التربوي الموروث عن العهد الاستعماري ، و ذلك تمهيدًا لإقامة نظام تربوي وطني أصيل، وتجسدت أولويات هذه الفترة في إقامة منشآت تعليمية جديدة بهدف تعميم التعليمة و تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي مع المقومات الدينية والثقافية و الحضارية للمجتمع الجزائري، والتعريب التدريجي للتعليم و قد أمكن ، خلال هذه الفترة، رفع نسبة تمدرس الأطفال الذين بلغوا السن القانونية من 20% في عام 1962 إلى 70% في نهاية الفترة.

الفترة الثانية من1976 إلى 2003: و هي الفترة التي صدر في بدايتها الأمر رقم 76- 35، المؤرخ في 1976/04/16 و المتضمن تنظيم التربية والتكوين بالجزائر ،و يشكل هذا الأمر أول نص تشريعي يتعلق بالتربية والتكوين للدولة الجزائرية المستقلة، وقد وضع هذا النص المعالم الإيديولوجية وحدد الأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وضبط الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للتربية والتكوين بالجزائر.

ا- تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية : جرى، في ماي 2000، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خـاص، السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي ، إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها وقد تُوِّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكـذا الاختلالات التي أفرزتها ، و شكل هذا الملّف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام ،2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطـلبها تطبيقها وضبط الآجال.[1]

ب- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين: وذلك بواسطة الأمر رقم09/03 ، في 13 أوت 2003 ، الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 35/76 ، المؤرخ في 16أفريل 1976، ومن أهم ما جاء به الأمر:

---

[1]- د. ابراهيم حمروش، "لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر" ،في: **http://pemarabe.ahlamontada.com/t2-topic**، (2018/05/17).

– إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.

– فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خـــاصة للتعليم في جميع المستويات.

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طـــورين بدل 3 أطوار هما: طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات ،و طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات ،كما استحدثت هيئات استشارية هي:المجلس الوطني للتربية والتكوين، الذي لم ينشأ بعد، المرصد الوطني للتربية والتكوين، المركز الوطني البيداغوجي لتعليم تامزيغت ، المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجية الإعلام والاتصال في التربية، اللجنة الوطنية للمناهج.

ج – صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية :ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04، المؤرخ في 23 جانفي2008. وهو النص التشريعي، الـــذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب، لجعلها تستجيب للتحديات والرهانـــات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها ، على الخصوص ظهور التعددية السياسية في الجزائر ،وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية ،و التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، و عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد، و التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدءوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، الى تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري وضمان التكوين على المواطنة بالإضافة الى انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية،وإعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي دون اغفال تثمين وترقية الموارد البشرية. [1]

و في الختام نشير إلى أن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، يتميز عن الأمر رقم 76/35، المؤرخ في 1976 /4/16 في النقاط التالية:

– إدراج تعليم اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين ،و ضبط حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (التلاميذ، المدرسون، المديرون).

---

[1]– د. ابراهيم حمروش، **المرجع نفسه**، ص9.

-وضع إطار قانوني لمعاقبة المخلين بالأحكام المتعلقة بالطابع الإلزامي للتعليم الأساسي.
-حصر مجاله في قطاع التربية (التربية التحضيرية، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي) .
-تكييف النظام التربوي مع التحولات الناجمة عن انتهاج سياسة اقتصاد السوق.
-إلغاء احتكار الدولة لتأليف الكتب المدرسية وإقامة نظام لاعتمادها والمصادقة على الوسائل التربوية المكملة والمؤلفات شبه المدرسية.
-إنشاء المرصد الوطني للتربية والتكوين واستحداث مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية بيداغوجية مستقلة تعنى بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم.
-إتاحة الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لفتح مؤسسات للتربية والتعليم في إطار الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم.

الفرع الثاني: الصحة.

و قد عرفت العشرية الاولى من الاستقلال (1962-1972) ، حسب الاستاذة شاشوة نقصا فادحا في الاطباء حيث لم تكون تتوفر الجزائر آنذاك الا على 500 طبيبا للتكفل بصحة 10.5 ملايين ساكن ، و دلت المؤشرات الصحية لتلك الفترة على ارتفاع وفيات الاطفال بنسبة 180 وفاة لكل 1000 ولادة حية خمسهم يغادرون الحياة قبل السنة الاولى من عمرهم ،و ذلك نتيجة تفشي الامراض المعدية و نقص التغطية باللقاحات التي لم تتعد نسبة 10 بالمائة، ونفس الوضعية شهدتها وفيات الامهات الحوامل التي سجلت 230 وفاة لكل 100 ألف ساكن ، كما أن قلة الموارد المالية لتلك الفترة جعلت الجزائر عاجزة تماما على مواجهة انتشار الامراض الوبائية المعدية التي تسببت في تسجيل عدد مرتفع من الوفيات و الاصابة بالإعاقات بوسط المجتمع ،للتصدي لهذه الوضعية المزرية والتخفيض من الفوارق في توزيع الاطباء قررت الدولة تقسيم أوقات العمل بين القطاعين العمومي والخاص لتوفير العلاج للجميع، كما شهدت هذه الفترة تطبيق التلقيح الاجباري لكل الاطفال الى جانب تنظيم حملة وطنية واسعة لمكافحة الملاريا.

و فيما يخص العشرية الثانية (1972-1982) هذه الفترة عرفت تبني سياسة صحية ارتكزت على ثلاث محاور ،تتمثل أولا في تطبيق الطب المجاني في جانفي 1974 ،و ثانيا في اصلاح التكوين الطبي وتحسين نوعية التدريس و التأطير ،أما المحور الثالث فيتمثل في انشاء علاج قاعدي كما شهدت هذه الفترة انفجارا ديموغرافيا و تفشيا للأمراض المتنقلة عبر المياه والحيوانات مما استدعى تكفلا متعدد القطاعات، أما بخصوص

[1]- لويزة شاشوة، "الصحة في الجزائر" ،**جريدة المسار العربي**، ع88 ، 2012/07/03 ، ص7.

العشرية الثالثة (1982-1992) ،فقد تميزت بإنجاز عدة مرافق صحية من بينها المستشفيات العامة والهياكل الخفيفة (عيادات متعددة الخدمات ومراكز صحية) تهدف الى توسيع التغطية الصحية عبر القطر ، وعرف القطاع خلال نفس العشرية حدثا هاما تمثل في انشاء 13 مؤسسة استشفائية جامعية اسندت لها مهمة العلاج والتكوين والبحث العلمي ،حيث ساهمت هذه المؤسسات في ترقية التكوين الطبي وشبه الطبي وبروز الكفاءات الوطنية من خلال مشاركتها في القاءات الدولية ذات المستوى الرفيع، ورغم تميز الفترة ب"تراجع محسوس" في معدلات الاصابة ببعض الامراض المعدية فان القطاع واجه عدة اختلالات في التموين بالأدوية و اختناقات مالية ،لكن ذلك لم يمنع السلطات من تطبيق بعض الاصلاحات المتمثلة في انشاء القطاع الخاص.

و كانت العشرية الموالية (1992-2002) غنية بالإنجازات ،حيث شهدت ميلاد عدة مؤسسات دعمت وزارة الصحة على غرار المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية و معهد باستور الجزائر الذي أصبح مخبرا مرجعيا لمنظمة الصحة العالمية في مجال المراقبة والتكوين حول مقاومة الجراثيم للضمادات الحيوية، و تضاف الى هذه المؤسسات الصيدلية المركزية للمستشفيات و الوكالة الوطنية للدم و المركز الوطني لليقظة الصيدلانية والمركز الوطني لمكافحة التسمم و الوكالة الوطنية للتوثيق الصحي، كما عرفت هذه المرحلة اعادة النظر في النصوص القانونية المسيرة للمؤسسات الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية والمؤسسات المتخصصة والمراكز الصحية ،بالإضافة الى تطبيق النظام المسير للنشاطات الاضافية بين القطاعين العمومي والخاص، كما عرفت نفس العشرية اعادة بعث البرامج الوطنية وتحديد سياسة للأدوية في مجال الاستيراد ،والتسجيل والمراقبة والتوزيع وتخلي الدولة عن احتكارها للمواد الصيدلانية في المجال .

وتتمثل المرحلة الاخيرة الممتدة بين 2002 و2012 تميزت محدودية الخدمة بسبب معاناة المؤسسات من عدة اختلالات هيكلية و تنظيمية مما دفع بالسلطات العمومية الى اتخاذ مبادرة سياسة اصلاح المستشفيات التي تهدف الى تخطيط و تنظيم العلاج بها،كما تهدف السياسة الجديدة الى أنسنة و تأمين الخدمات و عصرنة النشاطات تماشيا مع الطلبات الجديدة ،مما يسمح بتوفير خدمة ذات نوعية مع المحافظة على مبدئي العدالة والتضامن المكرسين من طرف الدولة، و قد عرف القطاع من جانب آخر انتقالا للوضعية الديموغرافية و الوبائية للسكان الى تعزيز العلاج الجواري من أجل تقريب الصحة من المواطن، وباشرت السلطات العمومية في تطبيق تنظيما جديدا للمؤسسات الصحية في سنة 2007 يهدف الى فصل مهام المستشفيات الجامعية، و تلك التي تضمن علاجا قاعديا كما برزت تقسيما جديدا للمؤسسات الصحية

---

[1]- لويزة شاشوة، **المرجع نفسه** ،ص9.

على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية التي تشمل أيضا قاعات العلاج والعيادات المتعددة الخدمات.

واستفاد القطاع من سنة 2005 الى 2009 من غلاف مالي بقيمة 244 مليار دج، تم استثماره في انجاز 800 مؤسسة استشفائية و جوارية ، وقد حقق القطاع خلال العشرية الاخيرة عدة مكاسب تمثلت في تعميم التغطية باللقاحات بنسبة 90 بالمائة ،مما ساهم في القضاء على عدة أمراض خطيرة أدت الى الوفيات والاعاقات خلال السنوات الاولى للاستقلال بجانب القضاء على الامراض المتنقلة ،و تراجع الوفيات لدى الاطفال الى معدل أوصت به المنظمة العالمية للصحة ،بالإضافة الى انخفاض وفيات الحوامل بنسبة 5 بالمائة كل سنة، كما استفاد من تجهيزات طبية عصرية لعبت دورا هاما في الكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهور خلال السنوات الاخيرة ،مما يدل على مواكبة المجتمع الجزائري للتحولات التي شهدتها المجتمعات المتقدمة لان هذه الامراض مرتبطة بالمحيط والسلوك الفردي.

الفرع الثالث: التشغيل .

يعتبر مؤشر التشغيل في الجزائر من اهم دلالات التنمية المحلية ،و عليه سوف نتطرق لأبرز السياسات و الاصلاحات و البرامج المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية على مدار العشرين سنة ماضية و لعل اهمها :

1- برنامج تشغيل الشباب 1987: في سنة1987 اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين16– 24 سنة، يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCC)، وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ) يهدف إلى خلق 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط، حيث لم يستفد من هذا المشروع سوى نصف هذا العدد منهم60.000 شاب حصلوا على مناصب دائمة أو مؤقتة، و40.000 شاب على مناصب في نشاطات التكوين والتأطير، ويرجع ذلك للطابع المركزي الشديد للبرنامج وافتقاره لهيئات محلية لإدارته[1].

2- برنامج الإدماج المهني للشباب: بعد فشل البرنامج السابق جرى تنظيم جلسات وطنية حول سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989 بالعاصمة شارك فيها مجموعة من الوزارات المعنية بقضايا الشباب، وتم الاتفاق على الأهداف الجديدة لسياسة تشغيل الشباب والوسائل الواجب تعبئتها لصالح 68% من الجزائريين الشباب، نتج عنه المرسوم التنفيذي رقم90 – 43 المؤرخ في 22 ماي1990 المتضمن ترتيبات الإدماج

---

[1]- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير ،(جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2010/ 2011) ،ص 70.

المهني للشباب، ادى هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب على خلق مناصب شغل بأنفسهم من خلال التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 – 27 سنة، وكان الهدف المسطر هو خلق72635 منصب شغل خصص مبلغ 14.3 مليار دج لتمويل مختلف جوانب البرنامج كتغطية الأعباء الأجرية للمؤسسات التي توظف الشباب في إطار عمليات التشغيل على أساس المبادرات المحلية، وتغطية تكاليف التكوين، وتقديم ضمانات مالية للقروض البنكية.

ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 90 – 143 صلاحيات المندوب الولائي للتشغيل، وهو المسؤول محليا على تنفيذ برنامج التشغيل بالتعاون مع الفاعلين المحليين، في إطار اللجان البلدية للتشغيل واللجان الولائية للقروض ،وبعد6 سنوات من انطلاق سياسة الإدماج بدأ تسجيل نقائص، حيث استفادت التعاونيات الشبانية من تمويل البنوك في 1990 والتي بلغ في نهاية 1996 عددها8388 تعاونية توجهت أغلبها إلى الخدمات والحرف (6041 تعاونية)، بينما اختصت1987 تعاونية أخرى في البناء والأشغال العامة، وفي المقابل بقي عدد التعاونيات الفلاحية ضئيلا (360) فيما بقيت 52 منها غير عملية.

3- جهاز دعم الإدماج المهني: يتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني الذي صادقت عليه الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية، في شكل مرسوم تنفيذي تحت رقم08-126مؤرخ في 2008/04/19، هذا الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة ،يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم وهم موزعون على ثلاث فئات:

- الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيون الساميين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين المهني.
- الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا
- شباب بدون تكوين أو تأهيل.

ونشير إلى أن حوالي 496132 شاب طالب عمل لأول مرة، تم تشغيلهم في هذا الإطار، موزعين حسب طبيعة العقد كالآتي: عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897 و عقود الإدماج المهني: 126.356 وعقود تكوين إدماج: 215.879 .

4- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر.

5- عقود ما قبل التشغيل: يسمى منحة إدماج حاملي الشهاداتPID يخص هذا البرنامج مكافحة

---

[1]- د. زين العابدين بعو، "سياسة التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها" ،في: **http://emploi. montada.com/uni** ، (2018/05/17).

بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 02-12- 1998(26)، بالإضافة إلى التعليمة رقم08 الصادرة في29-06-1998المتعلقة بإجراءات تطبيق الجهاز في إطار عقود ما قبل التشغيل، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل، بالإضافة إلى تشجيع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة.

وتظهر الحصيلة أن مجموع العروض في إطار عقود ما قبل التشغيل أكبر بكثير من التوظيف الفعلي في نفس الإطار، وأن أكبر نسبة كانت في الإدارة وذلك نظرا للتوظيف الضئيل في قطاع الوظيف العمومي، كما سجل العنصر النسوي نسبة 64,5% من إجمالي عدد المسجلين للسنوات الثلاث، ونلاحظ من خلال خريجي الجامعات لكل سنة أن فرعي التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية لها أعلى نسبة تصل إلى 22% 60%، وأقل نسبة سجلت لفروع العلوم الطبية بـ 4,01% وللهندسة المعمارية 2,30% .

6- تشجيع سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة: تتم من خلال خلق بعض الحرف أوالورشات الحرفية التي تدخل ضمن مجال التخصص المهني للفرد ، إما للمكتسب عن طريق التكوين المهني أو التمهين، حيث لا يحتاجون في ذلك سوى لمبالغ مالية صغيرة أو متوسطة لاقتناء بعض أدوات الإنتاج أوالمواد الخام المستعملة في المهنة، أو بناء مقرات لممارسة نشاطهم أو غير ذلك، وهي النشاطات التي شكلت نواة لميلاد مؤسسات صغيرة ثم متوسطة ، فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو منتجات تشغل من01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج".

إن الديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الاقتصادية للبلاد سمحت بإنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، حيث يقدر عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في سنة 2009 وحدها 138770 مؤسسة جديدة بمعدل زيادة يقدر بـ32.11%عن سنة 2008، التي تم إنشاء خلالها 432068 مؤسسة بمعدل زيادة عن سنة2007 يقدر بـ 26.42%. وطبعا هذه الزيادة في المؤسسات يقابلها زيادة في معدلات التشغيل، إذ تقدر عدد مناصب العمل المستحدثة في سنة2009 بـ87041 منصب عمل.[1]

[1]- د. زين العابدين بعو، **المرجع نفسه** ،ص9.

المطلب الثالث: المؤشرات الثقافية.

لقد شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في المجال الثقافي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،و نلمس هذا التطور من خلال تخصيص الحكومة الجزائرية لهذا المجال وزارة الثقافة ،و التي تسهر على إعلام و تنوير الفكر الشباني، وهذا من خلال مجموعة من المشاريع و البرامج الثقافية و نذكر منها :

- بناء دور الثقافة و المراكز الثقافية في كامل ربوع القطر الجزائري .
- إنشاء المكتبات البلدية و هذا في ظل برنامج السيد الرئيس.
- إنشاء متاحف المجاهدين وهذا من اجل اعلام الاجيال بنضال وكفاح أجدادهم

أما في المجال الديني نجد تطور و ارتفاع متزايد لعدد المساجد و الزوايا و هذا من أجل ترقية ديننا الحنيف ، إضافة إلى إطلاق العديد من المشاريع في هذا المجال كبناء المسجد الجزائر العظيم، و الذي خصصت له الدولة ميزانية معتبرة و ترميم مسجد كتشاوة و ترميم الزاوية البلقايدية و تدشينها من طرف رئيس الجمهورية يوم 16ماي 2018 .

كما يتم سنويا فتح مسابقات للالتحاق بوظيفة إمام و مدرس قرءان ،و هذا من أجل تعزيز سلك الأئمة و المدرسين وإطلاق مشروع صندوق الزكاة ،و الذي بدأت ثماره تظهر للعيان و هذا من خلال تمويل العديد من المشاريع لفئة الشباب العاطل عن العمل ، و هو عبارة عن مؤسسة دينية إجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف ، و التي تضمن له التغطية القانونية ، وهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين و تحسين معاملاتهم و تحقيق مجتمع التكافل والتراحم و الوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة .

تم تأسيس صندوق الزكاة سنة 2003 بولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس ، و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية في كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية وطريقة توزيع الزكاة تكون وفق محلية الزكاة ، كل ولاية توزع الزكاة على فقراءها، و من أهم اسهامات الصندوق :مساهمته في مجال بعث المؤسسات المصغرة ومساعدة الفقراء و المساكين على شكل مساعدات مالية .

أما في مجال الشباب و الرياضة فقد اهتمت الدولة بمجال الشباب و الرياضة، و هذا من خلال بناء الملاعب و المركبات الرياضية بناء القاعات المتعددة الرياضات و المسابح الولائية و البلدية و فتح مقاهي الانترنيت في مختلف دور الشباب .

---

[1]– عبد الحكيم بزاوية ، عبد الله بن منصور ، "تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة و معالجة مشكل البطالة" ، في : **https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-11-2014-dafatir/1993-2014** ، (2018/05/17).

المبحث الثاني : المجتمع المدني كفاعل في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

ان الاهمية التي نود التطرق إليها لا تكمن فقط في الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في حركة التغيير الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و السياسي نحو التنمية في الجزائر، و لكن ابراز هذه الاهمية في تكريس ثقافة المجتمع المتمدن المتوفر على روح المسؤولية و المتسم بروح المبادرة لتعكس طموحات وطنية بلون وطني وبتفكير علمي عميق و بتصور نخبوي تحرري لبناء المجتمع المستقبلي في الجزائر.[1]

و عليه نحاول في هذا المبحث التركيز على تنظيمات المجتمع المدني بصورة مركز في الجزائر ،وذلك من خلال توضيح ولو بإيجاز عن أهم مراحل تطورا ت ومحطات المجتمع المدني في الجزائر، من خلال وصف لبوادر وارهاصات نشأة المجتمع المدني وتطوره، وكذا إعطاء أهم التنظيمات والحركات الجمعوية المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر، وذلك من خلال مطلبين، مطلب أول يتضمن نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر، ومطلب ثاني يحيط بدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية و تقييم دورها مع ذكر العراقيل .

المطلب الاول : السيرورة التاريخية للمجتمع المدني الجزائري.

و يمكن تقسيم التطور التاريخي للمجتمع المدني الى اربع مراحل متباينة وهي:

الفرع الاول: المجتمع المدني قبل التعددية (1962 – 1989).

توجد في كل بلد تيارات و تنظيمات متعددة و متنوعة تتبنى أهدافا و أيديولوجيات و مصالح مختلفة، و المعروف ان التاريخ الجزائري شهد تنظيمات اجتماعية تطوعية نعدها اليوم من مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فان البذور الجنينية الاولى للمجتمع المدني في الجزائر يعود الى الفترة الاستعمارية ،فقد لعبت بعض التنظيمات الاجتماعية دورا مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري و تحصينه ضد الغزو الثقـــافي الفرنسي، كما حافظـــت على تصورات المواطنين و مدركاتهم الاسلامية بالإضافة الى الدور السياسي من اجل تحرير البلاد.

و بعد الاستقلال كان التركيز فيها على ضرورة بناء الدولة الجزائرية الفتية مع كل ما سايرته من ظروف سياسية و اجتماعية و اقتصادية، الزمت انتهاج مبادئ الاشتراكية و الاعتماد على الحزب الواحد مما يعني تلقائيا التضييق من مساحة الحريات و انعدمت فيها المؤسسات المجتمعية غير الرسمية نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري المنهار من مخلفات الحقبة الاستعمارية ، بالرغم من اقرار الدستور على حق المواطن وحريته في تأسيس الجمعيات و ممارسة الحق النقابي في المادة 19 من دستور 1963 الا انه يقيدها بالقانون.

---

[1]– محمد حسين ، "78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال" **جريدة الاتحاد الإماراتية**، ع90، 23 فيفري 2011، ص17.

عقب الاستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة، لذلك قامت بالاعتماد على التسيير المركزي، الذي أدّى بدوره إلى انسحاب المجتمع المدني و انتكاسته ،ومنع انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي من خلال المرسوم الصادر بتاريخ 14 اوت 1963 و بالتالي التضييق على نشاطاته وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى الرقابة وكان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة في فترة حكم الرئيس بن بلـة أنداك والتي كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية يجب أن تدمج في طبيعة النظام السياسي المتبع أي نظام الحزب الواحد وهو صاحب القيادة، وتمثل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب ، هذا الوضع أدّ ى إلى تدويل المجتمع المدني ومراقبته في كل المجالات ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الإطار الرسمي للدولة. [1]

كل هذا التضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أدّى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964 ، تطلب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشا طها، و بفعل هذه الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات.[2]

كما شهد المجتمع المدني سنوات السبعينات موازاة مع فترة حكم الرئيس الراحل بومدين نفس المميزات السابقة من التضييق و الغياب ففي هذه الفترة صدرت مراسيم لتنظيم العمل الجمعوي ، ويتمثل الأول في المرسوم رقم79/71 المتعلق بقانون الجمعيات وهو أول قانون جزائري بعد الاستقلال، غير أنه أعتبر من قبل الناشطين في الحركة الجمعوية كقانون لتضييق حرية الجمعيات وتشديد الاجراءات البيروقراطية و مراقبة الدولة لها اما المرسوم الثاني رقم 15/87 المتعلق بالجمعيات، أعتبر هذا القانون مشابها لسابقه، وكرس سيطرة واشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات و مراقبة نشاطها وانهائها .

---

[1]– عمر العابد ، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية** ، مذكرة ماستر اكاديمي ،(جامعة ورقلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015) ، ص ص 20 -21.

[2] – منى هرموش ، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009) ،ص 100.

الفرع الثاني: المجتمع المدني بعد التعددية 1989الى يومنا هذا

اولا /المجتمع المدني في ظل احداث اكتوبر 1988.

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988، حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة، ويأتي ذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير1989وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية كما كان للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري هذه التغيرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعّالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 الذي اعترف صراحة بحرية إنشاء جمعيات سياسية وجمعيات اجتماعية وثقافية وتربوية ، لتتشكل بذلك خارطة جديدة لمجتمع مدني تعددي، حيث صدر القانون رقم 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الذي ينظم الحياة الحزبية في الجزائر في ظل التعددية.

وصدر أيضا القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات، الذي أعطى حيزا كبيرا للمواطن في تأسيس جمعيات والمشاركة فيها وفقا لمعايير وشروط محددة و بالتالي ضمان حق الافراد في انشاء الجمعيات و المنظمات المختلفة كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، وكحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، حيث تنص المادة رقم 4 منه على انه يجب على الاشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية و ادارتها و تسييرها ان يكونوا بالغين 18 سنة فما فوق و الجنسية الجزائرية و متمتعين بالحقوق السياسية و المدنية وغير محكوم عليهم بجناية يتنافى و نشاط الجمعية وهو القانون الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها للإدارة سواء في إنشائها أو حلها، وفي نفس الإطار تؤكد المادة 6من قانون الجمعيات 90 /31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 على ما يلي: " **تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين اثر جمعية عامة تأسيسية، تجمع خمسة عشر عضوا مؤسسا لها على الأقل، وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسئولي هيئاتها القيادية.**"[1]

في كتابه "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** "يفسر الباحث **عبد القادر بهلول** هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله":في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع، والصراع السياسي

[1]- عمر العابد ،**مرجع سابق**، ص 21.

بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد، هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات، حيث يكفي أن يجتمع على الأقل خمسة عشر شخصا ليؤسسوا جمعية، و عليه عرف المجتمع المدني مرحلة حاسمة تمخض عنه انفجار في مؤسساته و انتشار واسع حيث تعددت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية و يشير"**علي الكنز "أن في الجزائر قامت أكثر من 25 ألف منظمة او اتّحاد و رابطة وجمعية غير حكومية بعد أحداث أكتوبر 1988**" [1]، فبعد انشاء لحوالي 81 جمعية سنة 1989 ارتفع عدد منح الاعتمادات الجديدة الى 151 جمعية سنة بعد ذلك لتليها 135 جمعية اخرى سنة 1991 .

كما صدر كذلك القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي الذي كرس صراحة مبدأ حرية التنظيم النقابي وتعدديته في المادة 2: " **يحق للعمال الأجراء، من جهة، والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو الفرع لواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا منظمات نقابية**" [2] ، كما تميزت الساحة النقابية بوجود حوالي 29 منظمة نقابية مع نهاية 1989 وبداية 1991 التي أسقطت الاحتكار النقابي" **لاتحاد العمال الجزائريين** " و منها الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين الذي استقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988 ونقابة الصحافيين التي تسعى منذ تأسيسها إلى حمل الحكومة على تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها والصادر سنة 1990، وتعمل على إلغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين و النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي (سناباب) وهي نقابة وطنية مستقلة تأسّست في 22 أوت 1990 ، ومن مهامها الرئيسية الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال الوظيف العمومي، وقد برزت من خلال الاضرابات التي نظمها عمال الوظيف العمومي رافضين القانون الجديد بما فيه شبكة الأجور الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2008 ،بالإضافة الى المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذي تأسس في 1992 ظل يدافع عن حقوق أساتذة التعليم العالي ومن أهم مطالبه القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وترقية البحث العلمي.[3]

---

[1]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني" دراسة نقدية"**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص266 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي**" الجريدة الرسمية، العدد23، ص 765.

[3]- عمر العابد ،**مرجع سابق** ،ص25.

ثانيا/ المجتمع المدني في مرحلة العشرية السوداء :

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات، والسرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بدايتها، إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1992-1990ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضعية السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، والتي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، وحل حزب جبهة الإنقاذ كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوى اجتماعية كبيرة، وعدد كبير من الجمعيات المختلفة حزبية، إنسانية، اجتماعية، دينية وحتى نقابية، التي كانت تنشط بقوة في الفترة ما بين 1992 -1990، والتي لعبت دورا كبيرا في نجاح الحزب في الانتخابات البلدية والولائية سنة 1990، وكذا فوزه في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، كما أن حالة اللاستقرار السياسي والأمني التي عرفتها البلاد منذ 1992، تعد عاملا مهما في تراجع الحركة الجمعوية ، وتخوف الأفراد من المشاركة أو المبادرة لتأسيس الجمعيات، إضافة إلى العوامل البيروقراطية التي من شأنها أن تضعف روح المبادرة نحو تأسيس الجمعيات[1]وبالتالي انحصر نشاط المجتمع المدني خاصة بعد عمليات الاغتيالات المتكررة لبعض الرموز القيادية للمنظمات و الجمعيات التي برزت و بشكل واسع في جميع المجالات خاصة السياسية مثل الشيخ سليماني رئيس جمعية الارشاد و الاصلاح عبدالحق بن حمودة الامين العام للعمال الجزائريين و غيرهم حيث تم تعليق نشاط **النقابة الإسلامية للعمل** بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،و هو التنظيم النقابي الإسلامي للعمل الذي تأسّس في جويلية 1990، و الذي تمكّن بسرعة من الاستحواذ على قاعد عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة اضرابات مطلبية خلال الفترة التي ميزها صمود الجبهة الإسلامية، وانتشرت عبر عدّ ة قطاعات الصحة والنقل والسياحة.

ثالثا/ المجتمع المدني من فترة 1999 الى 2018 :

لقد عرفت هذه المرحلة استقرار في الوضع الأمني في البلاد بداية من سنوات 1999 تحت رئاسة عبدالعزيز بوتفليقة ، وانتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، وميثاق الوئام المدني حيث أعطى ذلك استقرار على جميع الاصعدة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الارتقاء الى مستويات عالية فيما يخص تبني المعايير الديمقراطية والحريات العامة، و تعزيز سبل المشاركة السياسية ، الامر الذي اعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر ،من خلال الضمانات الدستورية والقانونية لحق مشاركة المواطن في هذا الهيكل الاجتماعي وحرية تكوين الجمعيات والحركات الاجتماعية المكونة للمجتمع المدني، و تعدى ذلك في تعزيز

---

[1]-Andrea liverani ,**civil society in algeria "the political functions of associational life**",USA :Routledge 2008 , P 40.

الدور الاجتماعي الذي تمارسه هذه مؤسسات كقوة مؤثرة في صنع السياسات ،و كوسيط بين الدولة والمواطن وهو ما تجلى من خلال النصوص القانونية التي تجبر على اشراك المجتمع المدني في عملية وضع السياسيات خاصة المحلية منها في جميع مراحلها بداية من عملية التخطيط الى غاية تنفيذها ،بحيث نص قانون الولاية والبلدية على ضرورة اشراك جميع فواعل المجتمع المدني في عملية وضع البرامج التنموية المحلية و حضور مداولات المجالس المحلية و المجالس التنفيذية للولايات.

لقد كان صدور هذه الحزمة من المرجعيات القانونية المؤسسة لمجتمع مدني تعددي، فرصة لظهور العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل المجتمع المدني الديمقراطي، فقد ظهرت على الساحة الآلاف من الجمعيات التي تُعنى باهتمامات الشباب والمرأة والصحة والترفيه والنشاطات الرياضية والتكوين والتعليم والتراث والثورة التحريرية وجمعيات لقطاع المهن المختلفة وأخرى التضامن الوطني والعمل الخيري، كما برزت جمعيات مطلبية خاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحماية المستهلك ومكافحة الرشوة والفساد واستمر هذا "الانفجار الجمعوي" خاصة مع التعديل الدستوري الجديد في 7 مارس 2016 هو أيضا نصّ في مواده على المجتمع المدني، ونجد من بين الأحكام المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في المواد التالية، نجد المادة48 من التعديل الدستوري 2016 تنص على "حريّات التّعبير، وانشاء الجمعيّات والاجتماع مضمون للمواطن و عليه بلغ عدد الجمعيات حوالي 93654 جمعية، منها 92692 محلية و962 جمعية وطنية بحسب آخر إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية لسنة 2016 .[1]

و نلحظ ذلك ايضا من خلال التطور الكبير للنقابات ومنها كونفدرالية اطارات المالية والمحاسبة، والتي تأسست في 25 جوان 1998 ، والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الذي تأسّس في 17 أفريل2003 ، وجاء للدفاع عن المصالح المادية والمهنية لأستاذة التعليم الثانوي والتقني إضافة إلى هذه النقابات أو التنظيمات المهنية نجد، نقابة المحامين والأطباء والقضاء والمهندسين والطيارين اتحادات أرباب العمل، وتعتبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر في الوقت الراهن فالتطور الذي شهدته هذه النقابات بلغ ذروته حيث نشرت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في بيان لها، سنة 2017 قائمة النقابات المعتمدة في الجزائر والمقدرة بـ 65 نقابة .[2]

---

[1]- جميلة بلقاسم، "قرابة 100 ألف جمعية أغلبها على الورق"، في: https://www.echoroukonline.com ، (2018/03/15).

[2]- مروة عيجاج، "النقابات في الجزائر"، في: https://www.echoroukonline.com ، (2018/04/18).

المطلب الثاني :دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

نظرا لإدراك الدولة الجزائرية الدور المهم لهذه المنظمات ،فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق و ساهمت في تقديم العون لها من ضمنها الإعفاءات الجمركية و الضريبية و تذليل الصعاب و تقديم التسهيلات و التخفيف من الإجراءات الروتينية خاصة بإنشاء تلك المنظمات ،و منها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد الاستقلال و خصوصا إثر التحول الديمقراطي السالف الذكر و تبني سياسة التعددية تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر ، و اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية ،مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ، التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني ، الذي احتل و لايزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب ، بل تجاوز دوره المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية و التنموية ، وقد أصبح متاحا لمؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية و الاقتصادية و تدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء و التطوير و تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية ذلك من خلال :

– احتلال مؤسسات المجتمع المدني موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب بل تجاوز دوره في المستويات الاخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية و التنموية، وقد اصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفرصة في العمل على كافة المستويات الانسانية و الاجتماعية و الاقتصادية فالطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات تحسيس وتوعية ضد أخطار حوادث المرور وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع، سواء في المناسبات كالاحتفال باليوم العالمي للمخدرات أو في غيرها من الأيام، إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة، وبالتالي فمن خلال مساهمتها في تربية المواطن وتوجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية[1] فإن جمعيات المجتمع المدني تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من اهم دعائم التنمية بشتى أنواعها، خاصة ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بالتنمية البشرية.

– لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي الإنساني، ويبرز ذلك جليا في فترة الأزمات واشتداد المشاكل.

---

[1]– مرسي مشري ،" **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه**"، مداخلة قدمت ضمن ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، (جامعة شلف :كلية العلوم القانونية و الادارية ، 20 أوت 2008) ، ص 10.

– المساهمة في تثقيف افراد المجتمع من خلال تنظيم و عقد المؤتمرات و ورشات العمل و الندوات .

– **مساهمة المجتمع المدني الجزائري في الاستقرار السياسي:** يساهم المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي، حيث يتضح دور مؤسساته في بلورة تصورات تنسيقية أو أحادية الجانب، لوضع حلول لأزمة عدم الاستقرار السياسي من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية و ارساء مفهوم المواطنة الذي يبنى على اساس ممارسة الفرد لحقوقه وواجباته ، و قد تجسد ذلك مثلا من خلال مساندة مؤسسات المجتمع المدني الجزائري لقانوني الوئام المدني سنة 1999 ، ثم السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005.

– **مشاركة المواطن في المجالات السياسية و الاجتماعية** :حيث ان توفر المناخ السياسي الملائم في الانفتاح على المشاركة الواسعة للقاعدة الشعبية من خلال دستور 1989 افرز اهمية بالغة للمجتمع المدني في الجزائر في القضاء على سياسة التهميش الاجتماعي و السماح لمختلف الشرائح و تنظيمات المجتمع المدني بالعمل في جو من الحرية و المشاركة الايجابية في جميع السياسات المحلية و الوطنية ،وبالتالي اغناء الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و تعزيز التنمية و الارتقاء بمجالات الابداع الفكري و العلمي .[1]

– **مساهمته في تنمية المجتمع المحلي الجزائري** : فبعد سنة 1988 وما شهدته الجزائر من تحولات سياسية جراء الازمات التي عصفت بالبلاد ،اتجهت الدولة الى فتح المجال لمشاركة المواطنين في الممارسة السياسية و الاجتماعية تجسد ذلك من خلال حق الافراد في خلق الجمعيات و المنظمات غير الرسمية لتحقيق مصالحهم عن طريق عضويتهم في احد هذه التنظيمات، حيث لا يستطيع الفرد مواجهة الدولة في ظل غياب هذه المؤسسات المدنية ،و بالتالي اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة مدارس للتنشئة السياسية و الاجتماعية لا فراد المجتمع ككل و تعليمه لكيفية ممارسة حقوقه السياسية و الاجتماعية و ما يتوافق و معايير الديمقراطية التي كانت مبهمة في الفترة السابقة لدى مجموع الجماهير الجزائرية، لسببين الاول المتعلق بطبيعة النظام السياسي لبناء الدولة الفتية و الثاني المتمثل في المستوى التعليمي للمجتمع فلعبت هذه المؤسسات دورا في تزويد اعضائها بقدر كاف من المهارات التنظيمية و السياسية و تنشئة الكوادر القيادية في المجتمع و تشبيعهم بالثقافة السياسية و الاجتماعية التي تمكنهم من التعبير عن آرائهم بشفافية و قبول التنوع و الاختلاف .

– **تحقيق علاقة تكاملية مع الدولة** : لقد ادى الانتشار الواسع لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر الى تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسات الرسمية للدولة و الجمعيات والمنظمات و النقابات، خاصة في سنوات الالفية الثانية بحيث شهدت الاطر القانونية للسلطات التنفيذية على ضرورة اشراك هذه المؤسسات في جميع عمليات

[1]– فؤاد أبركان ،" **مرجع سابق** ، ص 3.

وضع السياسات العامة و المحلية و استراتيجياتها المختلفة لتحقيق المصالح العامة و تحقيق توازن بين ما هو محلي ووطني ،و للدور الاجتماعي التنموي الذي اقترن مؤخرا بعمل هذه المؤسسات غير الرسمية هذا من جهة، و من جهة اخرى العلاقة المحكومة بإطار قانوني الذي حقق نوعا من التوازن و الاتصال بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني الذى عبر في فترات متباينة عن الرضا والقبول المجتمعي كتعزيز منظمات حقوق الانسان و جمعيات حماية البيئة و رعاية الطفولة و ذوي الاحتياجات الخاصة ،و دعمها من طرف الدولة ، قال رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان **مصطفى فاروق قسنطيني** بأن ارتفاع عدد الجمعيات في الجزائر مؤشر على من وجود الديمقراطية وكلما زاد عددها تتكرّس الديمقراطية أكثر والدليل على ذلك أن أحد أسباب التطور في دول اروبا يعود الى نشاط الجمعيات و لهذا لابد من تشجيعها و تعزيز نشاطها مؤكدا ان الجمعيات تمثل المجتمع المدني و هي تكرس بناء بيت القانون [1]،مشيرا الى ان الاجراءات الاخيرة التي تم اقرارها في القانون الجديد من شانه تفعيل الجمعيات التي لا تنشط.

- **دوره في تكريس قيم التضامن الاجتماعي:** يعتبر مجال مكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي المجال الاول الذي برزت فيه اشكال التضامن للمجتمع المدني الجزائري عن طريق الجمعيات الخيرية باعتبارها الاقرب للأهالي المحليين وذلك بمنح الاعانات لمختلف الفئات المحتاجة و المعوزة كالإعانات الاجتماعية للأطفال الاعانات الطبية الاسر المحرومة و الفقيرة الايتام دوي الاحتياجات الخاصة المكفوفين ....الخ

- **دوره في مكافحة الفقر التهميش الاجتماعي:** يعمل المجتمع المدني في الجزائر على تحسين الاوضاع المختلفة للحياة اليومية لأفراد المجتمع وهذا في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي وذلك بإدماج الفئات الخاصة كالمعاقين حركيا او عقليا في مزاولة الدراسة و تعليمهم و محاولة ادماجهم في المجتمع كل على حساب الحالة الخاصة.

بالإضافة الى ادوار اخرى تنموية في المجتمعات المحلية حيث اصبح المجتمع المدني في الجزائر يعمل في مختلف الانشطة الحيوية منها: تدعم الخدمات الصحية و خاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة و النائية في مجال التنمية و الاهتمام بالطفولة و الشباب والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية و الصحة الإنجابية ضف ال ذلك العمل في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة و في مجال حقوق الإنسان و الدفاع عن الحريات بالإضافة الى العمل في مجال التدريب و التأهيل و محو الأمية .[1]

---

[1]- جميلة بلقاسم ، **مرجع سابق**.

[2]- فؤاد أبركان، **مرجع سابق**، ص 8.

المطلب الثالث: العوائق المؤثرة في المجتمع المدني الجزائري و اليات تفعيله.

و عليه يعاني المجتمع المدني في الجزائر من عدة معوقات و عراقيل تحول و القيام بأدواره التنموية.

الفرع الاول :عراقيل المجتمع المدني الجزائري في مجال الممارسة.

رغم ما شهدته الجزائر من التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات سواء في الحقل المهني كالنقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في المجال الخيري والبيئي، أو الناشطة في مجال ترقية مجموعات فئوية محددة مثل النساء أو الشباب الأطفال والمعاقين...الخ، إلا أن عملها تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت بشكل كبير في محدودية دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث ظل دوره هامشيا أمام الطغيان الذي تمارسه عليه الدولة بوسائلها المختلفة.

ويمكن تفسير المشاكل والانتكاسات التي يعرفها المجتمع المدني في الجزائر، من خلال مطابقة الركائز التي يتأسس عليها أي مجتمع مدني مع وضعية المجتمع المدني الجزائري في مجال الممارسة، نجملها في النقاط التالية:

اولا/ استقلالية وحرية المجتمع المدني تجاه الدولة:

على الرغم من ايجابية الخطاب الرسمي الجزائري اتجاه حركات المجتمع المدني، الذي تولد منه انفجار كمي للمنظمات والجمعيات المدنية، إلا إن فعاليتها كانت جد محدودة، نظرا لموقف الدولة من المجتمع المدني، الذي طالما اتسم بالتردد وعدم الثقة، فهي تسمح شكليا يتواجد هذه المنظمات المدنية، إلا أنها في نفس الوقت تضع قيودها القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطويلة في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها فالتشريعات التي أسست ونظمت المجتمع المدني ساهمت بشكل أو بآخر في الحد من حرية تحركه ونشاطه، ففي مجال التمويل أخضعت الدولة جميع الهبات للرقابة والمساعدات المالية التي تتلقاها منظمات المجتمع المدني من الخارج إلى الرقابة، حيث تنص المادة 28 الفقرة 2 من قانون الجمعيات لسنة 1990: "**لا تقبل الهبات والوصايا الآتية من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة، التي تتحقق من مصدرها ومبلغها، وتوافقها مع الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية**"، ومن الضغوط التي قد تنجم عن ذلك هذا ما يؤثر سلبا على عملها بحكم أهمية الجانب المالي في فعالية ونشاط الجمعيات، الشيء الذي يقودها نحو الاعتماد على الإعانات المالية التي تقدمها الدولة وبعض الأحزاب المتواجدة في السلطة، مما يجعلها تابعة في قراراتها ومواقفها للجهة الممولة، فغالبا ما تتحول هذه الإعانات إلى أداة ضغط على منظمات المجتمع المدني بين تبني خطاب وسياسات السلطة وضمان الدعم والمساندة، أو معارضة توجهات السلطة وانقطاع الدعم والتهميش المنهج. [1]

[1]– فؤاد أبركان، **مرجع سابق**، ص 8.

كما تعاني منظمات المجتمع المدني تعقيدات إدارية وإجرائية، تصب في خانة إحكام السيطرة عليها وإخضاعها لهيمنة الدولة، فالإطار التشريعي فرض قيودا متعددة مثل التسجيل والاعتماد والإشهار، حيث يشترط موافقة السلطات قبل بدء النشاط، وتوضع شروط غامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفتها للنظام العام وإثارة الفتنة، وتستخدم هذه الشروط للاعتراض على إنشاء الجمعيات التي لا تطمئن الحكومة، وأعطيت كذلك السلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة وقد أعطت كذلك القوانين صلاحيات واسعة للحكومة من خلال القطاعات الوزارية المختصة كالداخلية والعمل والشباب...الخ، في الإشراف على منظمات المجتمع المدني، بحيث تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والوصاية التي انتقصت من استقلاليها.

لقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية ومقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها، مثلا هناك جمعيات تنشط فقط أثناء الحملات الانتخابية أو عند قيام السلطات بتعبئة الجماهير لمشروع أو لسياسة ما، ويكون دورها هو تسويق أطروحاتها ومواقفها داخل الأوساط الشعبية، لإعطاء تلك السياسات المشروعية اللازمة لتنفيذها، وبالمقابل تعمل الدولة على تقويض فرص تبلور مجال مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية.

ثانيا/التنظيم الديمقراطي للمجتمع المدني:

تعيش تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر مشاكل كبيرة تتصل بالتنظيم الديمقراطي داخلها، سواء تعلق الأمر بالتداول على القيادة، أو في الحرية إبداء الرأي حول السياسات والمواقف التي تتبناها هذه التنظيمات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث صراعات وانشقاقات بين أجنحة داخلها، والتي تمثل كل واحدة منها رؤى مختلفة، ووصل الأمر بها إلى حد حل وانقسام العديد من التنظيمات إلى أجنحة متصارعة، في إطار ما سميت "بالحركات التصحيحية"، ما يؤدي إلى إضعاف المنظمة وتفتيت قواها التأثيرية داخل المجتمع.

ويمثل التداول على القيادة، أو دوران النخبة داخل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، إحدى أبرز التحديات التي تواجهها، فنجد هناك العديد من المنظمات التي لا تعرف التدوير على المناصب القيادية، وإن حدث فيكون أحيانا بطرق ملتوية، لا تمت الديمقراطية بصلة، أو في ظل غياب انتخابات تنافسية.[1]

ثالثا/المواطن الايجابي والوعي التطوعي:

تشهد الحركة الجمعوية في الجزائر غيابا للوعي بحقيقة العمل الجمعوي، وانتهازية بعض الأشخاص، حيث إن

---

[1]- فؤاد أبركان، **مرجع سابق**، ص 9.

سهولة تأسيس الجمعيات، فتح الباب أمام بعض التجاوزات ممن لا علاقة لهم بالعمل الجمعوي ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، وذلك بغية الاستفادة من الأموال بطرق مختلفة والعقارات، وحينما تنفذ هذه الإمكانيات يشل عمل الجمعية وتتوقف عن النشاط ويصبح وجودها شكليا فقط، كما إن بعض الجمعيات تعيش تحت سلطة شخصيات كاريزمية، بمجرد ذهاب هذه الشخصيات تندثر الجمعية، ما يؤكد هشاشة مستوى النضال الجمعوي.

كما تشهد الحركة الجمعوية في الجزائر، عزوف المواطنين على النضال والتطوع، أو ما يمكن تسميته "ضعف الثقافة الجمعوية"، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم ثقة المواطن في هذه الجمعيات ونشاطاتها، وقد كان للازمة الأمنية التي عرفتها الجزائر الأثر البالغ في ترسيخ هذا العزوف، بالإضافة إلى ابتعاد الجمعيات عن هموم وانشغالات المواطن اليومية، الشيء الذي أدى إلى استبعادها من اهتمامات المواطن.

رابعا/ التكوين والتسمية :

لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني أن معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى" جمعية "ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم" جمعية خيرية "وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعا من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين.

رابعا/ الخدمات:

اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية. و تقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة .إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات.وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

خامسا/مصادر الدعم المالي :

ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات

---

[1]- فؤاد أبركان، **مرجع سابق**، ص 10.

و كذا ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها . إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدرا للتمويل، الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر.

سادسا/ مشاركة المرأة:

يتضح جليا ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل الطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية ويرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرا للحاجة الاقتصادية بالأساس ، والتي اضطر البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل وإن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب .. وغيرها، ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة أما العمل تطوعا وخاصة في منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوبا عند معظم النساء في بلادنا [1]

الفرع الثاني : اليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني .

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية المحلية ، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1 -ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات

---

[1]– عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" ، **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية**، ع 5، (21 /2007/09) ، ص ص 206-207.

بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

2-ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

3- وضع الية للرقابة الداخلية و ايجاد معايير رقابية تتناسب و عمل هذه المنظمات و استحداث اساليب تتناسب و التطورات الجارية.

4- الاستعانة بخبرات المنظمات و الجمعيات الاخرى و التي تمتلك خبرة متنامية و متطورة في هذا المجال.

5- وضع تصنيف محدد للمهام و المسؤوليات و الصلاحيات للعاملين و القياديين في تلك المؤسسات

6- ايجاد الية للتواصل و التنسيق بين الجمعيات و المنظمات و الجهات ذات العلاقة و على الخصوص الحكومة.

7- المساهمة و المشاركة بشكل ايجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تمكن العمل الجمعوي من النشاط بشكل حر و بعيد عن ضغوط النخبة الحاكمة في الجزائر.

8- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في ابسط الأمور.

9- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

10- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

11- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية. [1]

12- إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن)لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات)، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في

---

[1]- مرسي مشري، **مرجع سابق** ،ص 13.

التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك .

13- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.[1]

14- تفعيل دور مكاتب الشؤون الاجتماعية و العمل في الولايات و تهيئتها للقيام بمهامها من الاشراف والمتابعة و التنسيق و التقييم المستمر لأنشطة و برامج المنظمات و الجمعيات المشرفة عليها.

خاتمة:

إن افتقاد المجتمع المدني لموقعه ودوره كقوة اجتماعية مؤثرة مضادة، تسمح بتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، أو كما اسماه "هيجل" واسطة بين الدولة والعائلة، من شأنه أن يقود إلى معضلات كبيرة تتعلق بتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتغييب وإقصاء المجتمع المدني كفضاء للمواطنة ولتجميع المصالح المجتمعية، يؤدي إلى انفصام العلاقة بين الدولة والمواطن، فيصبح التعبير عن المطالب والاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحملها المواطن، لا تمر عبر قنوات سلمية وقانونية (المجتمع المدني)، وإنما عن طريق قنوات عنفوية ،و هو ما اثر سلبيا على دورها في تحقيق التنمية المحلية و لعل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك.

---

[1]- مرسي مشري، **مرجع سابق** ،ص 14.

المبحث الثالث: القطاع الخاص كشريك في التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الاول : تطور القطاع الخاص في الجزائر .

إن تطور القطاع الخاص في الجزائر في ظل استراتيجية التنمية ، شهد منذ الاستقلال تحولات هامة حيث انتهجت الجزائر في البداية سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي و نموذج يعتمد بالدرجة الاولى على مداخيل البترول، لكن مع التطورات السياسية و الاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش، بالإضافة إلى أنها أورثت البلاد اقتصادا هشا، و قد حاولت الدولة تدارك الهفوة الناجمة عن سياستها تلك بانتهاج مخطط يشمل مجالات اقتصادية متعددة غير أن قطاع المحروقات خاصة بعد تفاقم المشاكل في سنة1986 نتيجة لانخفاض أسعار البترول، التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية من أجل الخروج من التخطيط المركزي و القطاع العام إلى إقصاد يسيره القطاع الخاص، حيث تغير مسار الاقتصاد الجزائري من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق.

اولا :تعريف القطاع الخاص في الجزائر:

يمكن تعريف القطاع الخاص أنه القطاع المملوك للخواص و تتولى آليات السوق توجيهه ويسعى الي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[1] و يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين :

قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية، وهناك **قطاع خاص غير منظم** يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة و غالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما و أن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير ممكن، وهذا القطاع لا يملك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية .[2]

يعني القطاع الخاص في الجزائر بأنه قسم من الاقتصاد، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى وتؤثر على المجريات الاقتصادية عبر قرارات الإنفاق(المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار)ويخضع لتمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة[3] .

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **الخبرة الدولية في الخصخصة**،(القاهرة :دار العلم للطباعة، 1994)، ص3.

[2]- محمد تاوز ،**مرجع سابق** ، ص ص 2-3.

[3]- عباس النصراوي(وآخرون)، **القطاع العام والخاص في الوطن العربي** ،(بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990)،ص118.

و يعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة من أجل تحقيق المنافسة الحرة و المنافسة حيث تسعى مؤسسات القطاع الخاص إلى تحقيق الربحية والمحافظة على السوق والاستمرارية.[1]

ثانيا :مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

المرحلة الاولى 1963 – 1982 : و سميت بمرحة التهميش لأن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح لو دورا في التنمية الاقتصادية، حيث أستحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية، ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية بالرغم من صدور قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي اسس لوجود القطاع الخاص، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل راس المال الخاص لا يتجه نحو القطاع الخاص بل يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية.[2]

ليليه بعد ذلك قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 نظرا لعدم تحقيق أهداف القانون الأول للاستثمار سنة1963 لتصحيح المسار و على أن يؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية و أن لا يتوجه إلى النشاطات غير الإنتاجية.

القانون الخاص الاستثماري: إن هذا القانون كان على عكس القانون الأول، موجه خاصة إلى رؤوس الأموال الوطنية، فعدد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص عند طلبه و طلب الموافقة عليه من طرف الدولة، كما وضح فكرة تضافر الجهود باستعمال كل الطاقات و الموارد الوطنية و استغلالها أحسن استغلال، فكان ينظر للاستثمار الخاص على أساس انه ركيزة غير مستهان بها للمساهمة في بناء الوطن.لكن يبقى على الدولة أن توجهه نحو النشاطات المنتجة ، كما وضحه الرئيس الراحل هواري بومدين،"أمام إطارات الأمة في خطاب 19 جوان 1976".

أما فيما يخص الرأس المال الوطني الخاص، أكد انه بالنسبة للجزائريين الذين لديهم إمكانيات مالية، إن لديهم دور يجب أن يقوموا به لأن الادخار الخاص يجب أن يستثمر بدلا من أن يبقى مجمدا، أو يستغل لشراء مقاهي أو حانات.

---

[1]- ليث عبد القهيوي ،بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص** ،(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع،2011) ، ص35

[2]- ام كلثوم بن شلوية ، **دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ،اطروحة ماستر ،(جامعة ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014) ،ص13.

إن الرأسمال الخاص يجب أن يلعب دوره و أن يقوم بواجباته داخل الوطن و الدولة من جهتها مستعدة لتقديم كل الضمانات في إطار محدد و بصفة واضحة، انه من غير صالح البلد أن تبقى رؤوس الأموال هذه غير منتجة، بالإضافة إلى هذا فقد نص القانون على أن الدولة هي المدير نيابة عن الأمة التي تتخذ إجراءات مباشرة في كل ما يعد عموما قطاعات حيوية، بسبب ما لديها من التزامات اتجاه عدة قطاعات التربية الوطنية و الصحة وصيانة و تطوير البناء، إلى جانب النفقات المتعلقة بالسيادة فان الدولة لا تستطيع طوال مرحلة بأكملها من التنمية أن تلبي بمصادرها الوحيدة النفقات التي تتطلبها قطاعات البناء الاقتصادي التي تؤكد الثروة و العمال، و التي ترفع إجمالي الناتج القومي، و هذا السبب في أن الدولة قررت أن تتبنى نظام المؤسسات المختلطة أو الاستثمارات التي يتم تشجيعها هي تلك التي تتعلق بالسلع الاستهلاكية و إنتاج الوسائل التي تكمل بضاعة السلع الرأسمالية[1].

القطاع الخاص وفق إيديولوجية الميثاق الوطني1976.

إن المحاور المتعلقة بالقطاع الخاص، التي حللها الميثاق الوطني لسنة 1976 جاءت مكملة لتلك التي حللها ميثاق الجزائر 1963 ولكن بإزالة الغموض الذي كان سائدا في الميثاق الأول، رغم أن بعضها بقى يتصف هو الأخر بالغموض، فحذر الميثاق من قطاع خاص مستغل يمكنه أن يصبح أداة سيطرة تؤثر على اتخاذ القرارات السياسية عكس الميثاق السالف الذي كان يرى بان هذا لن يكون بمجرد قطع علاقة الرأسمال الوطني الأجنبي، كما عدد مهام و ميادين و طرق مراقبة و دمج القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حدد الميثاق ميادين و فروع الاستثمار معتمدا على الخطوط الرئيسية لمجلس الثورة في الضمانات التي يمنحها القانون، فلقد أكد الميثاق على أن تختصر نشاطاته و خاصة القطاع الصناعي، في المؤسسات الصغيرة التي يتركز نشاطها في المرحلة النهائية من عملية التصنيع، و أن يكون استهلاكها الإنتاجي من المواد الأولية و نصف المصنعة عن طريق مؤسسات الدولة، و خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنتاج الصغير للأشياء ذات الاستهلاك العادي الواسع،و لكن بأسلوب آخر فهو يرى أن النظام الضريبي و القوانين الاجتماعية التي تحكم حقوق العمال سيحد من تراكم الثورة عند الخواص، كما إن القطاعات أو فروع النشاط التي سمح له بان ينشط فيها تحد من تطوره بفضل مراقبة الدولة له و هذا أيضا لم يتحقق ، فالنظام الضريبي غير المنظم وغير الصارم و عدم احترام القوانين الخاصة بحماية العمال ، كانت أيضا من العوامل المساعدة بدلا من أن

[1]- محمد تاوز ،**مرجع سابق** ، ص ص 4-5.

تكون عوامل توجيه الاستثمار و الحد من تراكم الثروة التي تستهلك غير إنتاجيا.

إن ما يمكن استنتاجه من المرحلة الاولى، هو أن ما جاء في القانون الخاص بالاستثمارات الخاصة من توجيه و من ضمانات و تشجيعات يعتبر متناقض مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر، مثل جعلهم يستثمرون في مؤسسات صناعية صغيرة و سهلة التحول إلى نشاط آخر، مفضلين قطاع التجارة أو العمل في الخفاء او في ورشات صغيرة في قطاع صناعة النسيج و الجلود و المواد الغذائية،وبذلك يصبح مفهوم القطاع غير حيوي مثلما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم284/66 و هو ذلك النشاط التكميلي للقطاع العام لا أكثر و لا اقل و تقليص دور القطاع الخاص إلى هذا الحد له هدف سياسي يتمثل في تحجيم القوة الاقتصادية للقطاع الخاص و حتى لا يتحول إلى حركة معادية للثورة الاشتراكية.

و ظل القطاع الخاص مهمشا خلال خطط التنمية الأولى خاصة بعد التأميمات في مجال الصناعة بما فيها المحروقات حيث أعطت هذه التأميمات دفعة قوية و جديدة للقطاع العام في السيطرة على الاقتصاد الوطني وحظيت الاستثمارات العامة بتدعيم قوي من الدولة على حساب الاستثمارات الخاصة التي انحصرت في النشاط التقليدي.

❖ **المرحلة الثانية 1982 –1988:** و هي فترة رد الاعتبار ففي هذه الفترة تم إعادة تنظيم الاقتصاد وكانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الاقتصادي الجديد :تحفيز الاستثمار الخاص و توجيهه و ذلك من اجل تقوية مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد .

و ما يمكن ملاحظته من أن نظام التخطيط الجديد أدرج بصورة فعلية القطاع الخاص في مسار التنمية، من خلال التوجه نحو الخوصصة و فتح مجالات الاستثمار لاسيما الاجنبية منها في مجال المحروقات كما نص عليه **قانون الاستثمار الخاص رقم 11/82المؤرخ في21 اوت1982**وكان طموح نظام التخطيط الجديد في تطبيق اللامركزية لا يتوقف عند حدود السوق الوطنية، وإنما يمتد إلى السوق الخارجية حسب ما يظهر ذلك في قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصادر **بتاريخ 19 جويلية 1988** حيث أدخلت تعديلات يستفيد من خلالها القطاع الخاص الوطني من مرونة أوسع في مجال التصدير والاستيراد على أساس برامج سنوية معتمدة و مرخص لها في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية بالاضافة الى قانون **الاستثمار الخاص رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية1988**الذي الغى سقف الاستثمار الخاص و السماح للمستثمر الخوض في مجالات متعددة ما عدا القطاعات الاستراتيجية و قد تضمن اعطاء هامش كبير للقطاع الخاص و تطوره [1]

[1]- مولاي لخضر عبدالرزاق، **مرجع سابق**، ص263 264 .

المتزايد في ظل تراجع القطاع العام .

لكل هذه النصوص التشريعية التي أتى بها التنظيم الاقتصادي الجديد أهمية في بعث الثقة في نفوس الرأسماليين الوطنيين من خلال الضمانات التي تحتوي عليها و لكن ثقتهم كانت ضعيفة نظرا لسبب أساسي هو عدم وجود تصور واضح للسياسة الاقتصادية وعموما ما يمكن قوله أن الفترة الممتدة من 1988/1963 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص .

المرحلة الثالثة 1988 الى يومنا هذا [1] :شهد عقد التسعينات تحول جذري في الاقتصاد الجزائر المعاصر حيث كانت الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الاقتصادي و المؤسساتي و الاجتماعي سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي فالتوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق و الانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد و الخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات[2] وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير و برز مبدا جديد قائم على الحرية و المساواة بين القطاعين في المعاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية فصدر قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990 الذي جاء ليدعم انشاء المؤسسات الخاصة لإعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص و التوجه نحو خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية بحيث كرس **المرسوم التشريعي رقم12/93المؤرخ في 5 اكتوبر** الذي يحدد قانون الاستثمار و تحويل نموذج ادارة وتسيير المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص مع الحفاظ على ملكية وسائل الانتاج او نقلها الى المسير الخاص و بالتالي الانفتاح الكلي على الحرية و اقتصاد السوق. [3]

و بالتالي فهو بالأساس جاء لتحرير الاقتصاد عن طريق فتح الأسواق لراس المال الوطني والأجنبي ولعل أهم الجوانب التي اهتم بها ايضا الحق في الاستثمار بحرية وعدم التمييز بين المستثمرين وإنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ، ويعتبر قانون 1993 يمثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم 95/22 الصادر في 26 أوت1995 المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية .[4]

---

[1]– ليليا بن صويلح، "قراءة تحليلية في مسار تطور القطاع الخاص بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية** ،ع 08 2012/04/23) ، ص ص 85-87 .

[2]-Nacer Eddine Sadi. **La Privatisation des Entrepises publiques en Algérie**. OPU. Algérie .2005. P24

[3] – ليليا بن صويلح، **مرجع سابق** ،ص 85– 87 .

[4]– نورة محمدي، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير ، (جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية2005/2006) ،ص4.

و في مطلع الالفية الثانية تميزت هذه المرحلة بجهود لتقديم التصحيحات الضرورية واعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار حيث اصدرت السلطات **قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001** فبعد تبين عجز المرسوم التشريعي السابق في تحريك عجلة الاستثمار قررت السلطات الجزائرية اصداره من خلال **الامر رقم 01/03المؤرخ في 20 اوت 2001** الذي اقر الحرية التامة للاستثمار و تقديم التصحيحات الضرورية لتشجيع الاستثمار وتوسيع مجالاته في حق الامتياز و براءة الاختراع و اخذ الحصص في المؤسسات. بالإضافة الى صدور **قانون الاستثمار سنة 2007** لإقرار المزيد من التسهيلات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة والمزايا المتعلقة بتشجيع الاستثمار و تسهيل منح القروض الاعفاء من الضرائب الجمركية و الاعفاء من الرسم على اعباء القيمة المضافة وغيرها الامر الذي ادى الى تدفق الاستثمار الاجنبي الى حوالي 2,33مليار دولار سنة 2008. [1]

- **إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** أما عن تطور إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر فتتيح لنا دراسة تطورها من تكوين فكرة أولية عن التغيرات التي سيشهدها القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة خاصة منذ 1995 ففي سنة 2001 تم اصدار **النص رقم 18/01المؤرخ في 12 ديسمبر** و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تميز نشاطها بالمحدودية في فترة السبعينات و ابرام الشراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 2002 ادى ذلك الى دعم تطوير هذه المؤسسات بما يسمح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق و المنافسة، كما نلاحظ التطور الذي شهدته الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من 342788 مؤسسة في سنة 2005 إلى 747934 في السداسي الأول من سنة 2013 ، ويعود هذا الارتفاع إلى اعتماد سياسة تأهيل هذه المؤسسات التي جاءت من أجل الحد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعكس هذا التطور جهود السلطات العمومية عبر مختلف برامج المنشآت القاعدية والتنمية المحلية، حيث يعد هذا التطور الكبير راجع إلى انتهاج الجزائر للعديد من البرامج والسياسات الداعمة لمثل هذه المشاريع والمؤسسات، ومن ضمن أهم هذه البرامج والهيئات الحكومية التي سعت إلى تقليص المشاكل المتعلقة بالإنشاء والتمويل نجد ما يلي[2]:

---

[1]- ام كلثوم بن شلوية ، **مرجع سابق** ،ص 18.

[2]- عبد القادر بابا ، خيرة أجري ، "الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية**، العدد 2 ،3 سبتمبر 2014 ،ص ص 29-31.

أ- صندوق ضمان قروض استثمارا ت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: انشئ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04/134 المؤرخ في 19 /2004/04 برأسمال يقدر 30 مليار دينار وهو عبارة عن شركة ذات أسهم حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية2006 يهدف الى تحقيق مايلي:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات للمؤسسات و توسيعها.
- لا يستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

وفي مجال الدعم المالي فقد باشر الصندوق الإسباني لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاطه في من الجزائر وتونس والمغرب للمساعدة في تأهيل ودعم المؤسسات الجزائرية على غرار برنامج ميدا 01 و ميدا 02 اللذين أطلقهما الإتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ب- التمويل التأجيري :بعبارة أخرى عدم التمويل بالبيع بل بالكراء ، بدأ العمل بهذه الوسيلة في بداية عام 2000 حيث تم إنشاء شركتين شركة الاعتماد الإيجاريSALEM مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي وهي فرع لـ CNMA الى جانب مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني بتوفير و الاحتياط و بنك ABC في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري ALC ومهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات.[1]

ح -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمار المصرح بها من قبل الوكالة في جوان 2011 إلى 3968 مشروع تتوزع على قطاعات :النقل، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات الصحة، السياحة، الفلاحة.

د- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR : أنشئ الصندوق في 2012 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمار التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/20/20 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من

---

[1]-د. خالد قاشي ،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005 /2013 "، **مجلة الابحاث الاقتصادية**، جامعة البليدة: العدد 12، جوان 2015 ،ص ص20-21.

ضمانات الصندوق، وتعطي الأولوية للمؤسسات التي تعرض المشاريع التالية:

- مؤسسات تساهم في الإنتاج أو الخدمات لا توجد في الجزائر.
- مؤسسات تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة .
- مؤسسات تساهم في التخفيض من الواردات والرفع من الصادرات .
- مؤسسات تساهم في استخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

و حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة ب 4 مليون دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان ب 25 مليون دينار، مدة ضمان القروض محددة ب 7 سنوات على أكثر تقدير.

و- برنامج ضمان القروض MEDA : حيث يمنح مبلغ الضمان تغطية 80 % من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دينار مبلغ التغطية، ونستطيع في بعض الحالات الوصول إلى 150 مليون دينار المدة القصوى 7 سنوات لقروض الاستثمار العادي، 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار، حيث يسدد المستفيد 0.60 % في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار، و0.30% في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال.

هـ- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ :تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي 269/96المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي وكالة وطنية ذات طابع خاص تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي جاءت أساساً لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتفعيل دورها وامتصاص البطالة، هدفها إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين البالغين ما بين 19 و 35 سنة في شكل مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية.

بالإضافة لذلك توجد مجموعة أخرى من الهيئات التي ساهمت في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي :الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي ADS الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة، صندوق ترقية الصادرات، صندوق تطوير منطقة الجنوب، صندوق التكوين والتدريب المهني.و بالتالي بلغت سنة 2017 اكثر من 2.7مليون مقاول في القطاع الخاص، 16 بالمئة في الصناعة [1].

---

[1]- د . خالد قاشي ، **مرجع سابق** ، ص21

الشراكة بين القطاع العام والخاص:

وقد سمحت عملية الخوصصة للقطاع الخاص الوطني بالاستثمار في العديد من النشاطات الاقتصادية منها النقل البري والجوي والبحري، البنوك والتأمينات والصناعات الصغيرة(الورشات)والصناعات الغذائية والخدمات مما رفع عدد مؤسسات القطاع الخاص ومع ذلك تبقى حصيلة مسار الخوصصة سلبية وبطيئة، حتى وإن كان هناك بعض التطور في حجم استثمار للقطاع الخاص و هو ما ادى بالدولة الى تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص في السنوات الاخيرة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و تشجيع الاستثمار ويمكن حصر هذه المبررات إلى ما يلي[1] :

- الاهتمام أكثر بمشاريع الشراكة للاستثمار في برامج البنى التحتية
- ضعف الموارد المالية وعدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة.
- نقص كفاءة التسيير ومهارة الموارد البشرية لدى مؤسسات القطاع العام.
- اتساع فجوة البنى التحتية وظهور قصور واضح رافق تجسيد برامج التنمية لاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات.
- ضغوطات المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو، وتقلص التمويل المخصص للبرامج الاجتماعية.
- سعي الحكومات لأجل توظيف القطاع الخاص في مجالات الخدمات العامة مع استعداد البنوك لتوفير التمويل اللازم لمؤسسات القطاع الخاص. [2]

أنواع عقود الشراكة:

لجات الجزائر للنهوض بالتنمية المحلية إلى الاعتماد على الاستثمارات العمومية لإنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية كمد الطرقات والجسور والموانئ والمطارات وإيصال الكهرباء والمياه والاتصالات بتوظيف عقود الشراكة ما بين القطاعين نتيجة عدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي وحده في إقامة العديد من مشروعات الخدمات والمرافق الأساسية هذه المشاركة تتخذ عدة أنواع وأشكال تتمثل في عقود للشراكة وهي:

عقود البناء والتشغيل ونقل الملكيةBOT: الـ Bot هي اختصار لثلاث كلمات : Operate Build Transfer وهي تشكل المراحل الثلاث لعقد البوت :البناء التشغيل التمليك (نقل الملكية)

---

[1]– عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم النموذج التطبيقات** ،(منشورات المنظمة العربية للتنمية،) 2006، ص14.

[2]– د. السعيد الدراجي، عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص" الية فعالة لتمويل التنمية المحلية" ،**مجلة العلوم الاجتماعية**، م ب ، ع 41، جوان 2014 ، ص ص 311 -313.

وتوجه لتمويل مشروعات البنى التحتية وتطويرها ، وتقتصر عملية البناء والإنشاء والتشغيل والإدارة والصيانة على شركة المشروع، وتطبق فيها معايير الجودة والسلامة والتشغيل في انتقال الملكية للدولة.

عقود الخدمات: هي عقود تبرم بين جهة من القطاع العام(حكومية)وقطاع خاص لتقديم خدمة أو خدمات تحدد في الاتفاق مقابل عوائد من القطاع العام على أن يحتفظ هذا الأخير بمسؤوليته الكاملة في تشغيل وتسيير المرفق .وتكون هذه الخدمات مثل في قطاع المياه كقراءة العدادات وتحصيل الفواتير، والقيام ببعض الأشغال الصيانة الصغيرة في تعبيد الطرقات، تركيب الهواتف... الخ وتتراوح مدة القعود ما بين سنة وثلاث سنوات.

عقود التسيير(عقود الإدارة):هي اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة تضمن إسناد تسيير وإدارة مؤسسة عمومية إلى قطاع خاص لفترة محددة مع حق احتفاظ الدولة بملكيتها العامة.على أن تبقى مسؤولية نفقات تمويل نفقات التشغيل والاستثمار والصيانة على عاتق المؤسسة العمومية (الحكومية) أو بمعنى آخر إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في تسيير بعض المؤسسات العامة وفق اتفاقيات محددة بين الطرفين .وعادة ما تلجأ الحكومة لهذا النوع من العقود في حالة تنشيط مؤسسات عاجزة أو على حافة الإفلاس وذلك عن طريق إبرام عقود مع القطاع الخاص لإدارتها.

عقود الإيجار: هي عقود يتم بموجبها تأطير المؤسسات الخاصة لبعض المؤسسات العامة وتجهيزها لتولي تشغيلها وتسييرها وتحصيل الرسوم ويقوم المستأجر(القطاع الخاص)بشراء الحق في الإيرادات مع تحمله المخاطر التجارية التي قد تنجر عن عدم تحصيل إيرادات المؤسسة لأي سبب من الأسباب.

عقود الامتياز:بموجب هذا العقد تمنح الحكومة أو القطاع العام حق التشغيل والتسيير والاستثمار في نفس الوقت إلى القطاع الخاص لمدة محددة، مع احتفاظها بملكية أصل المرفق الممنوح .ويتحمل الطرف المستفيد وحده أخطار ومخاطر التسيير. [1]

و لقد شهدت هذه المشاريع الاستثمارية في اطار الشراكة تطورا ملحوظا حيث ارتفعت إلى 407 مشروعا في سنة 2014 حيث تم تسجيل 65 مشروعا جديدا في سنة 2013 و 105 مشروعا جديدا في سنة 2014 وهي السنة التي تعتبر متميزة وتوحي بنتائج جديدة مستقبلا وتغطي هذه المشاريع العديد من الأنشطة الاقتصادية هي الزراعة والصناعة، الصحة، النقل ،السياحة والاتصالات وقطاع الخدمات يشارك فيها المستثمرين المحليين وغير المقيمين من مختلف بلدان العالم.

---

[1]– د. السعيد الدراجي، **المرجع نفسه** ،ص ص 312 -314 .

المطلب الثاني : خصائص القطاع الخاص في الجزائر.

لا يمكن وصف القطاع الخاص في الجزائر بمميزات محددة فهذه الخصائص يمكن حصرها من خلال التطور البارز الذي عرفه هذا القطاع على فترات متباينة و ارتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، ومن ثم فإن القطاع الخاص خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لاتجاه الدولة لإتباع استراتيجية التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي.

ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحررة منذ التسعينات والتي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ القطاع الخاص في الاتساع نسبيا، وتصاعدت وتيرة ذلك التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيق التزاماتها منذ النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين واصبح أكثر تحررا[1] و تميز ب :

– تميزه بمجموعة من الخصائص التي جعلته يصبح القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل.

– السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.

– قيام القطاع الخاص في الجزائر على قوام الاستثمار الاجنبي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والشراكة مع القطاع العام .

– يمتاز القطاع الخاص أيضا في الجزائر بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

– تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛ السلع والخدمات.[2]

– يتصف القطاع الخاص في الجزائر بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

---

[1]– صباح لمزواد ، **دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة** ،مذكرة ماجستير ، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2015/2014) ،ص 32.

[2]– شريط عابد ،**مرجع سابق** ، ص 241.

– توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.

– وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

– تشغيل الكفاءات المنتجة : فالقطاع الخاص لا يعتمد على التشغيل لأجل التشغيل، وإنما يعتمد عليه لأجل تحقيق مستوى عالي من الإنتاجية، بمعنى آخر إنتاج أكبر إنتاج أفضل حيث أن القطاع الخاص يعتمد دائما على أجود الأطر داخل منظومته التي يشتغل فيها، تساهم بقدراتها في تطوير القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وبالتالي مساهمة منها في تطوير نمط الحياة الاقتصادية المحلية لخدمة التنمية المحلية . [1]

المطلب الثالث : دور القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية في الجزائر.

بحيث نحاول في هذا المطلب المهم ابراز الدور الذي لعبه القطاع الخاص في ابراز مؤشرات التنمية و من ثم تقييه مقارنة بالتطلعات و الاهداف المسطرة وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي أو من ناحية تحسن الكفاءة الاقتصادية ،ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي[2]،ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية.

اولا/ الادوار التنموية :

أ– مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والجباية المحلية: حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مستويات منخفضة خلال الفترة 1994 –1998 ويعود ربما سبب هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغير التوجه الاقتصادي و الانتقال الى اقتصاد السوق وذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي.

و ابتداء من سنة 2001 ، عرف معدل نمو الناتج الحقيقي تحسنا ملحوظا ويرجع ذلك لتدخل الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي تعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال، و كذا ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في رفع من معدلات النمو ولكن سنة 2009

---

[1] - Michel Amar, "**les trés hauts salaires du secteur privé**", INSEE première, n° 1288, avril 2010,p.1.

[2]– شريط عابد ،**مرجع سابق** ، ص ص243 – 244.

2015 انخفض معدل النمو إلى 8770806.4 دج وهذا راجع ربما إلى أسباب طبيعة غير متوقعة[1] لتصل نسبته سنة الى 56.29 % من اجمالي الناتج المحلي الخام سنة 2013 لكن بالرغم من التطور المستمر في دور القطاع الخاص في عملية خلق الثروة إلا أنها تبقى دون التطلعات المنتظرة من قبل الفاعلين في الاقتصاد الوطني اما فيما يخص بالمساهمة في القيمة المضافة فكانت بنسب منخفضة سنوات 1982 الى غاية1989 لتتطور بعد ذلك ما بين الفترة 1989 الى 2004 نسبيا وذلك لكون القطاع الخاص كان في مهده، ومساهمة القطاعات المعنية في الإنتاج الداخلي الخام كانت معتبرة [2]، إلا أنه خلال الفترة الممتدة 2004 إلى 2005 نلاحظ أنه تتطور بشكل سريع وذلك راجع لزيادة الاجور و الارباح و الإيجارات المحققة في كامل الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى التذبذب في نسب حجم الضرائب المرتبطة بالإنتاج التي تميزت بالضعف وعدم الاستقرار بحيث شهدت انخفاضا واضحا سنة 2001 قدره 94532.8 دج الذي بدا في الزيادة سنوات 2006 و ينخفض مجددا سنة 2007 قدره155728.6 دج ليشهد ارتفاعا فيما يخص الضريبة على أرباح المؤسسات، حيث سجل التحصيل قيمة إضافية بلغت 72.8 مليار دينار خلال ال11 أشهر الأولى من 2016 أي بنسبة ارتفاع 24 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2015 محققة نسبة تنفيذ 122 بالمائة بالنسبة لتوقعات قانون المالية 2016 وتم تفسير ارتفاع عائدات هذه الضريبة بدخول مستثمرين في النشاط، بارتفاع محسوس، وهذا بعد أن تم استنفاذ المزايا الضريبية.

ومما لا شك فيه ان هذه الزيادات اثرت ايجابيا بدورها على حصص الجماعات المحلية من هذه المداخيل المشتركة بينها و بين الدولة بنسب متفاوتة اما التحصيل لصالح الجماعات المحلية والصناديق الخاصة، فقد عرفت كذلك اتجاها صعوديا لتصل إلى 9 ر465 مليار دينار خلال ال11 أشهر الأولى من 2016 مقابل 4 ر450 مليار في نفس الفترة من 2015 محققة قيمة مضافة قدرت ب 6 ر15 مليار دينار أي بنسبة ارتفاع 3 بالمائة [3] بالإضافة الى مساهمة القطاع في تكوين الرسم على النشاط المهني التي تزيد نسبته لا كثر من 95 % لصالح الجماعات المحلية كما يبدو أيضا أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986اثرت على القطاع الخاص ، و الذي انعكس على حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود6.08 %.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق و الانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، و أيضا الإطار التشريعي الجديد و ما تضمنه من ضمـــانات

---

[1]- محمد تاوز ،**مرجع سابق**، ص 22.

[2]- **جريدة الفجر** ،ع1120، 2017/03/02 ،ص 4.

[3]- عبد الرزاق، بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 144- 145.

و تشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية[2]التي بلغت حوالي 47.5 % سنة 2001 ، ليتطور مجموع الايرادات المحلية من خلال القيمة المضافة للقطاع الخاص سنة 2006 بمعدل 28.38%الى 43.50 % سنة 2016 وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي[1] إلى حدود 23.78 % سنة 1994 ، ثم إلى 28.84 % سنة 2006 ، و بالتالي ارتفاع نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي و هذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.

ب- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل[2]: يعمل القطاع الخاص على توفير فرص عمل وبتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الانتاجي المستخدم حيث الأسلوب الإنتاجي كثيف العمل ، مما يعزز دورها في امتصاص البطالة حيث تشير الاحصائيات انه شغل اكثر من 5 ملايين عامل سنة2005_أي ما نسبته 63 % من حجم التشغيل مقارنة ب 37 % بالنسبة للقطاع العام وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل و يتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004ثم إلى 5080 سنة 2005 ليصل سنة 2013 يشغل اكثر من 6 ملايين عامل وحسب ديوان الاحصائيات سنة 2016 فان القطاع الخاص يمتص 62 % من مجموع العمال فتمثل فئة أرباب العمل و المستقلين 7. 28 بالمائة من مجموع المشتغلين حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017.

وعلى ضوء الإحصائيات الأخيرة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية الجزائرية يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 300.000 مؤسسة وتساهم في الناتج الداخلي الخام داخل المحروقات بنسبة 75.16 % و توظف أكثر من 900000 وحسب تصريح وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم واعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الامتيازات و المزايا القانونية والجبائية، وتجدر الاشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة1999 و2002 قد وصل الى 96707 منصب جديد وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 15%. [3]

---

[1]- خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، 2010/ 2011)، ص116.

[2]- خالد قاشي، **مرجع سابق** ،ص22.

[3]- **جريدة الخبر** ، ع7، 2018/04/17 ،ص8.

كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر اكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقا رنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي[1] وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ، نرى أن دور القطاع الخاص في التشغيل يساهم بأكثر من% 75 من فرص العمل[2] وذلك لمجموعة التدابير التشجيعية والتحفيزية التي تم اتخاذها من قبل السلطات العمومية في الجزائر بهدف تشجيع المؤسسات المستخدمة على خلق المزيد من مناصب العمل، والتي تم تأكيدها ضمن المخطط الوطني للتشغيل، ومنها:

– تقديم امتيازات مالية وضريبية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

–إشراك أكبر للجماعات المحلية في ترقية التشغيل من خلال توجيه بعض النشاطات نحو القطاع الخاص، وعلى الخصوص نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–تشجيع منح القروض البنكية لفائدة الاستثمارات المنتجة ذات القدرة العالية للتشغيل بفوائد مخفضة.

– برامج دعم مشروعات الشباب المقاولين، لخلق مناصب العمل، عن طريق القروض البنكية، والتسهيلات الإدارية، وتمكينهم من الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع وتطويرها.

ح- مساهمة القطاع الخاص في زيادة الانتاج الكلي من السلع و الخدمات و تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي : لقد عرف تحول الجزائر الى تشجيع القطاع الخاص كبديل لحل ازماته الاقتصادية الى تحقيق قفزة نوعية في مجال تحسين الاحوال المعيشية للأفراد من خلال القدرة على تنظيم استغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة مما ادى الى الزيادة في الانتاج الكلي من السلع و الخدمات بنوعية و كفاءة عالية و بمعدل اسرع من معدل زيادة السكان كما تشير اليه الاحصائيات و منه تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد بالإضافة الى المشاريع الضخمة للبنى التحتية في قطاع البناء و الفلاحة الاشغال العمومية حيث أصبح يساهم بشكل كبير في انجاز هذه المشاريع الأساسية على المستوى المحلي، حيث وصلت قيمة استثماراته بمنطقة الشمال الغربي إلى293298 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002 -2014 بمجموع 2102 مشروع.[3]

د -تحقيق التوزيع العادل للدخل و القضاء على الفقر : فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الافراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي

---

[1]– امين صمودي محمد لعرباوي ، **اشكالية التسيير المالي في الجماعات المحلية** ، مذكرة ليسانس ، (جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية 2013 /2014) ، ص12.

[2]– جريدة **الخبر** ، **مرجع سابق** ،ص8.

[3]– شريط عابد ، **مرجع سابق** ، ص 250.

والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل .ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

هـ–تحقيق التوازن الجهوي اللامركزي في التنمية :تشير الشواهد الإحصائية إلى أن مؤسسات القطاع الخاص خاصة الصغيرة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية فانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفرات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راينا أنها تتركز في كبريات المدن خاصة العاصمة، والبليدة في الوسط ووهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الاجمالي للعمال .ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الافراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

و–مساهمة القطاع الخاص في خلق الاستثمار:ساهم القطاع الخاص في الجزائر في انجاز مشاريع التنمية المحلية من خلال الاستثمار المحلي سواءا كان استثمار تجديد او انتاجي او خدماتي الى غير ذلك حيث عرف الجزائر زيادة عدد الاستثمارات المحلية وتظهر الاحصائيات التطور السنوي لتصريحات الاستثمار المسجلة لدى ANDI خلال الفترة 2001/ 2006 حيث قدرت عدد المشاريع الاستثمارية سنة 2001 ب 5018 مشروع استثماري بقيمة تساوي 279 مليار دينار جزائري لتصل الى حدود 71265 مشروع سنة 2006 بقيمة تساوي 6235 مليار دينار جزائري وتشير الاحصائيات انه خلال الخمسة اشهر الاولى من سنة 2017 بلغت القروض غير المسددة للوكالة دعم الشباب حوالي 9.3 مليار دج لتمويل 6859 مشروع[1]

[1]– موقع صندوق النقد الدولي الجزائر : **المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2017**، 2018/04/17.

لإنجاز مؤسسات مصغرة وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر 2006إلى 102 مشروع اجنبي[1] وهي نسبة مرتفعة حيث عرفت نسب متزايدة (من إجمالي الناتج المحلي) ب 1.3% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي قدرت ب 1.1% وذلك بسبب تحسين السياسات المشجعة للاستثمار خاصة الأجنبي، [2]

ف- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ،حيث تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، و تعتمد أساسا على محدودية راس المال مما يعدّ عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم. وأشار التقرير أن الجزائر تتوفر حاليا على 2.7 مليون مقاول في القطاع الخاص، 16 بالمئة في الصناعة،[3] معتبرا أن المقاول الجزائري أضحى شريكا أساسيا للدولة في الاستشارة الخاصة بالقرارات والتوجهات الاقتصادية للحكومة كما يمكن مساهمته في التنمية المحلية من خلال:

- إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من افراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.
- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تنمية القدرات المحلية وتدعيم الأوضاع التنافسية في السوق المحلية من شانه توفر السلع و الخدمات و المنافسة في السعر.
- نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع المحلي من خلال تنمية وتطوير المهارات و المساهمة في تلبية بعض الاحتياجات الصناعية الكبيرة خاصة منها المواد الأولية.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية واستعمال التكنولوجيا المحلية في الغالب.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين.

---

[1]– موقع صندوق النقد الدولي الجزائر **المرجع نفسه**.

[2]– ابتسام قرقاح ،**مرجع سابق** ،ص 121

[3]– العربية للأخبار ،" ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟"،في: **https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report**، (2018/04/17) .

ثانيا / تقييم دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر (الواقع الفعلي):

بـالرغم مـن الانعكاسـات الايجابيـة الـتي عرفتهـا الجزائـر مـن خـلال الانتهـاج لسياسـة الإصـلاحات الاقتصادية، من أجل النمـو الاقتصـادي و الاجتماعي ، الا انه لم يصل الى مستوى التطلعات بحيث يمكن القول أن وتيرة و معدل النمو ما بعد الاصلاحات يتصف بمجموعة من المواصفات التي نجملها فيما يلي :

أ- **مستوى نمو غير كافي** : ان طبيعة و تركيبة القطاع الخاص الجزائري كبحت وتيرة النمو خلال العشرية السابقة (التي تتصف بمرحلة الخمول و الجمود في مجال النمو الاقتصادي ، حيث أن النمو الاقتصادي كان يتغير بوتيرة أسنان المنشار صعودا و هبوطا)، و من بين الضغوطات الهيكلية ، تلك التي تعود إلى النمو الديموغرافي ، و استقلال البلد عن العالم الخارجي ، و ضعف الإنتاجية ، حيث أن هذه العوامل كانت حاضرة خلال مختلف المراحل و احتلت وزن معتبر.

و يمكن القول انه نتيجة لهذه المعطيات يتضح عدم التوازن بين نمو السكان المنتجين و النشطين ، وبين النمو الاقتصادي الذي استمر في الظهور ،و الذي يفرض و بإلحاح ضرورة وضع وتيرة جديدة و أفضل توزيع للنمو و ذلك بالنظر للمخاطر المتعلقة بـ:

- تفاقم ظاهرة البطالة بمقابل قلة الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل،
- قلة ونقص الغذاء إذا الإنتاج الزراعي لم يساير هذا النمو السكاني،
- تفاقم الحالة الاجتماعية و ظهور و تفشي الآفات الاجتماعية الهدامة إذا الشباب لم يجدوا العمل والشروط الضرورية لتحقيق امالهم و تطلعاتهم.

ب- **عدة مناطق و جهات لم تستفيد من النمو الاقتصادي:** خريطة الفقر المنشورة عام 2001 بينت البلديات الفقيرة من حيث المداخيل و مستوى التنمية البشرية للسكان . حيث 177 بلدية تضم ما مجموعه 1.569.637 ساكن صنفت فقيرة، و 46 من بين هذه البلديات تضم 410.407 ساكن تجمع مواصفات الأشد فقرا.

و حسب خريطة الفقر فان البلديات الفقيرة تشترك في المواصفات التالية [1]:

- تتواجد في مناطق نائية و جبلية و في الحدود،
- حجم هذه البلديات صغير (صغيرة الحجم)

---

[1]- الزين منصوري، **اليات تشجيع و ترقية الاستثمار كألية لتموين التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2005/2004) ص ص 121- 126.

- لديها مداخيل ذاتية قليلة،
- لا تتوفر على أي إمكانية لبعث مشاريع سكنية،
- قلة تمدرس الأطفال و تفشي ظاهرة الأمية في أوساط سكانها .

هذه الحالة استدعت السلطات إلى بعث برامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) و برنامج الدعم الفلاحي (PNDAR) التي تهدف إلى التقليل من هذه الظاهرة.

ح- الوزن الكبير لبعض القطاعات و الهيئات في تحقيق النمو، و غياب دور الباقي: هيكلة النمو الاقتصادي تشكل أحد الاهتمامات و الانشغالات على الرغم من التحسن في مستوى النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة .و يعود الدور الاكبر في تحسن النمو الى قطاع المحروقات و الخدمات التجارية ، والقطاع العمومي مازال هو الفاعل الرئيسي في هذا النمو. و يبقى تنويع الاقتصاد ، و طبيعة هذا التنويع ، ودور القطاع الخاص في هذه الاستراتيجية هي العناصر الجوهرية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة لتنمية واقعية ومستدامة .

عن معدل النمو المحقق سنة 2003 و المقدر بنحو 6.8 % ، الذي لم تصله الجزائر منذ عشريتين، متبوع بمعدل 5.2 % في سنة 2004، تشكل مؤشر ايجابي على المستوى العام، إلا أن هيكلة الاقتصاد الوطني التي تعتمد على البترول و الغاز تشكل انشغالا مستمر، باعتبار أن الاقتصاد في هذه الحالة هو عرضة و رهينة التغيرات و الظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط.

و على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، و ذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية و الأجنبية، إلا أن الواقع العملي و وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحاول دون نمو الاستثمار لخاصة المحلية والأجنبية, و يمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

1- مشكل التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص :يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام احد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي [1] حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة اكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع و وصلت هذه النسبة إلى 50% في نهاية 2005 مقابل

[1]- لخضر مولاي، شعيب عبدالرزاق بونوة ، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية حالة الجزائر" **مجلة الباحث**، ع 7 ،2009، ص ص 146 -148.

80% في سنة 1998، في المقابل نسجل ارتفاع لنصيب للقطاع الخاص في القروض فمن 19% خلال سنتي1998 ،1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003 و 2004 أما في سنة 2005فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا ,أما بالنسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت، إذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005و تبقى هذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط و التي تصل فيها إلى 40%أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس.

2- المعوقات الإدارية و التنظيمية :يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية و تنظيمية أهمها:

- تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء، يستغرق24 يوما و تكلف % 21.5 من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى % 9.3 من دخل الفرد.

- ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء، و الكهرباء و الغاز، و خطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق، و هو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، و قد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار.

3- مشكل العقار الصناعي :يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، و قد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل ,فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد و تعدد الإجراءات الإدارية و القضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر[1].

و من جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي % 30 من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، و قد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م ^{2} بينما بلغ حجم

[1]- لخضر مولاي، شعيب عبدالرزاق بونوة ، **مرجع سابق** ص 147.

الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م ^{2} ، و لهذا يتبين أن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد و ضعف في التسيير و التنظيم و غياب الشفافية في توزيع الأراضي.

4- مشكل الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007 ،أما تونس فاحتلت المرتبة 63 و المغرب المرتبة 76و قد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 %من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات.

5- مشكل القطاع الموازي :في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10 %من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري ،وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 %من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، و يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999 -2000) ،و ذلك حسب تقديرات البنك الدولي وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

تقيـــــــيم :

لقد أدت التطورات والتغيرات المتسارعة محليًا ودوليًا لتكثيف الجهود الرامية في الجزائر لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية المحلية والنمو الاقتصادي حيث أظهرت الدولة رغبتها في تاطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التنمية المحلية ، لكن التجربة و رغم تحقيقها لنوع من الانتعاش لا يمكن اخفاء هذا القطاع لعجزه و عدم مردود يته في مراحل متعددة من خلال الصعو بات و العراقيل التي تحد من نشاطاته و تؤثر على سير استثماراته و يمكن استنتاج ذلك مما يلي :

- مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل و نشط في الاقتصاد الوطني حيث أن القطاع الخاص ينتج مابين 70% الى 85 % من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز50%

- إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المضافة و فرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار حيث وضع. الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، يكشف أنه غير مناسب لنمو القطاع الخاص و وجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون نمو الاستثمار الخاصة المحلية و الأجنبية.
- بالرغم أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و التي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص،غير أنها لا تكفي. وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص ,إن المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل و البيروقراطية و المنافسة غير الشرعية تطرحكل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

و خلاصة القول فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابيا على النشاط الاقتصادي وقد توصلنا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية

خلاصة الفصل:

إن بروز المؤسسات غير الرسمية في الجزائر ينطوي على أداء أدوارها كما ينبغي، مما يؤدي إلى ترسيخ ابعاد التنمية المحلية وتطويرها والمشاركة في خدمة العام والتعبير عن أهداف موحدة تشمل جميع التنظيمات داخل المجتمع و كان هذا الانفجار الذي شهدته هذه المؤسسات نتيجة التحولات السياسية في البلاد و تبني معايير الديمقراطية و فسح المجال للحريات و الممارسات لكن سرعان ما بدات بوادر العجز تظهر على عملية اداء هذه المؤسسات غير الرسمية و انحراف على القيام بالأسس و المبادئ التي انشئت من اجلها و يمكن ارجاع ذلك الى جانبين مهمين الاول يتمثل في خصوصيات المجتمع الجزائري و الانفجار المفاجئ لهذه التنظيمات بسرعة و دفعة واحدة و هنا خلق جوانب سلبية في المجتمع الجزائري نظير مستوى الوعي و ثقافة المشاركة الى جانب الدولة في ادارة البلاد و من جهة اخرى بفعل الإطار القانوني الذي يحكمها و نقص التمويل والتهميش و محاولة الدولة طمس هذه التنظيمات لكي لا تكون عائقا أمام السلطة الحاكمة.

و أخيرا يبقى دور الفواعل غير الرسمية في التنمية المحلية في الجزائر متوسطا و محدودا و هذا راجع إلى نقص فعاليتها و عدم التناسق و التعاون مع التنظيمات الأخرى و تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

الفصل الثالث:

القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية المحلية

"دراسة حالة شركة فاميلي شوب بتيسمسيلت"

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصول السابقة من هذا البحث، إلى اهم الفواعل غير الرسمية للتنمية المحلية و اطرها النظرية و المفاهيمية ، والتركيز بعد ذلك على المجتمع المدني و القطاع الخاص في الجزائر ،كأهم هذه الفواعل الاكثر مساهمة في تطوير التنمية في المجتمعات.

وللإلمام الجيد للظاهرة المدروسة ،سنحاول في هذا الفصل التطبيقي اجراء عملية اسقاط الجانب النظري لاحد هذه الفواعل غير الرسمية في ارض الواقع ، حيث وقع الاختيار على فاعل القطاع الخاص ،باعتباره حسب الدراسات السابقة لموضوع التنمية من اكثر المؤسسات غير الرسمية تأثيرا و مساهمة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

و عليه و من خلال البحث عن أحسن نموذج للقطاع الخاص، من بين تلك المدروسة والتي قد تحاكي الواقع في ولاية تيسمسيلت ،تم اختيار نموذج شركة فاميلي شوب بالولاية، حيث سنقوم بتحديد و تقييم الدور الحقيقي لهذه الشركة في تقديم الجوانب التنموية للولاية ،في ظل الموارد الضعيفة و العجز الاقتصادي التي تعاني منه الولاية ، و ذلك بالدراسة و التحليل لذلك باستخدام تقنية المقابلة و الملاحظة المباشرة كذا وتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المفسرة.

المبحث الاول: تقديم شركة فاميلي شوب.

المطلب الاول : نشأة الشركة واهدافها.

تعتبر شركة فاميلي شوب تيسمسيلت التي تعني باللغة العربية التسوق العائلي، من اهم الفضاءات الاقتصادية و التجارية للقطاع الخاص في الولاية ، حيث تأسست في شهر ماي من سنة 2016 بعد سنة كاملة من بداية اشغال الهياكل القاعدية للشركة ، كما تعتبر هذه الاخيرة وحدة من وحدات المجمع التجاري العام للشركة في ولاية البليدة ،تحت نفس التسمية و التي انشئت في اطار سياسة التوسع التجاري للشركة.

وبذلك كانت الانطلاقة الاولى لمشروع المجمع العام فاميلي شوب عبارة عن متجر كبير ذات خدمة ذاتية supermarché ،تحت اسم "**العملاق**" في ولاية البليدة ،متخصص اساسا في بيع المواد الغذائية ومواد التنظيف، الى جانب تقديم خدمات المأكولات بأنواعها، و موازاة مع هذا النشاط تم فتح بناية من ثلاث طوابق بالمقابل، لممارسة نشاط تجاري جديد لبيع ملابس الرضع و مواد التجميل ،ملابس الاطفال النساء و الرجال تحت اسم فاميلي شوب، ليتم بعد ذلك توحيد ومزج المشروعين سنة 2008 تحت اسم مجمع فاميلي شوب ،و اعتبر المجمع كأول فضاء تجاري واقتصادي من نوع السوق الضخمة hypermarché على المستوى الوطني.

كما اتبع المجمع سياسة توسع النشاط عبر مختلف ولايات الوطن ،تجلت على سبيل الحصر في وحدة فاميلي شوب تيسمسيلت، التي تقع في الجهة الغربية للمدينة على الطريق الوطني رقم 14 ،ليتم في شهر اوت من نفس سنة انشاء الوحدة بولاية تيسمسيلت، و تلاها فتح وحدة فاميلي بارك التابعة لها في نفس الموقع، وهي عبارة عن حديقة تسلية ذات معايير دولية حديثة ،كأول تجربة للمجمع في اطار توسيع النشاط الخدماتي على مساحة اجمالية قدرت ب تقدر ب5 آلاف متر مربع .

يتم الاشراف على تسيير المجمع العام للشركة من طرف السيد المدير العام المسير **دلسي كمال** ،صاحب المجمع ،وهو احد اعمدة الشركة من مواليد سنة 1965 ،مستوى جامعي، ذات خبرة تجارية كبيرة بالإضافة الى الطاقم الاداري و التجاري للمجمع. [1]

[1]– المدير العام للشركة، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 21 /2018/02 على الساعة 14:00).

و فيما يلي تحديد الموقع الجغرافي للشركة بالولاية :

الشكل رقم (1): تحديد الموقع الجغرافي للشركة.

رسم توضيحي 1 ال المصدر

المصدر: موقع Google earth.com

المطلب الثاني : نشاط الشركة واهدافها.

من بين المهام التي تقوم بها شركة فاميلي شوب ،وذلك حتى يتسنى لها تحقيق اهدافها ،القيام بما يلي:

اولا / قسم خاص بتقديم الخدمات الاستهلاكية وهي:

- **البيع بالتجزئة Grande distribution لجميع المواد الاستهلاكية** : و يتعلق الامر بنشاط بيع جميع السلع و المواد الاستهلاكية المختلفة ،التي يحتاجها المواطن في تلبية حاجياته العامة ،و اشباع الرغبات اليومية ،مثل الالبسة بشتى انواعها و المواد الكهرو منزلية و لواحقها و كذا المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمتمثلة في المواد الطازجة كالخضر و الفواكه و اللحوم ،بالإضافة الى مواد البقالة ومواد التنظيف و التجميل. [1]

[1]– المدير العام للشركة، المسير العام للشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 27 /2018/02 على الساعة 13:30).

- **تقديم خدمات الاطعام السريع و الحلويات** : تقوم شركة فاميلي شوب بتقديم جميع الخدمات التي تدخل ضمن المساحة التجارية وذلك من اجل راحة المتسوق و شعوره بالأمان ،بداية من توفير مساحة مجانية لركن السيارات ومساحات انتظار للأطفال، دورات مياه و اماكن للصلاة داخل الفضاء التجاري كما تشهر الشركة على تامين كل سبل الراحة للمتسوق بكاميرات المراقبة ،اضف الى ذلك تقديم مختلف الاطعمة و المأكولات العادية و الخفيفة و المشروبات الساخنة و الباردة و توفير مختلف الحلويات .

ثانيا/ قسم خاص بتقديم الخدمات الترفيهية يقوم ب:

- **تقديم خدمات الترفيه و التسلية و الالعاب:** تسهر حديقة التسلية فاميلي بارك على تقديم الخدمات الترفيهية و الاستهلاكية للأطفال ،على مختلف الاعمار ،وذلك من خلال توفير وسائل الالعاب العملاقة ،التي بلغ عددها لأكثر من 13 لعبة ،مع الحاقها بمحلات لبيع حلويات الأطفال و المشروبات و اماكن للراحة و تناول الوجبات الخفيفة .

و من بين اهم اهداف الشركة على المستوى المحلي حسب المدير العام للشركة :

- تحقيق قفزة في توسيع نشاط الشركة و تدعيم مواردها المالية ،و هياكل المجمع العام و بالتالي انشاء قطب تجاري في المنطقة الغربية للبلاد.
- تقديم ارقى الخدمات بأسعار تنافسية.
- تكثيف العمل على تحقيق الجودة العالية و النوعية للسلع ،و الخدمات المقدمة و تقديم كل سبل الراحة للمواطن المتسوق، وفي اي وقت للقيام بذلك.
- توفير السلع على مختلف انواعها و تدعيم السوق المحلية بمختلف المنتوجات المحلية و الخارجية.
- تقديم الخدمات الترفيهية و الاستهلاكية.
- تطوير ثقافة المستهلك المحلي.
- التقليل من نسبة البطالة و توفير مناصب شغل للأفراد ،من خلال اعطاء الاولوية للقاطنين بالولاية .
- العمل على خلق روح المنافسة، في توفير المنتوجات و تقديم الخدمات على مستوى الولاية .[1]

و سوف نستعرض في الشكل الاتي ، صورة من الواجهة التجارية للشركة :

[1]– المدير العام للشركة ومسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 28 /2018/02 على الساعة 13:30)

الشكل رقم (2) :صورة بيانية للمساحة التجارية للشركة (المدخل الرئيسي).

المصدر : شركة فاميلي شوب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة.

يضم الهيكل التنظيمي لشركة فاميلي شوب 9 اقسام حسب النشاطات الموكلة لكل قسم، منها قسم الموارد البشرية ،بالإضافة الى 8 اقسام للهيكل العملياتي ،تعمل تحت اشراف مسير عام ، ويمكن تحديد مهام كل منها كما يلي:

اولا /قسم الموارد البشرية : و يمكن حصر مهام قسم الموارد البشرية في المهام التالية : الموارد البشرية، التكوين وتحسين المستوى، الاتصال ، التسيير الإداري لمستخدمين المقر، الإعلام والتقارير و يتكون من رئيس قسم الموارد البشرية و مسير الموارد البشرية .

ثانيا /قسم الاطعام السريع و الحلويات: يتكون من جناح الاطعام السريع و جناح الحلويات العصرية ،يشرف عليه مسير القسم ومسؤولي الاجنحة و رئيس مخبر الخبازين، يقومون بمراقبة سير الخدمات و تقديمها.

ثالثا / قسم البازار : يعمل تحت اشراف مسير قسم ،ويتكون من 4 اروقة هي:

- **رواق خاص بالأواني المنزلية** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق ،يختص ببيع الاواني.
- **رواق خاص بالمفروشات المنزلية** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع المفروشات المنزلية.
- **رواق خاص بالألعاب** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان لبيع العاب الاطفال ولوازمها.
- **رواق خاص بالأجهزة الالكترومنزلية** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع الاجهزة الالكترومنزلية .

رابعا /قسم الالبسة : يعمل تحت اشراف مسير قسم، ويتكون من 4 اروقة هي:

- **رواق خاص بملابس الرجال** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع ملابس الرجال بكل انواعها ،المحلية منها و المستوردة.
- **رواق خاص بملابس النساء:** يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع ملابس النساء بكل انواعها ،المحلية منها و المستوردة.
- **رواق خاص بملابس الاطفال** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع البسة الاطفال ذكور و اناث ،و جميع لوازمها.
- **رواق خاص بملابس الرضع:** يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع ملابس الرضع و لوازمهم الخاصة.

خامسا/ قسم المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع: يعمل تحت اشراف مسير قسم ويتكون من 4 اروقة:

- **رواق المواد الطازجة** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع كل المواد الطازجة للخضر و الفواكه ، التوابل واللحوم بأنواعها، و الخبازة ، الاسماك المجـمدة وكـــل انواع المنتوجات الاخرى الطازجة. [1]
- **رواق الحليب و مشتقاته** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيـــع كل

[1]- مسؤول التكوين ومسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 06 /2018/03 على الساعة 13:00)

انواع الحليب و مشتقاته كالأجبان و السمن و الزبدة ، المحلية و المستوردة المختلفة على انواعها.

- **رواق خاص بالبقالة** : يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع كل انواع الحبوب و المواد الغذائية.
- **رواق خاص بمواد التنظيف و التجميل**: يشرف عليه مسؤول رواق و طاقم من اعوان الرواق، يختص ببيع مختلف مواد التنظيف و التجميل.

سادسا /قسم القبضات و الاستقبال و المحالات : يعمل تحت اشراف مسير قسم، ويتكون من :

- **المحلات** : و هي عبارة عن محلات الواجهة، تحت اشراف مسؤول المحلات و اعوانها اهمها :
  - ✓ محل بيع المجوهرات و الاكسيسوارات و محل بيع الشكولاتة و السكاكر.
  - ✓ محل بيع الكتب و المجلات.
  - ✓ محل الاجهزة الالكترونية و الرقمية.
  - ✓ محل مواد العطور و التجميل.
- **الاستقبال** : و هي عبارة عن مكتبين للاستقبال ، يعملان تحت اشراف مسؤول الاستقبال.
- **القباضات** : وعددها 23 قباضة ، تعمل تحت اشراف مسؤول القباضة.

سابعا /قسم الامن : يعمل تحت اشراف مسير قسم ،ويتكون من :

- **اعوان الامن**: يضم الامن الداخلي ، الامن الخارجي ، الامن الليلي و فريق خاص بالكاميرات.
- **اعوان الصيانة** : يضم فريق خاص بأعمال الصيانة.
- **اعوان النظافة** : يضم مختلف اعوان النظافة.

ثامنا /المخزن و مصلحة حفظ البيانات: يعمل تحت اشراف مسير المخزن ومصلحة حفظ البيانات، يقوم بإحصاء كل السلع و المنتجات الواردة للمخزن ،وتلك الموجهة الى قاعات العرض، بالإضافة الى التكفل بكل اجراءات الطلبات الداخلية و الخارجية للشركة، فيما يخص السلع و الخدمات ،ويمكن الاشارة ان طريقة تنظيم المخزن يحتوي على نفس الاقسام و الاروقة حسب الاختصاص سالفة الذكر فيما يخص السلع المخزنة .

و يمكن وضع رؤية كاملة على للهيكل التنظيمي لشركة فاميلي شوب من خلال المخطط الاتي:

الشكل رقم (3) : الهيكل التنظيمي لشركة فاميلي شوب.

[1]– مسؤول التكوين ومسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 07 /2018/03 على الساعة 11:00)

المبحث الثاني: الانشطة ذات المضمون الاجتماعي و الاقتصادي للشركة محل الدراسة.

المطلب الاول: تحليل نشاط الشركة.

تقوم شركة فاميلي شوب لوحدة تيسمسيلت بتزويد السوق المحلية للولاية بمختلف انواع الخدمات العامة و السلع ،سواءا كانت المنتوجات محلية او خارجية، وذلك بهدف اشباع و تلبية حاجيات الافراد اليومية.

و بالنظر الى الطابع الاقتصادي للولاية، و ما تعرفه من افتقار للشركات و المؤسسات الاقتصادية الكبرى ذات الطابع التجاري و الخدماتي، فان بروز شركة فاميلي شوب على الساحة المحلية كان له الاثر الواضح في دعم هذه السوق بمختلف انواع السلع و المنتجات، و التي اتسمت في فترات سابقة بالضعف في الوفرة و التنوع، فحين اصبح الفرد التيسمسيلتي يفاضل بين اكثر من 5 انواع على الاقل في السلعة الوحدة او المنتوج الواحد، بعدما كان مجبرا بالاقتصار على منتوجات معينة ،فيما تغيب المنتجات ذات النوعية العالية و المواد الطازجة البحرية مثلا غيابا تاما في الاسواق العادية ، و يعود ذلك لاقتصار السوق على تجار التجزئة العاديين، اضف الى ذلك عامل التوقيت المريح في اوقات تقديم الخدمات للأفراد ،و الذي يمتد لأوقات متأخرة في الشركة تصل الى غاية منتصف الليل في اوقات الصيف، فحين تتجاوز الساعات الاولى من الصباح في شهر رمضان.

في احصائيات مقدمة لكميات السلع و الخدمات التي تسهر الشركة على توفيرها في السوق، فقد بلغت هذه الكميات سنة 2016 [1] الى حدود 3.614.933.731,00 ،اي ما يفوق ثلاثة مليار دينار جزائري، تشمل السلع العادية و المنتجة و تقديم الخدمات حيث تبلغ نسبة السلع المحلية منها ما بين 70-80% و 20-30% ذات صنع الاجنبي ،و هي ارقام جد مرتفعة مقارنة بالنشاط التجاري ،و قيمة السلع المتداولة عادة في الولاية ،و هو ما يوحي بنسب الوفرة في السوق المحلية ، و التي تتقدمها السلع ذات الاستهلاك الواسع ، والتي تشهد تقدما في نسبة التسويق.

من جهة اخرى و في نفس الاطار، فان الشركة تشهد حركة متزايدة يوميا من قبل المتسوقين ،و اقبالا كبيرة على اقتناء مختلف المنتجات و السلع ،و هو مؤشر يدل على قيمة المنافسة في الاسعار و الجودة و الفعالية في تقديم الخدمات ، حيث تشير الاحصائيات لوصول عدد المتسوقين للفضاء التجاري للشركة الى حدود 1000 متسوق يوميا في الحالات العادية ،ولأكثر من 2000 زائر في المناسبات المختلفة ،وهي اعداد مهمة مقارنة بحجم الولاية .[2]

---

[1]- الحصيلة المالية لسنة 2016 للشركة .

[2]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ، (تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 14 /2018/05 على الساعة 10:00)

➢ **تطور النشاط الاجمالي :**

تقوم الشركة بتوفير السلع على مستوى السوق المحلية بتيسمسيلت ،و تسويقها على مختلف اصنافها، مثل الالبسة لجميع الاصناف ،و المواد ذات الاستهلاك الواسع و المواد الكهرو منزلية الى غير ذلك ،حيث بلغت كمياتها سنة 2015 حوالي 2.843.389.781.00 دج[1] ،اي اكثر من 284 مليار سنتيم ،لتصل في سنة 2016 لحوالي 3.614.933.731,00 دج [2] ،اي ما يعادل نسبة تطور بلغت 8% ، و سوف نستعرض ذلك بشكل مفصل بحيث نجد :

1- الخدمات :

الشكل رقم (4): تطور قيمة الخدمات.

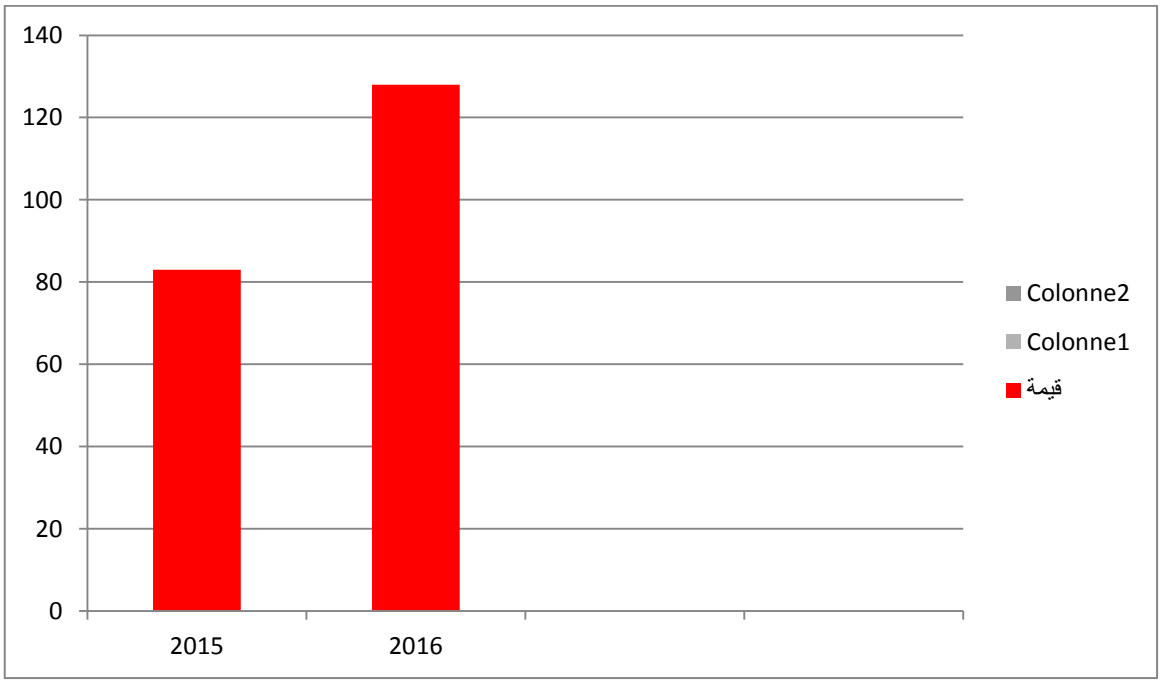

المصدر : الحصائل الجبائية لشركة فاميلي شوب.

حسب الشكل رقم 4، قدرت قيمة الخدمات المقدمة لسنة 2015 بحوالي 83.266.684.00 دج [3] اي اكثر من 8 مليار سنتيم ،وهو رقم مرتفع حققته الشركة، ثم تليها السلع المنتجة و السلع المباعة بنسب اقل، و هنا يظهر ان الشركة في هذه السنة حققت فائضا في تقديم الخدمات خاصة الخدمات الترفيهية و التســـلية،

[1]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 14 /2018/05 على الساعة 10:00).

[2]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة، المرجع نفسه.

[3]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة، المرجع نفسه.

لتتطور في السنة الموالية لها و بشكل واضح و سريع ،حيث وصلت قيمتها حوالي 128.272.169.00 دج سنة 2016 ،مع العلم ان الحديقة قد فتحت ابوابها في شهر اوت من السنة ،اي خلال اقل من 5 اشهر استطاعت ان تحقق ارتفاعا فاق كميات السلع الاستهلاكية.

و بالتالي فهي بذلك فضاءا هاما للعائلات الفيالارية لتسلية اطفالهم ،ولعائلات الولايات المجاورة القريبة كالشلف و تيارت و المدية ،وهذا في العطل المدرسية و عطل الاسبوع ،حيث تشير الاحصائيات الى ما يقارب 1500 زائر للحديقة في عطل الاسبوع، لتصل الى اكثر من 1700 زائر في العطل المدرسية.[1]

2- بيع السلع :

الشكل رقم (5): تطور بيع السلع.

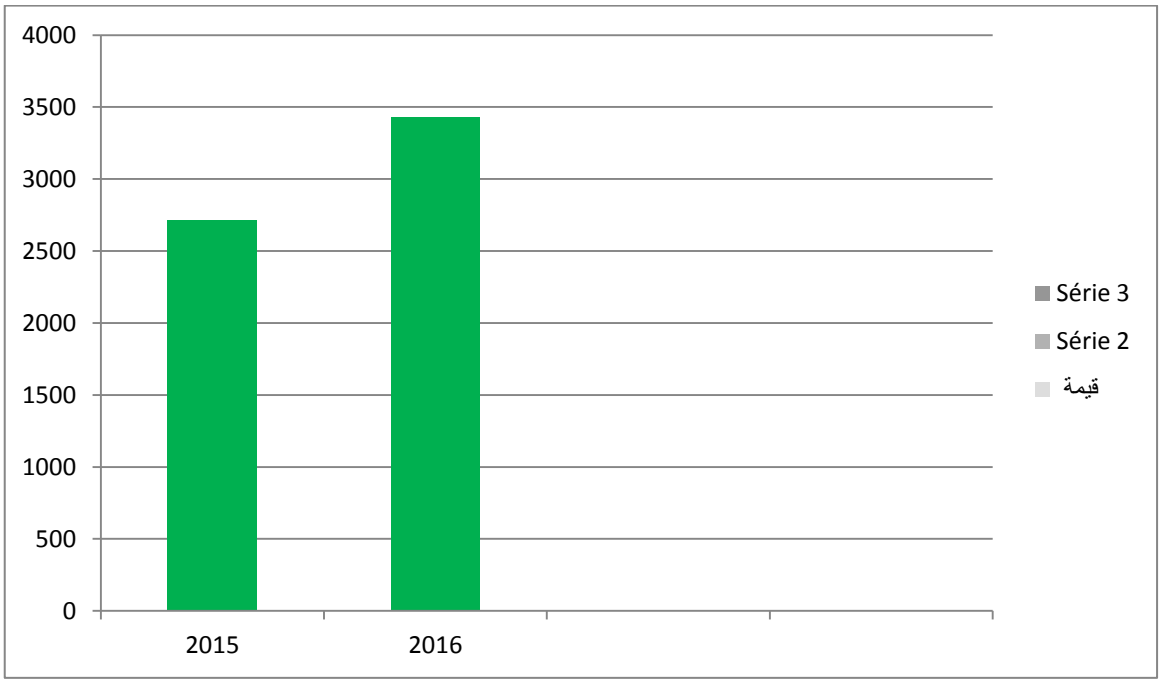

المصدر : الحصائل الجبائية لشركة فاميلي شوب .

حسب الشكل رقم 5 قدرت قيمة بيع السلع التي دخلت السوق المحلية لسنة 2015 بحوالي 2.714.151.816.00 دج، لتصل سنة 2016 الى حدود قيمة 3.427.261.673.00 دج ، عرفت زيادة و تطور بنسبة 10 % في توفير السلع ، فحين تتصدر السلع ذات الاستهلاك الواسع و الاجهزة الكهرومنزلية قائمة السلع الاكثر مبيعا .

[1]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 2018/05/16 على الساعة 15:00).

3- السلع المنتجة:

الشكل رقم (6) :قيمة بيع السلع المنتجة.

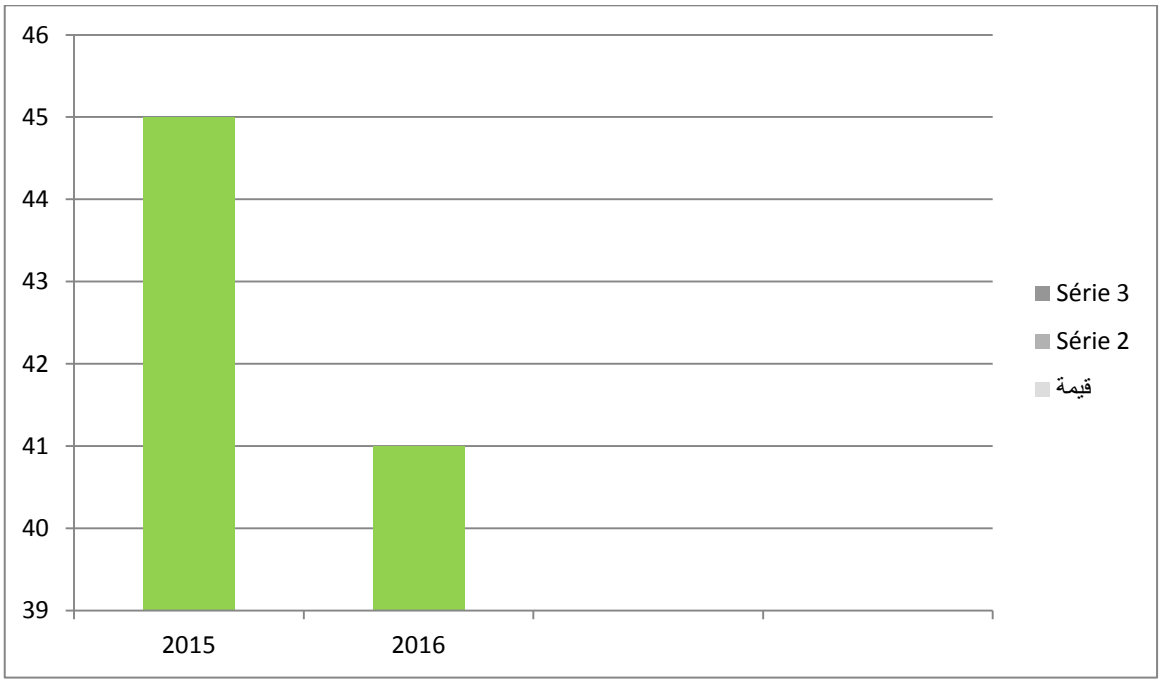

المصدر : الحصائل الجبائية لشركة فاميلي شوب.

حسب الشكل رقم 6 ،قدرت قيمة السلع المنتجة لسنة 2015 بحوالي 45.971.236.00 دج، لتصل سنة 2016 الى حدود قيمة 41.144.415.00 دج ، عرفت نقصان بنسبة 7 % و يتعلق الامر بإنتاج الخبز و الحلويات و الاكل السريع ،و يعود ذلك الى طبيعة السلع الذي تتراجع حسب الاوقات.

- **تحليل مؤشر توسيع نشاط الشركة في مجال الترفيه :**

استطاعت الشركة توسيع نشاطها التجاري بفتح وحدة فاميلي بارك ،وهي عبارة عن حديقة تسلية انجزت ضمن المعايير المعمول بها دوليا بتسيمسيلت ،كأول تجربة للمجمع في اطار توسيع النشاط الخدماتي ، يتوفر على مرافق خدماتية سياحية عديدة، منها ألعاب للأطفال انجزت وفق تقنيات حديثة ،وأماكن لراحة العائلات ومساحات خضراء، حيث استقطب عدد هائل من العائلات من ولايات عديدة من الوطن بما يسمح بخلق ديناميكية اقتصادية بولاية تيسمسيلت ،اما محليا فسمح ذلك بفتح مجال ترفيهي لأبناء الولاية التي تكاد تنعدم فيها المساحات الترفيهية للأطفال، حيث يشرف على الحديقة طاقم من العمال و اعوان الامن الداخلي للحفاظ على سلامة الاطفال ، وهو ما استقطب اعداد هائلة يوميا من الاطفال خاصة في

ايام العطل المدرسية و عطلة نهاية الاسبوع من الولاية المحلية و حتى الولايات المجاورة ،كولاية تيارت و المدية و شلف ،حيث تستقطب الحديقة حوالي1300 من الاطفال مع الاولياء في عطلة نهاية الاسبوع لتصل لأكثر من 1700 طفل في العطل المدرسية ،هذا بالإضافة الى الرحلات المنظمة من طرف المدارس و المؤسسات و الجمعيات للحديقة ،و تتكون الحديقة من وسائل ترفيهية للعب مختلفة تتجاوز 13 لعبة ميكانيكية عملاقة ،كسياقة السيارات الكهربائية و فضاء للسياقة الحرة في المنعرجات ،بالإضافة الى لعب اخرى لجميع الاصناف الدنيا ،كلعبة ركوب القطار و الاحصنة و الباخرة العائمة وغيرها ، و توفر الحديقة محلات لبيع حلويات الاطفال ،و الهدايا و الاكلات الخفيفة و المشروبات، مع اعداد البرامج الترفيهية حسب المناسبات و العطل ،كحفلات عيد الميلاد، كما تقدم الحديقة تحفيزات و مسابقات ترفيهية للأطفال ضمن توفير اقصى الخدمات الترفيهية .

و سوف نستعرض في الشكل الاتي صورة من الواجهة التجارية للحديقة :

الشكل رقم (7) :صورة بيانية لحديقة فاميلي بارك (المدخل الرئيسي).

المصدر : وحدة فاميلي بارك.

المطلب الثاني :مجال المساهمات العامة.

تساهم الشركة من خلال القيام بأنشطتها التجارية، بالتأثير على طبيعة واشكال العمالة بالشركة،و يمكن حصر ذلك من خلال:

- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع التيسمسيلتي.

- تحسين الرفاهية المادية للعمال.
- عمليات التكوين للعمال.

1- توفير فرص العمل :

امكن الحصول على توفير المعلومات اللازمة المتعلقة بفترة الدراسة ، الوقوف على عملية توفير فرص العمل من طرف شركة فاميلي شوب ،سواءا من خلال ملاحظة الكم المتميز لعمال واجهة السلع و الخدمات في الفضاء التجاري للشركة ،او من خلال المقابلة التي حظيت بها الدراسة مع المكلف بتسيير الموارد البشرية في الشركة في عملية جذب المواهب وادارة الوظائف ،حيث تم تبني استراتيجية ترتكز على إعطاء الاولوية للأبناء المحليين من خريجي الجامعات، و استقطاب حتى مزاولي الدراسات العليا فيها ، لشغل المناصب المتعددة في الشركة (مسير، مسؤول رواق ، منصب اعوان تنفيذ، خباز ...الخ) على ضمان عملية الترقية الدورية لهم في حال ابراز الكفاءة اللازمة و المردودية و الانضباط.

وعليه نستعرض عليكم الشكل رقم 7، و الجدول رقم 1 ،لتوضيح مدى مساهمة الشركة في تطبيق سياسة التشغيل و خلق فرص العمل :

الشكل رقم (8): الرسم البياني لسياسة التشغيل بالشركة.

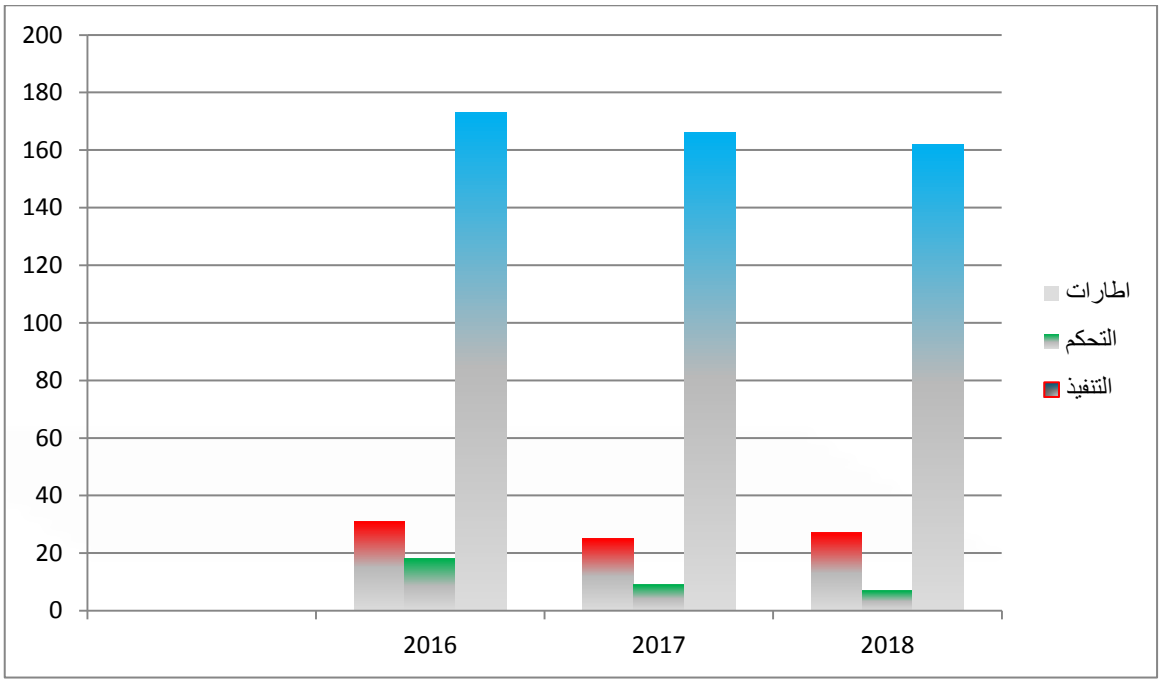

المصدر: مسؤول الموارد البشرية بالشركة /مسؤول الوكالة الولائية للتشغيل.

الجدول رقم 1: تطور العمالة في الشركة.

السنة	عدد المناصب المفتوحة	عدد العمال	ذكور			مجموع الذكور	اناث			مجموع الاناث	الحالة العائلية		المجموع
			طبيعة المناصب				طبيعة المناصب						
			اطار	التحكم	التنفيذ		اطار	التحكم	التنفيذ		اعزب	متزوج	
2016	592	338	31	18	173	222	09	04	103	116	63	75	338
2017	754	297	25	09	166	200	09	00	88	97	189	108	297
2018	294	294	27	07	170	204	09	05	76	90	184	98	294
مجموع	1640	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: مسؤول الموارد البشرية بالشركة /مسؤول الوكالة الولائية للتشغيل

في ملاحظة اولية للإحصائيات المتوفرة من خلال جمع المعطيات الخاصة بعملية التوظيف في الشركة ،ومن خلال ما هو مبين في الجدول رقم 1، فلقد استطاعت الشركة خلق رقم مهم في عدد مناصب العمل، و ان اعتبرت بالعادية بسبب الانطلاقة الاولى لمشروع بهذه الضخامة من حيث المساحة وهياكله القاعدية، حيث بلغت المناصب المفتوحة للتوظيف سنة 2016 لأكثر من 592 منصب عمل، لترتفع في السنة الموالية لها لتصل الى 754 منصب مفتوح ،بزيادة قدرت ب 27,36% من اجمالي المناصب، و عليه و في مقارنة تم اجرائها ضمن الدراسة الميدانية فيما يخص عمليات خلق مناصب العمل للشركة محل الدراسة مقارنة بنماذج اخرى للقطاع الخاص بالولاية، وقع الاختيار على شركة اقتصادية انتاجية تمثلت في شركة **سوفاكت** (SOFACT) لإنتاج النسيج بتيسمسيلت ،و التي استطاعت فتح 51 منصب عمل منذ سنة 2016 الى غاية يومنا هذا ، (الاطارات بحوالي 07 اطارات و44 منصب عادي) ، وهو ما شكل فارقا واضحا في نسبة التشغيل، دون نسيان نسب التوظيف في القطاع العمومي بالولاية ،الذي اتسم بالضعف طيلة السنوات الماضية، دون الحديث عن حالة التجميد المفروضة منذ سنة 2014 ،بسبب الازمة الاقتصادية، و تدني اسعار المحروقات ،و عليه تمكنت الشركة من فتح اكثر من 1640 منصب شغل في غضون 3 سنوات ،و هو رقم مهم مقارنة بكميات توفير فرص العمل في القطاع العام ككل ،اي بمعدل اكثر من 500 منصب في السنة الواحدة.

و بالرغم من ذلك ،و من خلال ما هو مبين في الجدول نفسه ،تم ملاحظة تراجع العدد الحقيقي للموظفين المزاولين للعمل بصفة عملية، بحيث قدر عددهم سنة 2016 ب 338 مقارنة بعدد المناصب التي تم توظيفها، و نفس الامر لسنة 2017 ليتم الاستقرار في سنة 2018 ، و ذلك نتيجة لعملية التسريح او الاستقالة التي عرفتها الشركة ،من خلال سببين و هما الانضباط و المردودية في العمل و الالتزامات الوظيفية التي يفرضها القطاع الخاص في عملية الاداء الوظيفي، وضرورة تحقيق المردودية وتقديم الافضل في الخدمات.

➢ **توزيع العمال حسب الجنس :**

كما حظي العنصر النسوي على حقه من عملية التوظيف الذي تراوح بالتذبذب الطفيف بين التطور والتراجع في العدد، لكن بشكل قليل ،حيث بلغ عدد الذكور اجمالا 618 ،بنسبة قدرت ب67 % فحين بلغ عدد الموظفات 299 ،بنسبة تراوحت ب 32 % و هو ما يوضحه الشكل البياني رقم 9 .

- نسبة الذكور = عدد العمال الذكور / العدد الاجمالي للعمال = 618 / 917 = **% 67**
- نسبة الاناث = عدد العمال اناث / العدد الاجمالي للعمال = 299 / 917 = **% 32**

الشكل رقم (9): توزيع العمال حسب الجنس.

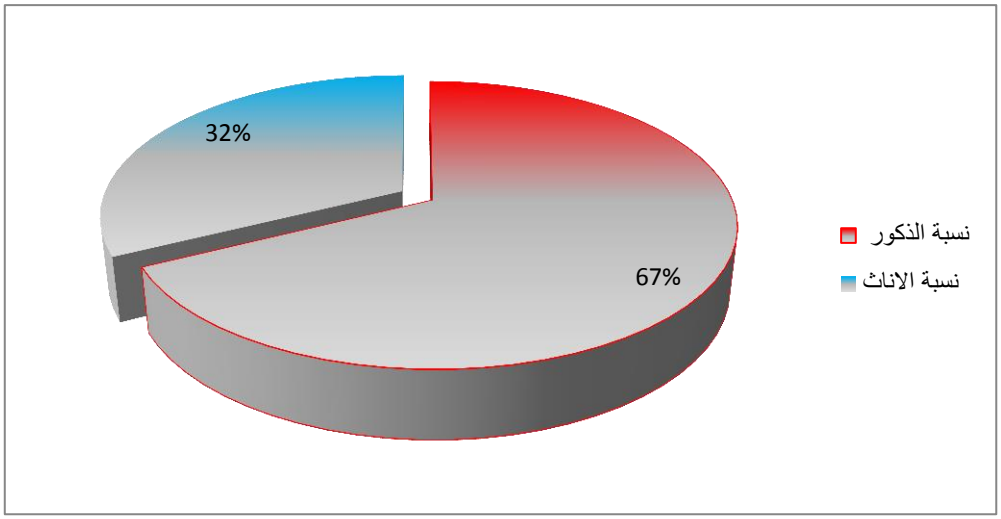

المصدر : مسؤول الموارد البشرية لشركة فاميلي شوب.

توضح النسبتين أن تشكيلة العمال في المؤسسة هي في الغالب من الذكور، في حين تسعى سياسة التوظيف في المؤسسة إلى فتح المجال أمام العنصر النسوي، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

- **توزيع العمال حسب السن**[1] :

عدد العمال ما بين 18 – 30 سنة = 240 عامل.

عدد العمال ما بين 30 – 40 سنة = 34 عامل.

عدد العمال ما بين 40 سنة فما فوق = 20 عامل.

الشكل رقم (10): توزيع العمال حسب السن.

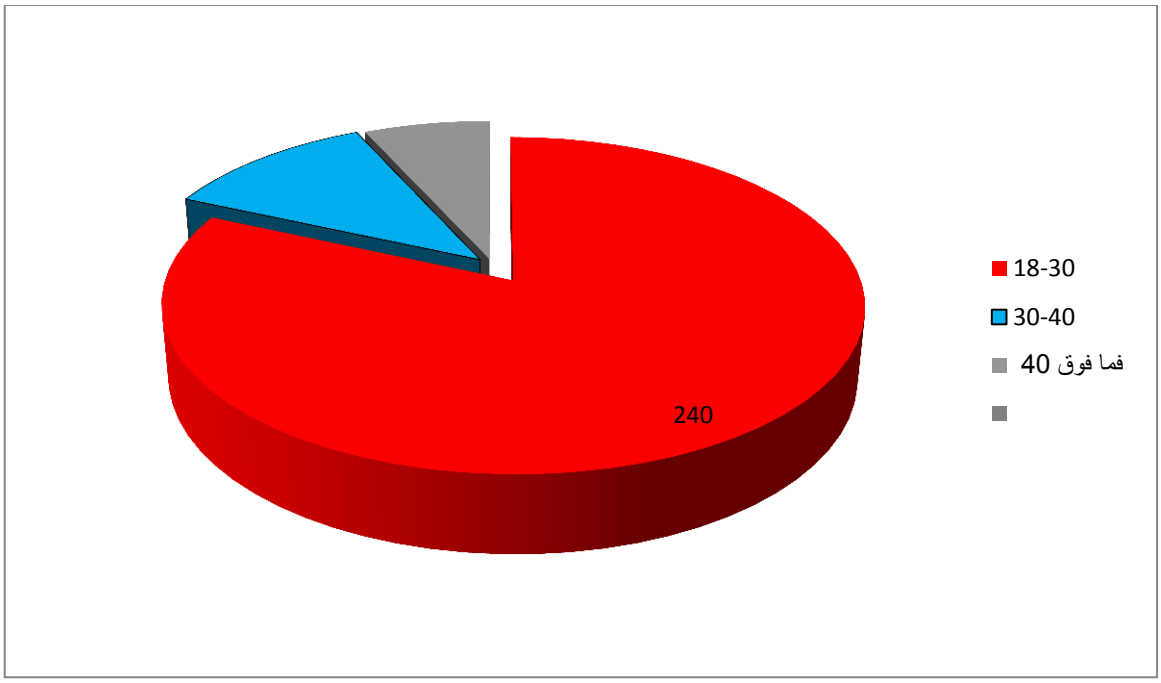

المصدر : قسم الموارد البشرية لشركة فاميلي شوب

من خلال الشكل رقم 10والاحصائيات المقدمة ،يتبن ان سياسة التشغيل في الشركة تعتمد على الكفاءات الشبانية ،حيث تبلغ نسبتها لأكثر من 60% من العمال و اعطاء النصيب المهم لفئة الاناث و هو ما يدل على ان القطاع الخاص يولى الاهمية البالغة لعامل المردودية و النشاط لزيادة الارباح و المداخيل .

[1]– مسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 19 /2018/03 على الساعة 10:00)

➢ **معدل اجور العمال حسب المناصب[1] :**

- مســـــــير : ما بين 45000 دج و 55000 دج
- مسؤول رواق : ما بين 30000 دج و 36000 دج
- مشـــــرف : ما بين 25000دج و 27000 دج
- قابـــــض : ما بين 18500دج و 20000 دج
- بائـــــع : ما بين 18000دج و 20000 دج
- عون امـــن : ما بين 19000دج و 22000 دج
- عون نظافـة : ما بين 17000دج و 19000 دج
- عون صيانة : ما بين 22000دج و 25000 دج
- عون مخزن : ما بين 19000دج و 22000 دج
- حفظ البيانات: ما بين 22000دج و 25000 دج
- طبـــــاخ : ما بين 22000دج و 27000 دج
- خبـــاز : ما بين 19000دج و 27000 دج
- جـــزار : ما بين 22000دج و 26000 دج
- قابض بتوقيت جزئي: 13500دج و 17000 دج
- رئيس مخبر الحلويات : 50000دج و 65000 دج
- عون مخبر الحلويات : 20000دج و 25000 دج

➢ **عمليات تحسين الرفاهية المادية للعمال:**

فيما يخص عمليات تحسين الرفاهية ،تقدم الشركة لعمالها مجموعة من الامتيازات و المنح التي يمكن اعتبارها مساهمات اجتماعية هامة وتتمثل في:

- منحة الزواج بعد سنة خبرة تقدر ب 30000 دج .
- مولود جديد بعد سنة خبرة تقدر ب 15000 دج.
- ختان الاولاد تقدر ب 15000 دج.
- وفاة احد الاقارب من الاصول تقدر ب 10000دج.
- الاعياد الدينية و الوطنية مدفوعة الاجر بالإضافة الى 03 ايام راحة .

[1]- مسؤول الموارد البشرية بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 25 /2018/03 على الساعة 15:00)

- الدخول المدرسي منحة تقدر ابتداءا من 3000 دج على حسب عدد الاطفال.
- قفة رمضان للعمال على حسب عدد افراد العائلة و الاجر.

➢ **اجمالي الاجور للعمال:**

بينما المساهمة الإجبارية ،فتتمثل في قيمة الأجور ،بحيث قدر اجمالي اجور العمال الشهرية في الشركة بحوالي 5.691.418.39 دج ،حسب شهر جانفي 2018.

➢ **مخطط النشاط المستقبلي للتشغيل في الشركة لسنة 2018.**

الشركة بصدد فتح مناصب شغل جديدة في شهر ماي لسنة 2018 كإحصائيات اولية كالاتي :

- 21 منصب مالي ذات طابع موسمي يتعلق بفضاء فاميلي بارك.
- 15 منصب قباض .[1]

➢ **عمليات التكوين للعمال :**

إن أهم مجهود تم إنجازه في الشركة تمثل في التوجهات نحو سياسة التكوين، التي تركز بشكل خاص على تطوير المهارات و الكفاءة في العمليات التجارية ،و تقديم الخدمات ،بحيث قامت الشركة ببرمجة تكوين خاص على مختلف المناصب النوعية و العادية المشغولة ، كتكوين اولي مسبق لجميع العمال، موازاة مع الشروع في فتح الفضاء التجاري للشركة في الولاية في ماي 2015 ،بالإضافة الى تكوين 07 عمال بمنصب مسؤول رواق (مسؤول رواق البقالة ، مسؤول رواق مواد التنظيف و التجميل- مسؤول رواق اللحوم و الخضر و الفواكه، مسؤول رواق ملابس الرجال و النساء و الرضع و الاطفال مسؤول رواق المواد الكهرو منزلية مسؤول تسيير المخزن 02 مسؤولي تسيير القباضات بالإضافة الى تكوين 05 اعوان امن لتتم بعد ذلك اجراء الدورات التكوينية المستمرة للموظفين الجدد.

طبيعة التكوين:

تسهر الشركة على تقديم مراحل مختلفة من التكوين لعمال الشركة ،و على مختلف المناصب وذلك بتأطير مختصين ذوي خبرة، في اجراء عمليات التأهيل المهني و التكوين في مجالات مختلفة، و يمكن تقسيمها ال ما يلي[1] :

اولا/تكوين يختص بالمهام كل حسب الاختصاص : و هو يشمل ما يلي:

1- اخذ فكرة عامة على طبيعة العمل في متجر ضخم ،و الذي يتميز بطابع خاص من حيث وفرة المنتوج،

[1]- مسؤول التكوين بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 18 /2018/04 على الساعة 9:00)

فالوفرة من حيث الكميات ونوعية المنتجات الواجب توفرها في الرواق ، و المنتوج من حيث طريقة في ساحة العرض أو الرواق ،وكذا المنتوجات المطلوبة من الزبائن كما يعطى التكوين حتى في طـــــــريقة تنظيم السلع من الأول إلى الآخر ، حسب الحاجة و الأهمية بهدف البيع.

2- **الاتصال** : و يختص بجميع جوانب التواصل و عمليات الاحتكاك بين الوحدات ،وطبيعتها و كيفية اجرائها بشكل يضمن الفعالية و الاتصال الحسن، لأداء المهام و هو يكون:

- مع الزملاء من أجل التواصل والتنسيق في نفس المهمة.
- ويكون مع الزبائن لتحقيق حاجات ورغبات الزبون.
- الاتصال مع فريق العمل من أجل تقسيم العمل و المهمات بين أفراد فريقه.
- الاتصال مع الإدارة، وهذا من أجل إيصال المعلومات للأفراد و الطاقم الإداري، قصد تنفيذ التعليمات مع إعطاء تقييم فوري لطاقم عمله.

3- **طريقة تسيير فريق العمل من طرف المسؤول** : يتضمن كيفية ضبط جدول حضور العمال من خلال أوقات العمل و العطل ،و تقديم حصيلة الحضور كل يوم 25 من كل شهر، قصد صرف الرواتب ،كما يعطى تكوين في طريقة تسيير علاقات فريق العمل و كيفية إتخاذ الإجراءات المناسبة، (ضبط العلاقات بين العمال) بهدف الحفاظ على السيرورة الحسنة للمهام .

4- **طبيعة تكوين مسؤولين أعوان الأمن** : وتشمل;

- تكوين في كيفية ضبط النفس في المواقف الحرجة، وكيفية التعامل و التدخل مع جميع الحالات العادية و الاستثنائية، و الحفاظ على الأمن و السلامة للمتجر و العمال و الزبائن.
- تكوين في كيفية إيصال المعلومة إلى المسؤول المباشر بسرية تامة، حول الحالات الاستثنائية دون المساس بالسير الحسن للمتجر .
- تقديم تكوين في الإسعافات الأولية لجميع الحالات، مثل التعامل مع الحرائق ...الخ .

5- **طبيعة تكوين مسؤول المخزن** : ويكون من حيث:

- تكوين حول كيفية استقبال الطلبيات ،و تفقد نوعية و كمية الطلبيات المحضرة.
- تنزيل السلع من الحاويات ،و كيفية تسيير فريق العمل و الاشراف على تنظيم و ترتيب السلع حسب المكان المخصص لها.

---

[1]- مسؤول التكوين بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 18 /2018/04 على الساعة 9:00)

- المحافظة على التنظيم في المخزن و سلعه و كيفية تحصيل السلع و الطلبات.
- التنسيق بين المسؤولين في الأروقة حول السلع و السائقين لتوفير السلع.

6- **طبيعة تكوين مسؤول القباضة (المحلات)** : ويشتمل على الجوانب التالية:

- تكوين يخص برنامج عمل القباضة و استخدامها بما يضمن سير العمل الحسن، و تنفيذ جميع كيفيات معاملات الدفع على اختلاف أنواعها (الدفع المباشر ، البطاقة البنكية) .
- تكوين حول تسيير عمل فريق القباضات .
- تكوين أعوان القباضات الجدد.
- تكوين لأعوان تسيير المحلات في عرض السلع و البيع .
- تكوين في كيفية وضع الطلبات حسب الاختصاص.

7- **طبيعة تكوين أعوان القباضات :**

- تكوين خاص بطريقة عمل القباضة و التأقلم مع طبيعة العمل و طريقته، و التعامل مع الزبون حول ردود فعل الزبائن و كيفية التعامل معها .

ثانيا/ تكوينا عام:

بالإضافة إلى ضمان تكوين عام حول نشأة الشركة و إطارها العام، في مجال تقديم السلع و الخدمات (البيع بالتجزئة) ،وهذا التكوين موجه إلى كل فئات العمال و يخص ما يلي :

- تكوين حول الهيكل التنظيمي و الأقسام والفروع و الأروقة، و تمكين كل عامل من الاطلاع عليها .
- طريقة التمثيل الحسن للشركة أمام الزبائن، و مختلف الأطراف الخارجية عن الشركة.
- تكوين خاص بتحمل مسؤولية الولاء للشركة و ضبط الأمن الخاص بها ،و العمل على ذلك لإعطاء نظرة إيجابية و السماح بتطور الشركة .

ثالثا/ تكوين خاص بحقوق العامل: و هو تكوين يمكن العامل من اكتساب معرفة سير العمل، من خلال معرفة واجباته و حقوقه وهو يتضمن :

- تكوين في معرفة الحق في الأجر ،و كل تفاصيله.
- إعلام العمال في الحق في الضمان الاجتماعي.
- تكوين في طريقة تعويض العطل المرضية، (إجراءات الحصول على التعويض) [1]

---

[1]- مسؤول التكوين بالشركة ، **مقابلة خاصة للطالبين** ،(تيسمسيلت، شركة فاميلي شوب بتاريخ 18 /2018/04 على الساعة 9:00)

- منح العطل و أيام الراحة اليومية و الأسبوعية ،و الاطلاع على كيفية تحصيلها.
- إعلام العمال في الحق في الخدمات الاجتماعية المضمونة من طرف الشركة.
- الحق في الترقية و متطلباتها ،و الشروط الواجب توفرها.
- إعلام جميع العمال بوجود تقييم دوري تشرف عليه لجنة متكونة من مسؤول الرواق ، ورئيس القسم مسؤول عام المدير النائب.

رابعا/ تكوين خاص بالواجبات:

- وجوب إتباع النظام الداخلي للشركة.
- وجوب الاحترام المتبادل بين العمال ، بين العمال و المسؤول ، العمال و الزبائن.
- واجب إتباع طب العمل (مرة واحدة في السنة)و أهميتها للعامل و الشركة.
- تكوين في تدابير الأمن و الوقاية.

خامسا/تكوين خاص بالتقييم :هناك 4 معايير للتقييم:

- الاتصال: تكوين في الاتصال يتطلب عملية تقييم شاملة.
- الانضباط في العمل : و يتطلب القيام بالواجبات ، احترام النظام الداخلي للشركة ،طريقة اللباس.
- المردودية: تقييم المردودية بين الجهد المبذول و النوعية و النتيجة.
- التحفيزات: الواجب توفرها في العامل .

كما يتم إجراء كل أسبوع جلسة عمل بين مسؤولين الأروقة بمثابة تكوين عادي (مسؤول التكوين و مسؤول الموارد البشرية) .

المطلب الثالث: في مجال المداخيل المحلية و تطوير البنية الاجتماعية للأفراد.

وفي هذا المطلب سوف نقوم بدراسة مدى تأثير نشاط الشركة على ثقافة الفرد المحلي، سواءا كان ينتمي الى التركيبة العمالية للشركة باعتبار ان 99% من الموظفين من ابناء الولاية ، او من قبل المتسوقيين للشركة .

اولا/ مجال خلق ثقافة التسوق لدى الافراد المحليين وانعاش خطوط المواصلات:

استطاعت الشركة في اطار مباشرة نشاطاتها التجارية، و من خلال الاساليب التجارية المتطورة، والامكانيات العصرية التي تحوز عليها الى تطوير مهارات العمال، في كيفية استخدام هذه الاساليب التجارية، التي تعتبر جديدة بالنسبة لسكان الولاية ،خاصة الاجهزة المختلفة للدفع ،و طرق المراقبة التقنية للمساحة وكيفية استخدام جميع المنتوجات حسب الاختصاص، خاصة الاجهزة الكهرومنزلية و التقنية الحديثة.

فخلال فترة الدراسة تم ملاحظة مجموعة من الخصائص التي تميز عمل الموظفين في المساحة التجارية، التي لا يمكن اغفالها ، اقترنت بنسب عالية على مؤسسات القطاع الخاص فقط، نذكر منها :

– **التنظيم في اداء المهام** : و هو عنصر هام تميزت به الشركة من خلال الضوابط المعمول بها في مجال العمل ككل وتجلى في نظام العمل حسب الاروقة ،كيفية عرض المنتوج حسب الاهمية و حسب الجودة، اعادة النظر في عرض المنتوجات و السلع بشكل دوري ،و حسب الاوقات المناسبة ،و هو نفس الاسلوب المعتمد في طريقة التنظيم على مستوى المخزن المحاذي لمساحة العرض، و هي اساليب يتلقاها العامل في فترة التكوين ،و حسب مسؤول التكوين بالشركة، فان تكوين عمال الاروقة هو اهم تكوين يتلقاه العامل باعتباره عنصر هام في تحقيق اكبر كفاءة في مجال البيع و تحقيق الجودة في تقديم الخدمة.

– **الانضباط** : و هي ميزة من مميزات عمال الشركة ،سواءا تعلق الامر بالمساحة التجارية او في مجال التسيير، و هو ما يجسد عنصر التواجد و الالتزام الدائم للعامل في الاروقة و المحلات.

– **التحلي بروح تقديم الخدمة والاعتناء بالمظهر الخارجي للعامل**: تركز الشركة و بشكل كبير على اعطاء العمال تكوينات عالية في مجال القدرة على التواصل مع مختلف الزبائن، و كيفية التعامل مع جميع الحالات المتوقع حصولها، بداية من الترحيب بالزبون بالابتسامة و كيفية منحه جميع التفاصيل التي تخص منتوج معين ،و مساعدته على الاختيار في الاقتناء و توجيهه، الى غاية تهنئته بشراء المنتوج ،و هو ما يساهم جليا في تكوين الفرد اجتماعيا ،و الذي قد ينعكس ايجابيا عليه خارج اطار العمل ،في البيت مثلا، او في الاتصال مع مختلف شرائح المجتمع، كما تلزم الشركة عمالها الاعتناء بالمظهر الخارجي و المتعلق بالهندام الرسمي الانيق و النظيف، للظهور بأحسن صورة ،التي تنعكس على العامل نفسه و الشركة ،و الذي توفره الشركة في غالب الاحيان.

كما ان اعتماد الشركة على نظام البيع في المساحات و الواجهات المباشرة للزبائن ،يتيح الفرصة لجميع الافراد في اختيار السلع و المنتوجات المختلفة، و بحرية كاملة، الامر الذي من شانه ينمي درجة الوعي لدى المتسوق ،من خلال ترك الحرية و الشعور بالأمان و الضمان في عملية التسوق هذا من جهة ،و في درجة الثقة الممنوحة لكل اصناف المجتمع على كفة واحدة في التعامل، و اجراء المعاملات التجارية من جهة اخرى ،و هو ما يساهم في تكوين ثقافة المتسوق و المستهلك معا .

ومن زاوية اخرى فان عمل الشركة ادي الى تفاعل جميع القطاعات معه خاصة قطاع النقل الذي تحرك أكثر من قبل ،فكان للشركة دور في انعاش و زيادة خطوط المواصلات الرابطة بين كل انحاء المدينة و موقع الفضاء التجاري للشركة ، التي توفر بدورها مساحات لركن ازيد من 1500 سيارة ،حيث تشير الاحصائيات الى دخول ازيد من 150 سيارة اجرة يوميا لحضيرة الشركة . وزيادة على ذلك توافد جموع كبيرة من الولاية المجاورة تيارت خاصة وأنها لا تبعد عن الولاية بحكم اشتراكهما في نقاط حدودية

ثانيا/ الانعكاس الايجابي في التحفيز على جلب المشاريع الاستثمارية .

باعتبار ان انشاء الشركة كان في اطار تشجيع الاستثمار ،عن طريق منح العقار الصناعي للمستثمرين في الولاية، تهدف الشركة الى تولي الريادة في ترجمة مشروعها الاستثماري، الذي يعود بالإيجابية على الشركة بالدرجة الاولى ،و على المنطقة بالدرجة الثانية من خلال التحفيز على اقامة المشاريع الكبرى في الولاية ،خاصة و انها عرفت تخوفا من المستثمرين نظرا للطابع الاقتصادي للولاية الذي يتميز بالضعف ، مما يساهم ايجابيا في جلب المشاريع الكبرى خاصة القطاعية ،و هو ما تجسد في اقامة **فندق ملاس** MELLASو هو اول فندق فخم ذو معايير دولية بالولاية بأربع نجوم ، بالإضافة الى مشروع المحطة الرئيسية للسكة الحديدية لنقل المسافرين عبر القطار بنفس الموقع المحاذي، ناهيك عن بعث الطريق الوطني رقم 14 بإعادة ربطه بخط مزدوج .

ثالثا/ تحليل قيمة الاشتراكات الجبائية :

الجدول رقم 2 : المساهمات الجبائية.

السنة	الضريبة على الارباح (دج)	الضريبة على النشاط المهني (دج)	الضريبة على القيمة المضافة (دج)
2015	18.333.043.80	29.855.592.70	483.376.262.77
2016	15.589.727.40	37.956.804.18	614.538.734.27

المصدر : قسم الموارد البشرية لشركة فاميلي شوب/ الحصائل المالية للشركة

من خلال الجدول رقم 2 فقد تمكنت الشركة في المساهمة في المداخيل الجبائية المحلية، حيث عرفت ازديادا بقيمة اكثر من 20 % ،ابتداءا من سنة 2016 ،و انتقلت قيمة الضريبة على القيمة المضافة التي حصلت بحوالي 483.376.262.77 دج سنة 2015 لترتفع سنة 2016 ،لتصل الى حدود 614.538.734.27 دج ،و هو ما ينعكس حتما على الجباية المحلية للجماعات المحلية للولاية .

اضافة الى ذلك قدرت عمليات تحصيل الضريبة على الارباح للشركة سنة 2015 حوالي18.333.043.80 دج مقارنة ب 15.589.727.40 سنة 2016 ،حيث عرفت انخفاضا في ذلك ،و عليه يمكن القول ان هذه المداخيل الجبائية عرفت تذبذبا في السنتين، الا انه في غالبها كانت تعرف زيادة واضحة ،خاصة الضريبة على القيمة المضافة، و التي تشكل العمود الفقري للمداخيل المحلية .

العراقيل التي تواجه الشركة و افاقها المستقبلية :

من خلال عدد المقابلات التي اجريت في الشركة ،تبين لنا مجموعة من المشاكل التي تواجهها الشركة في اطار ممارسة نشاطاتها ،سواءا من خلال الاحصائيات المقدمة او من خلال نقلها مباشرة من طرفي مسؤولي الشركة نذكر منها :

- المنافسة غير الشرعية و هي السوق الموازية في الولاية ،و التي تتسم بالانتشار الواسع و هو ما يؤثر على الاسعار، مما يجعل الشركة في تحيين دائم و مرتقب للأسعار لكن في سلع محدودة فقط.
- العراقيل الادارية من خلال التضييق من قبل السلطات المحلية، فنجد التوافد الدوري و الكبير لعمليات المراقبة و التفتيش.
- مشكل الاستقالة و التسريع للعمال الذي يبقى بشكل مستمر في الشركة نتيجة اسباب مختلفة .

اما فيما يخص الافاق المستقبلية للشركة في تطمح الى :

- توسيع السوق مع انشاء وحدات جديدة للشركة.
- تطوير الخدمات و الفعالية في تقديم مختلف المنتوجات و السلع .

خلاصة الفصل الثالث :

يعتبر نشاط شركة فاميلي شوب ذو آثار اقتصادية واجتماعية على المجتمع المحلي لولاية تيسمسيلت ،و تمثل اجمالا في مجال نشاط الشركة ،من خلال توفير السلع و تقديم الخدمات في السوق المحلية ،و هو ما انعكس ايجابا على الوفرة و التنوع، الذي زاد من حدة المنافسة في تقديم احسن السلع و الخدمات وبأقل الاسعار، وهو الامر الذي من شانه ان يرفع من القدرة الشرائية للمواطن ونصيب الفرد المحلي من الناتج ،اضف الى ذلك ان نجاح الشركة يحفز على جلب كبار المستثمرين ، لإقامة مشاريع تنموية اخرى في قطاعات اخرى، تنعكس ايجابا على المواطن ،و على انعاش الحركة الاقتصادية في الولاية ، و بالتالي توفير رؤوس الاموال، اضف الى ذلك المساهمة الفعالة للشركة في الجباية المحلية و خاصة القيمة المضافة التي ساهمت و بشكل كبير في انتعاش وعاء الجماعات المحلية هذا ،خاصة في ظل الاوضاع التي تعاني منها الولاية من موارد محدودة.

اما في مجال المساهمات العامة فلقد شمل هذا المجال على عدة عمليات، تتعلق أساسا بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتحسين الرفاهية المادية للعمال، إلى جانب توفير وسائل النقل وتوفير الرعاية الصحية، بالإضافة الى مجال الموارد البشرية حيث شمل هذا المجال على التكوين لفائدة موظفي الشركة على مختلف المناصب المشغولة ما عدا حالات التسريح للعمال او الاستقالة التي شهدهتها الشركة ،التي اعتبرت بالسلبية ،و هو ما اثر على الجانب الايجابي للشركة في هذا المجال ، بالإضافة الى دورها في تطوير البنية الاجتماعية للأفراد من خلال تكوين سلوك الفرد والارتقاء بمستوى العلاقات و عمليات الاتصال للأفراد المحليين.

خـــاتمة

خـــاتمة :

و في الاخير نستنتج ان التنمية المحلية باختلاف تعاريفها و تعدد خصائصها و كيفيات تحقيقها تبقى عملية معقدة و صعبة تحتاج الى الكثير من التدقيق و المعالجة وذلك بسبب اقترانها بجميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية هذا من جهة و من جهة اخرى باختلاف الفواعل المسؤولة عن تحقيقها خاصة بعد بروز الدور الفعال للفواعل غير الرسمية كالقطاع الخاص و المجتمع المدني الى جانب الفواعل الرسمية للدولة .

ان بروز تنظيمات المجتمع المدني و القطاع الخاص و ما صاحبها من تطورات أخرى عجلت في تنامي و توسع المؤسسات غير الرسمية في الجزائر خاصة بعد فترة 1988 و ما شهدته الساحة من تحولات كبيرة في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و من بين اهم الفواعل غير الرسمية التي تناولناها في هذه الدراسة: المجتمع المدني الذي يهدف الى تأطير النشاط الاجتماعي و السياسي لأفراد المجتمع و التركيز اكثر على القطاع الخاص و هو القطاع المملوك للخواص الذي يتولى آليات السوق و توجيهه من خلال اخذ شركة فاميلي شوب بولاية تيسمسيلت كنموذج للدراسة وذلك للوقوف على الدور الحقيقي له في تحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال التطرق لدور هذه الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر يمكن القول ان نتائج البحث والدراسة التي خلصنا إليها تثبت وتوافق الفرضيات الثلاث لحد ما، وعموما نشير إلى النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- إن التنمية المحلية لن تتجسد إلا من خلال التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية في إطار البرنامج التنموي العام للدولة ، من خلال مجموعة الأبنية و المؤسسات القائمة، و في إطار نظام ديمقراطي، و يعتبر الدمج بين الهيئات الرسمية و غير الرسمية بهدف تحقيق التنمية المحلية وبهذا فانه يختلف تأثير الفواعل السياسية في السياسة العامة على حسب طبيعته و قوة كل فاعل و مدى اتساع نطاقه و نشاطه.
- ومن خلال الدراسة و البحث لاحظنا عجز الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية متوسطا و محدودا و هذا راجع إلى نقص فعاليتها و عدم التناسق و التعاون مع التنظيمات الأخرى بعبارة اخرى يبقى دور هذه المؤسسات غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية رهين الواقع الجزائري و هذا راجع الى طبيعة النظام الجزائري و ضعف التمويل و تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة بالإضافة الى العديد من العراقيل السالفة الذكر.
- تلعب شركة فاميلي شوب بتيسمسيلت دورا بارزا و مهما في دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية من خلال المساهمة في رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية و كذا في توفير مناصب الشغل و زيادة الدخل المحلي و تحسين و جودة و الرفع من جودة الخدمات العامة وحتى في نشر ثقافة التسوق .

التوصيات :

وفي الأخير يمكننا القول ان هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات الأخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجال واسع للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح مجموعة من التوصيات:

– لابد من تفعيل دور الفواعل غير الرسمية و الرفع من كفاءته في اداء المهام التي انشئ من اجلها و هي فتح المجال لمختلف التنظيمات في المجتمع من المشاركة في وضع البرامج التنموية و المحلية ووضع الاقتراحات و عمليات تنفيذ الخطط و بالتالي حتى يكون لها دور حقيقي وفعال في عملية التنمية المحلية لان العلاقة علاقة طردية بين فعالية اداء هذه المؤسسات و تحقيق التنمية المحلية.

– ضرورة فتح المجال للفواعل غير الرسمية في الجزائر من حيث الممارسة الفعلية و الهياكل نظرا لموقف الدولة منها الذي يبقى و بالرغم من القوانين التي تسمح بمشاركة هذه المؤسسات يتسم بالتردد وعدم الثقة، فهي تسمح شكليا يتواجد هذه الفواعل غير الرسمية الى جانب مؤسساتها الرسمية ، إلا أنها في نفس الوقت تضع قيودها القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطويلة في مراقبة هذه المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها.

– تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص تجسيدا لمبادئ التسيير العمومي الجديد و تفعيل دور القطاع الخاص وذلك توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص من كافة النواحي اي . ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى و القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية؛ و بالتالي وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

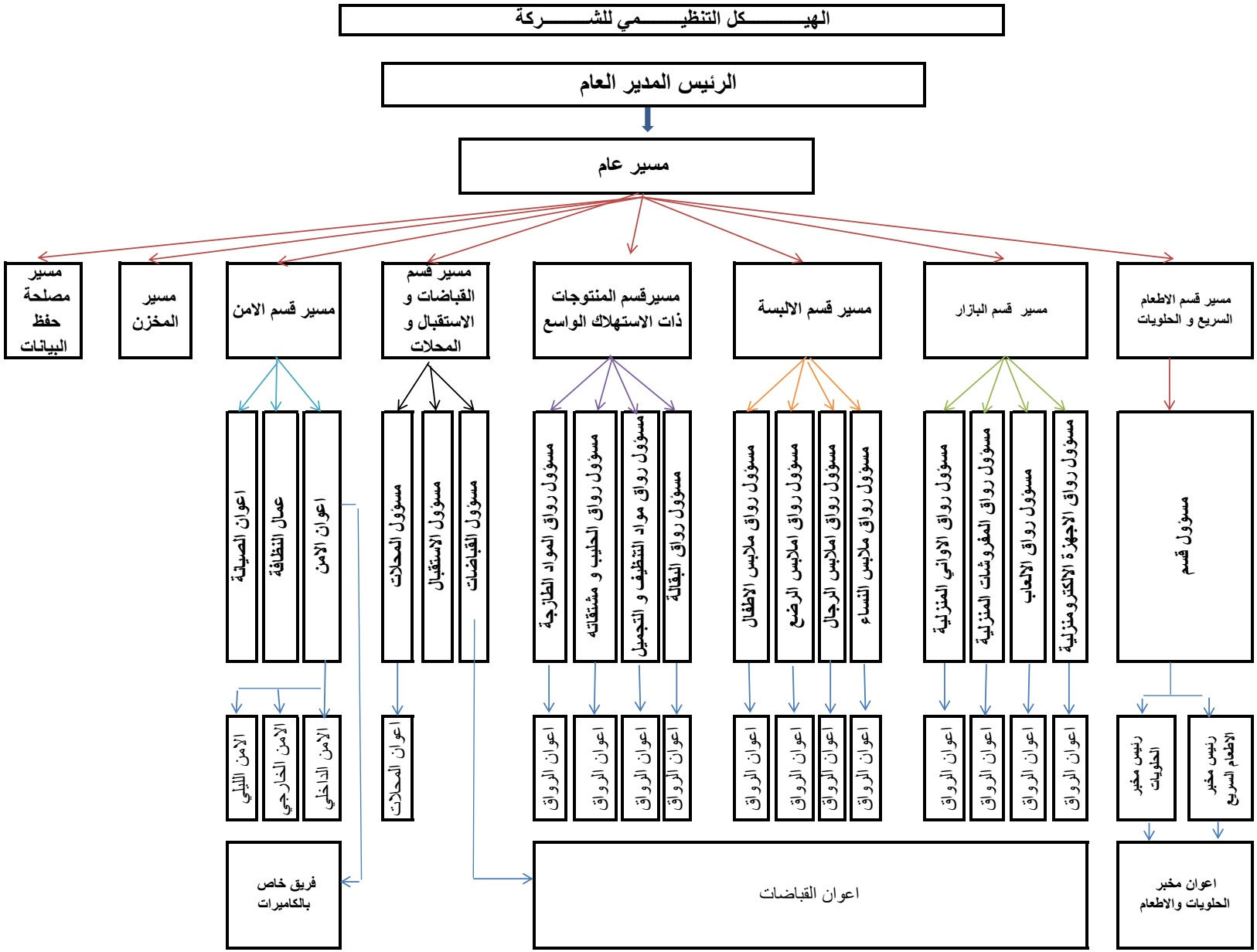

المصدر: مسؤول الموارد البشرية في الشركة